الأمم المتحدة A/69/PV.20

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٢٠**

الثلاثاء، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يونستن لاكين، وزير الخارجية في جمهورية سورينام.

السيد لاكين (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): أدلي ببياني اليوم نيابة عن رئيس جمهورية سورينام، فخامة السيد ديزيري ديلانو بوتيرسي.

ونود أن نؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا في هذه الأوقات العصيبة في مجال السياسة الدولية. ومهمتكم لن تكون سهلة. ونشيد بسلفكم، السفير جون آش، على قيادته الممتازة خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

كما نود أن نعرب عن تأييدنا للأمين العام في مسعاه إلى قيادة دفة سفينة الأمم المتحدة وهي تمخر المياه العاتية بفعل اضطراب القوى الاقتصادية والتغير السريع للساحات السياسية، في بيئة يسود فيها، على ما يبدو، العنف والتعصب، مهما كانت أسبابهما الجذرية. وعلى الرغم من أن مبادىء الترابط وتقرير المصير وعدم التدخل ينبغي أن تكون هي المبادىء التوجيهية للمجتمع الدولي، فإننا نواجه رغبة متزايدة للهيمنة باسم ما يسمى بالمصالح القومية غير المحددة.

لقد درسنا بعض الحجج المُستَخدَمة لغزو غرينادا وقمنا بمقارنتها مع الحجج المُستَخدَمة لتبرير التدخل العسكري في أوكرانيا. ويا له من تشابه مثير؟ وحاولنا جاهدين فهم قيمة الاستفتاء في حالة مالفيناس والقيمة التي حظي بها الاستفتاء الذي أُجريَ في القرم.

ولا يسع الدول التي تعاني أوجه الضعف في المجالات الإعلامية والعسكرية والاقتصادية مثلنا سوى أن تشعر ببالغ الاستياء إزاء الشعارات الموضوعة حسب الطلب، والخالية من أي قيمة أخلاقية حقيقية، التي تفرض علينا كوصفات جاهزة.

إننا نعبر عن رغبتنا الصادقة في أن تطور الأمم المتحدة القدرات اللازمة لإعادة هيكلة نفسها وانتهاج الديمقراطية،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

والابتعاد عن قوى الفيتو المقيدة، والاتجاه صوب المؤسسات القانونية الشاملة التي يمكن أن تطبق وترصد بشكل فعال الالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة. إننا نعتبر ذلك السبيل الوحيد للمضي قدما صوب تحقيق الهدف النهائي للتنمية المستدامة، حتى بالنسبة لأصغر عضو من أعضاء المجتمع الدولي. إن الدليل الحقيقي على الحضارة هو الاحترام الكامل لأعضاء أي كيان اجتماعي رغم ما يبدو عليهم من تفاهة. فَلنصبح إذن متحضرين بشكل حقيقي.

وفي تناقض حاد مع الاضطرابات والتحديات المذكورة، فإننا نود توجيه انتباه هذه الهيئة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي هي منطقة فريدة نسبيا، حيث يسودها السلام والهدوء. ومن المهم الإجابة على السؤال التالي: كيف تبين لنا تلك المنطقة الطريق قدما؟ من وجهة نظر عسكرية، إنها منطقة من العالم خالية من الأسلحة النووية. وقد أثبتت معاهدة تلاتيلولكو بأنها أداة فعالة لرصد منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والحفاظ عليها خالية من التهديد النووي.

علاوة على ذلك، من المهم الملاحظة على المستوى السياسي، بأن الترابط قد أضحى القوة الدافعة للعلاقات المتعددة الأطراف والثنائية على حد سواء. وتتفاعل الدول الصغيرة والكبيرة على حد سواء على أساس المعاهدات ومبادئ الاحترام المتبادل، والاهتمام المتبادل والمنفعة المتبادلة، المعمول بها. وقد قام اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية على وجه الخصوص بدور هام حتى الآن فيما يخص تعزيز تلك القضية.

ويتمثل العامل الثالث، والأكثر أهمية بالتأكيد، الذي يضمن إحلال السلام الدائم في منطقتنا، في تنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية موجهة للشعب. وقد رأينا وضع مثل هذه البرامج في البرازيل وبوليفيا وشيلي، وبلدي سورينام، على سبيل المثال لا الحصر. إن التركيز على السياسات والبرامج المتعلقة بالرعاية الصحية والتعليم والشباب والرياضة، هو بصدد تغيير صورة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بسرعة. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى الإحاطة علما بتلك الحقائق الإيجابية في الديمقراطيات التي تؤدي وظائفها، لأنها تتحول إلى عمليات تكامل إقليمي مع تحقيق ما لا يقل عن مستقبل مشرق.

وبالنظر إلى الصورة الإيجابية على المستوى الوطني، يجب علينا أيضا مواجهة تحديات التعامل مع جميع أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. إن سورينام تدعم بشكل كامل جميع المبادرات المتخذة لمواجهة تلك التحديات.

أما وقد قلت ذلك، يجب علينا تقييم مجالين مثيرين للاهتمام، تواجههما دولتنا اليوم. من الناحية الاقتصادية، يشير أحدث تقرير لصندوق النقد الدولي إلى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل قد بلغ حوالي ١٠٠٠٠ دولار. ويقوم ناتجنا المحلي الإجمالي في المقام الأول على قطاع التعدين، حيث يمثل تعدين الذهب وإنتاج النفط الخام ومشتقاته ٣٣ في المائة من ناتجنا الوطني. وهذا القطاع هو المسؤول عن ٩٠ في المائة من إجمالي عائدات صادراتنا.

إننا ندرك حقيقة أن طبيعة هذا القطاع هي طبيعة استخراجية ومن ثم فإنها معرضة للنضوب. ومن أجل ضمان استدامة الاقتصاد، وضعت الحكومة سياسة لضمان استثمار الإيرادات من القطاعات غير المتجددة في تطوير رأس المال البشري، لضمان الاستفادة الكاملة من قدرات شعب سورينام، لما فيه مصلحته ومصلحة الدولة بأسرها.

من أجل ضمان تنفيذ السياسة، أعلن الرئيس بوتيرسي، في مستهل ولايته، عن عقد اجتماعي جرى تنفيذ بنوده في البرنامج التالي: إطار قانوني يضمن الحد الأدنى للأجور، وتوفير تغطية رعاية صحية لكل مواطن، وصرف معاشات لكبار السن.

لقد نفذت سورينام خلال السنوات الأربع الماضية، برامج جديدة لتعزيز التعليم المتقدم على جميع المستويات، بما في ذلك برامج الرعاية في ساعات ما بعد الدراسة، لطلاب الابتدائي والثانوي، وتوفير برامج منح دراسية للتعليم العالي. وعلاوة على ذلك، يجري إعداد صكوك قانونية كجزء من شبكة الأمان الكامل، لمنع التسرب من التعليم.

وفي السياق نفسه، جرى وضع برامج مختلفة في تعاون وثيق مع الدول الكاريبية الأخرى لمكافحة الإصابة بالأمراض غير المعدية. ويتمثل هدفنا النهائي في أن تصبح تلك المبادرات جزءا لا يتجزأ من البرامج المستقبلية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الصحة العالمية.

وفيما يتعلق بالتهديد الوشيك لانتشار فيروس الإيبولا، أجرت الحكومة مشاورات وثيقة مع البلدان المجاورة، والمنطقة دون الإقليمية، والمجتمع الدولي لوضع وتنفيذ برامج للتنسيق والتعاون الفعالين، وذلك لمنع انتشار الفيروس القاتل.

كمسألة إجرائية، لا يمكننا استدامة تلك المبادرات إلا من خلال الانضباط المالي المناسب. ونحن مضطرون إلى إيجاد توازن سليم بين النمو الاقتصادي والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية، واحترام البيئة الطبيعية. وبقيام سورينام بذلك، فإنها قد صُنفت في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، مع تحسن ترتيبها في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام ٢٠١٣.

مع ذلك، فإن ذلك التصنيف يحد من قدرتنا على الوصول إلى التمويل الميسر، مما يعيق طموحاتنا ومساعينا للحفاظ على الإنجازات التي ذكرتها. وبصراحة، فإننا نعتبر ذلك القرار ضريبة نجاح. ولن يخدم تصنيف يعتمد على الإحصاءات فقط، وليس على الواقعين الاجتماعي والاقتصادي، هدف التنمية المستدامة القائمة على التنمية البشرية. إننا ندعو مؤسسات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف لتكييف سياساتها مع ذلك النهج.

هناك مجال آخر مثير للاهتمام بشكل كبير، ونود توجيه الانتباه إليه. إن ٩٠ في المائة من إقليم سورينام مغطاة بالغابات، التي تمتص سنويا ٨,٨ مليون طن من الكربون، في حين أن انبعاثاتنا السنوية لا تتعدى ٧ ملايين طن من الكربون. وبالتالي، فإن سورينام تمتص ١,٨ مليون طن من الكربون أكثر مما تطلق من انبعاثات على أساس سنوي. وبينما تعمل العديد من البلدان على ألا تزيد من انبعاثات الكربون، فإن سورينام مؤهلة بالفعل لتصبح بلدا يطلق قدرا أقل من انبعاثات الكربون. وبمعدل سنوي لإزالة الغابات نسبته ٠,٠٢ في المائة، ولأننا خصصنا ١٣ في المائة من أراضينا لصون وحماية النظم الإيكولوجية الهشة، فإننا نولد ثروة وطنية وعالمية.

وفي تناقض صارخ مع تلك الحقائق الإيجابية، أصبحت سورينام، للمفارقة، أحد أكثر البلدان ضعفا في العالم نتيجة لتغير المناخ. وأشارت سورينام خلال مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي عقد مؤخرا خلال عام ٢٠١٤، إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر سيلحق في جملة أمور، ضررا شديدا بنظمنا الإيكولوجية الساحلية أو تدميرها، بما في ذلك معظم أراضينا الصالحة للزراعة، والإضرار بأكثر من ٤٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي أو تدميره؛ والإضرار بمنازل أكثر من ٨٠ في المائة من سكاننا أو تدميرها. وإتلاف أو تدمير تراثنا العالمي الأساسي؛ وتهديد أسلوب حياة معظم الناس، الذين يمثلون تراثنا الثقافي، ويعيشون على طول الشواطئ الساحلية والنهرية. لقد أدت بالفعل التغيرات الحاصلة في أنماط سقوط الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة المخاطر الصحية والتكاليف المرتبطة بها، وخفض إنتاج الطاقة المائية والتقليل من الوصول إلى الممرات النهرية.

والانعدام الخطير لأي التزام الدولي بدعمنا حتى نتمكن من اتخاذ التدابير المناسبة لتجنب الكوارث الوشيكة أمر يثير القلق. وبالتالي، فقد اضطررنا لتوحيد صفوفنا مع البلدان الضعيفة

المماثلة التي لديها أطر قوية فعالة من الناحية البيئية وتاريخ من احترام النظم الإيكولوجية. وندعو بقية العالم إلى أن يصبح أكثر استباقية في دعم التدابير التي لا بد أن نتخذها وإلى ضمان إدراج المسائل ذات الصلة في جدول الأعمال الدولي.

وتود سورينام التأكيد على الحاجة إلى إجراء إعادة هيكلة أساسية للأمم المتحدة بهدف تهيئة منظمتنا على نحو أفضل للتعامل بفعالية مع القضايا الدولية المطروحة. ونود أن نشير مرة أخرى إلى تجربة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها مثالا ساطعا على الكيفية التي يمكن بها تحقيق سلام دائم. وفي هذا السياق، فإن الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الكوبي ينبغي اعتباره وضعا إقليميا شاذا يجب أن ينتهي الآن.

لقد ثبت أن دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة، على مستوى كل من المجتمع المدني والقيادة السياسية، عامل هام في تهيئة مناخ من التسامح نختار فيه اتباع أسلوب الحوار بدلا من اللجوء إلى العنف. ويجب علينا أن نواصل تشجيع النساء – اللواتي يشكلن أكثر من نصف سكان العالم – على الاستمرار في كفاحهن من أجل المشاركة والإدماج والمشاركة في تحمل أعباء مسؤولية تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

وختاما، فإن سورينام مستعدة وراغبة في الاضطلاع بدورها المتواضع في المساعدة على إيجاد حلول عملية للقضايا العالمية المطروحة. ونكرر تأكيد التزامنا بجميع حقوق الإنسان وبسياسة التفاعل مع البيئة الطبيعية على نحو مسؤول في سعينا من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستمر، فضلا عن التزامنا بتحقيق السلام من خلال الحوار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عثمان محمد صالح، وزير خارجية دولة إريتريا.

السيد صالح (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم بحرارة، يا أخي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وموضوعها ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“، والذي يمثل موضوعا ملائما ويأتي في الوقت المناسب. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق لسلفكم، السفير جون آش، على العمل الجيد الذي قام به.

يصادف العام المقبل، ٢٠١٥، الذكرى السنوية السبعين لميلاد الأمم المتحدة. لقد تغير العالم حتى كدنا لا ندركه منذ عام ١٩٤٥. فالأمم المتحدة التي أنشأها في الأصل ٥٠ عضوا شهدت انضمام ثلاثة أضعاف هذا العدد من الدول إليها في السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين. فحقائق الواقع الديمغرافي والاقتصادي والسياسي والثقافي لدولها الأعضاء لا تتشابه سوى في القليل مع مثيلاتها في الماضي. وتحديات المرحلة ومتطلبات العصر تختلف اختلافا هائلا عنها في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، أو حتى في العقود القليلة الماضية. فنظام عصرنا الحالي هو التغيير، بل التغيير التحويلي السريع. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة، المنظمة التي تبدو ظاهريا ممثلة لمجتمع الأمم بأكمله وشعوب العالم جميعا، لا تزال أسيرة الماضي. ولا يزال يهيمن عليها بصورة كاملة عدد قليل من البلدان، مع تهميش الأغلبية الساحقة منها. كما تشكل مؤسساتها وهياكلها مفارقة تاريخية في العالم المعاصر.

والأهم من ذلك أن الأمم المتحدة لم ترق إلى مستوى الاضطلاع بالدور الرئيسي في السعي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التي أنشئت من أجلها. لقد كان صون السلام والأمن العالميين – ولا يزال – أحد أهدافها الأساسية، ومع ذلك فقد أصبحت الصراعات والحروب – حتى الحروب المتعددة والمتزامنة – أحد ثوابت حياتنا. ويجري شن العديد من الحروب في تجاهل تام للأمم المتحدة وولايتها. ففي أفريقيا – من الشرق إلى الغرب، وفي الشمال – وفي الشرق الأوسط وفي كل

القارات الأخرى، ينتشر التطرف والإرهاب وجميع أشكال التعصب والتزمُّت. كما أن السجل المتعلق بالمبادئ والتطلعات الرئيسية الأخرى أبعد من أن يكون مرضيا، سواء بخصوص مسألة القضاء على الفقر أو كفالة التنمية المستدامة أو النهوض بحقوق الإنسان أو منع الأوبئة أو احترام السيادة وعدم التدخل في شؤون الآخرين أو ضمان العدالة والمساواة، أو حماية البيئة. ومما لا شك فيه أن العالم يواجه حالة غاية في الخطورة. وعلى حد قول الأمين العام، إنه وقت عصيب ”بالنسبة للمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة“ (A/69/PV.6، صفحة ١).

ويتحتم علينا أن نعمل على إعادة هيكلة الأمم المتحدة بصورة أساسية وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وإعادة بنائها إذا ما أردنا استعادة أهميتها ومصداقيتها – أي لتحويلها إلى مؤسسة ممثلة بحق لجميع الأمم والشعوب، حيث تحترم فيها جميع الدول، مهما كبرت أو صغرت، ميثاقها وتحترم القانون الدولي، وحيث تسهم جميع الدول، كل حسب قدراته، في تحقيق السلام والأمن وفي رفاه الناس وهذا الكوكب. والحاجة الملحة والبالغة الأهمية للقيام بذلك واضحة منذ عدة عقود، فقد ظهرت في ذروة الحرب الباردة واستمرت طوال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، والتي شهد العالم خلالها محاولة غير ناجحة لفرض عالم أحادي القطب. وبالتالي، فإن إصلاح الأمم المتحدة ظل مدرجا في جدول الأعمال رسميا لما يقرب من عقدين من الزمن. ولم يصرح أي بلد باعتراضه على أهمية إعادة هيكلة الأمم المتحدة، وتم تقديم العديد من الاقتراحات العملية ومناقشتها مناقشة مستفيضة. ومع ذلك، فإننا لم نقترب من التغيير، وذلك بسبب المعارضة العنيدة والخبيثة من جانب الدول المهيمنة.

وبالنظر إلى إصرار هذه الدول على الحفاظ على سيطرتها على الأمم المتحدة وطابعها غير التمثيلي وغير الديمقراطي، فإن فرص إحداث تغيير حقيقي في السنوات القليلة القادمة ضئيلة في الواقع. لذلك، فمن المهم بصورة حيوية تشكيل جبهة مشتركة تضم جميع الدول والشعوب، فضلا عن القوى السياسية والاجتماعية المدافعة عن السلام والاستقلال والقانون الدولي والعدل والإنصاف والتنمية المستدامة.

ويجب عليها تعزيز الشراكات وتنسيق جهودها على أساس استراتيجية مشتركة واسعة النطاق لوضع حد للتهديدات التي نواجهها وبناء عالم أفضل وأكثر إنصافاً، بينما تتضمن في نفس الوقت حملة بلا توقف لإعادة هيكلة الأمم المتحدة والقضاء على الفقر ومنع نشوب الصراعات والتصدي للاحترار العالمي، ومكافحة جميع أشكال الإرهاب والتطرف.

إن منظور إريتريا بشأن الحاجة إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة يسترشد ليس فقط من التجربة المشتركة لأغلبية الأمم، ولكن أيضا من خلال تاريخها الخاص. وقد تعامَل النظام الدولي والدول المهيمنة الشعب الإريتري معاملة قاسية. أولا، إنهم حرموا من الحق في إنهاء الاستعمار والاستقلال لتلبية ما قاله آنذاك وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس عام ١٩٥٢ ”إن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في حوض البحر الأحمر“. عندما شرع الشعب الإريتري في الكفاح المسلح لمدة ٣٠ عاما من أجل التحرر الوطني والاستقلال للنهوض بمصالحه الجيوسياسية في ”القرن الأفريقي“ ومنطقة البحر الأحمر، زودت الدول العظمى الدول العميلة لها بالأسلحة والمستشارين لسحق حق إريتريا في تقرير المصير، وقد تجاهلت الأمم المتحدة محنته. وحتى بعد تحقيق الاستقلال بتكلفة بشرية ومادية هائلة وانضمامه إلى المجتمع الدولي، فإن الشعب الإريتري لا يزال الضحية. وقد أخفقت الأمم المتحدة مرة أخرى في التمسك بالتحكيم الدولي الذي يحظى بتأييد نهائي وملزم بشأن قرار ترسيم الحدود. في الواقع، ليزيد في الطين بلة، فقد فرضت عقوبات ظالمة على بلاده.

وهذا الاستخفاف بالعدالة تسبب بالضرر ليس فقط لإريتريا ولكن للقرن الأفريقي بأكمله، الذي نجده الآن غارقا في

الصراعات المزمنة وعدم الاستقرار. مرة أخرى، ومن هذا المنبر، تدعو إريتريا الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى تصحيح هذا الظلم وذلك عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة لوضع حد للاحتلال غير الشرعي للأراضي الإريترية ذات السيادة. يجب أيضا أن يتم رفع الجزاءات الجائرة والمجحفة، فورا ودون قيد أو شرط، التي يتفق الجميع الآن على أنه لم يكن لها أي مبرر ولا يزال. أن مثل هذه التدابير التي طال انتظارها تسهم إسهاما إيجابيا في الجهود الدؤوبة التي يبذلها الشعب الإريتري لبناء دولته، والحفاظ على السلام والاستقرار والانسجام وتحسين أسباب المعيشة وإرساء الأسس لاقتصاد قومي قوي ومنصف وتهيئة الفرص للشباب والنساء، وتعزيز المشاركة والتعاون الإقليمي والدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان.

السيد عبد الله (عُمان) (تكلم بالعربية؛ قدم الوفد نصا بالإنكليزية): يطيب لنا أن نتقدم لكم ولبلدكم الشقيق جمهورية أوغندا بالتهنئة لانتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن خبرتكم في المجال الدبلوماسي سيكون لها بالغ الأثر في إنجاح أعمال هذه الدورة. ونؤكد حرصنا على العمل معكم لبلوغ الأهداف والغايات المنشودة وفي مقدمتها تعزيز الأمن والسلم الدوليين. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لسلفكم معالي الدكتور جون و. آش من جمهورية أنتيغوا وبربودا الصديقة على حسن إدارته لأعمال الدورة السابقة. ولا تفوتنا الفرصة لأن نجدد ثقتنا بمعالي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي – مون وتقديرنا للجهود التي يبذلها لتطوير المنظمة لتكون أكثر قدرة على الإستجابة لآمال وتطلعات الدول.

تمر منطقة الشرق الأوسط بمرحلة صعبة تتقاطع فيها أزمات متعددة في ظل عدم وجود توافق دولي ذي شأن، ونعتقد بأن الظروف العامة في منطقة الشرق الأوسط تستوجب بالضرورة الإتفاق على موقف موحد لحل هذه الأزمات وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، التي لا شك أنها محور الصراعات في المنطقة، وقد أبدى الفلسطينيون استعدادهم دوما للدخول في شراكة سلام حقيقية مع إسرائيل على أساس مفهوم الدولتين اللتين تعيشان بسلام جنبا إلى جنب، إلا أن إسرائيل لم تُبدِ تعاونا مسؤولا إذ لا تزال تراهن على استخدام القوة العسكرية كوسيلة لتحقيق أهدافها وأمنها.

إن السعي إلى تحقيق الأمن والإستقرار لا يأتي من خلال استخدام القوة المفرطة وتعمد ارتكاب أكبر عدد من القتلى والجرحى، وأوسع نطاقٍ من التدمير. بل إننا نعتقد أن الطريق هو تحقيق الأمن والإستقرار الذي يقوم عليه الإنتعاش الإقتصادي والإجتماعي ومن خلال شراكة في السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بلا شك. ونرى أن هناك فرصةً لتحقيق ذلك بعد التوصل لتحقيق وقف إطلاق النار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على قطاع غزة. ونؤكد على أهمية الإلتزام بهذا الإتفاق قولاً وفعلاً وعدم خرقه تحت أي ذرائع. كما ندعو الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء إلى استئناف المفاوضات وصولا إلى تسوية شاملة وعادلة توفر الأمن والسلام لإسرائيل وتلبي تطلعات وآمال الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه.

إن استمرار كارثة العنف في الجمهورية العربية السورية الشقيقة وتداعياتها الخطيرة على الأمن والإستقرار في المنطقة والعالم يقتضي العمل من أجل جهود مضاعفة لتشجيع الحكومة السورية والإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على العودة إلى المفاوضات على أرضية مقررات مؤتمر جنيف وأن يتم إدارة هذه المفاوضات بإيجابية من الطرفين مع التركيز على نقاط الإتفاق والابتعاد عن كل الجوانب والمواقف السلبية. وإننا نقول ذلك نظرا لاستمرار المآسي

الكارثية التي لحقت بالشعب السوري الشقيق. كما نشيد بالدور الذي تقوم به منظمات وهيئات الإغاثة الإنسانية لمساعدة الشعب السوري على تجاوز محنته الكارثية المستمرة. وندعو إلى مضاعفة هذه المساعدات وإلى تمكين الهيئات الإغاثية من الوصول إلى كافة المناطق داخل سورية وخارجها بما يمكننا من تقديم المساعدات الانسانية الضرورية، وفي هذا الصدد فإننا نتطلع بثقة إلى جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا ومساعيه لحث الأطراف السورية والأطراف الدولية الفاعلة على استئناف مؤتمر جنيف ونعتقد بأن الظروف قد تكون أكثر مواتاة للقيام بمثل هذه الجهود.

تقدر بلادي عالياً الجهود التي يبذلها فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية الشقيقة لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن. وإننا نرحب باتفاقية السلم والشراكه التي وقعها الرئيس عبد منصور هادي والقوى السياسية اليمنية، وندعو القوى السياسية اليمنية، وعلى وجه الخصوص أنصار الله إلى الالتزام بما جاء في هذه الوثيقة. وإلى نبذ العنف والمحافظة على مخرجات الحوار الوطني الشامل باعتبارهما أفضل الخيارات المتاحة للخروج من الأزمة الراهنة، كما نود أن نعرب عن أملنا في أن تتمكن الرئاسة اليمنية من استكمال الخطوات الهامة لمخرجات الحوار الوطني الشامل، وفي مقدمتها الاستفتاء على دستور جديد للبلاد يحفظ الحقوق ومصالح كافة أبناء اليمن.

وانطلاقاً من موقف بلادي الثابت بإدانة الإرهاب بشتى صنوفه وأشكاله مهما كانت دوافعه ومبرراته، فإننا ندين الأعمال الإرهابية التي يرتكبها ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ونؤيد القرارات الصادرة عن مؤتمري جدة وباريس والخطوات التي يقوم بها المجتمع الدولي باتخاذها لإعادة بسط السلطة الشرعية العراقية على المناطق التي يسيطر عليها هذا التنظيم حالياً. ونؤكد على أهمية تظافر جهود المجتمع الدولي لإخلاء المنطقة من كافة مظاهر العنف والإرهاب والتطرف. كما نرحب بقرار مجلس الامن ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية .

من بين الوسائل الهامة لتجنب العنف والتطرف، تطويرُ دعائم الحكم الرشيد والتنمية المستدامة الكفيلة باتاحة الفرص المتساوية لمختلف فئات المجتمع أينما كان، لا سيما جيل الشباب الذين يشكلون ثلثي عدد السكان في البلدان العربية، للعمل والا بداع والمشاركة الفعالة لاتخاذ القرارات التي تمس أمورهم الحياتية والمعيشية. ومن هذا الأساس، قامت سلطنة عمان بإنشاء منظومة متكاملة ومترابطة من أسس الحكم الرشيد، من مجالس وهيئات ومؤسسات، هدفها حماية المجتمع والشباب وضمان مشاركتهم في عملية التطوير والتنمية، حيث أنشأت بلادي مجلس عمان المكون من غرفتين، هما مجلس الدولة ومجلس الشورى، اضافة إلى مجالس البلدية المنتشرة في مختلف محافظات السلطنة، والتي يتم انتخاب اعضائها من قبل المواطنين، ويناط بها دراسة القضايا المحلية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها، التي لها علاقة بتطوير احتياجات المواطن وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد والتنمية المستدامة. كما حققت السلطنة مرحلة متقدمة من مراحل العمل الوطني بإنشاء القضاء المستقل الذي أصبح ركناً اساسياً في عملية التطوير والتحديث؛ إضافة إلى دوائر الادعاء العام المكمل للمنظومة القضائية المستقلة في السلطنة، إضافة إلى ذلك انشأت بلادي جهازاً للرقابة الادارية والمالية، بما يضمن حسن الإدارة للأموال العامة. كما ضاعفت من جهودها لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وما انضمام السلطنة إلى اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها الثلاثة، إلا استكمال

للجهود لحماية الوطن والمواطن ومقدراته. كل هذه المنظومة من المؤسسات التي قد بنيت على أساس الشراكة الكاملة الإيجابية والفعاله في السياسات التي تنتهجها وتنفذها الحكومة، بما يعزز الحكم الرشيد ضمن إطار الدولة المدنية العصرية دولة المؤسسات، لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة .

فيما يخص الأمن والسلم الإقليميين، تؤيد بلادي الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، إمتثالاً للقرار الصادر عن مؤتمرالاستعراض الشامل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية المنعقد في عام ١٩٩٥ من القرن الذي مضى. وتدعو بلادي الدول الأطراف المعاهدة لا سيما الدول الوديعة لاتخاذ كافة السبل الكفيلة بتحقيق ذلك، بما يجنب المنطقة أخطار التوتر والمواجهة.

في الختام، لا يسعنا سوى أن نؤكد على أن سلطنة عمان قطعت شوطاً كبيراً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مختلف المجالات وذلك ضمن المدد الزمنية التي حددتها الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فلاديمير ماكي، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد ماكي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): للجنس البشري ماض واحد فقط، لكن لديه العديد من الخيارات بالنسبة للمستقبل. والتاريخ كما نعلم ليس إلا عواقب تلك الأعمال التي حدثت، وليس تلك التي لم تحدث. كيف كان يمكن أن يبدو عالمنا اليوم لو لم تطلق تلك الطلقة التي لا تنسى في سراييفو قبل قرن من الزمن، والتي غيرت مسار التاريخ تغييرا لا رجعة فيه؟ لقد حركت تلك الطلقة سلسلة من الأحداث التي لم يتم بعد تفسيرها تفسيرا وافيا. إن مسألة الشرف التي انطوت عليها تلك الطلقة، بالنسبة لبعض البلدان الأوروبية الرئيسية، أبطلت كلا من الحس السليم وأي اعتبارات أخرى. ودفع الملايين أرواحهم ثمنا لهذا الشرف الذي ينطوي على النفاق. ولسوء الحظ، فإن المأساة لا تنتهي عند هذا الحد، لأن دروس الحرب العالمية الأولى لم يُستفد منها. ونتيجة لذلك، أودت مجزرة عالمية أخرى حتى بالمزيد من الأرواح. وبالتالي، فإن تلك الطلقة في سراييفو ليست إلا بداية لأكثر الفترات دموية في تاريخ البشرية.

وقد كانت أيضا هذه الفترة، بالنسبة لبيلاروس، الأكثر دموية في تاريخ شعبها. ولوقوع بيلاروس في قلب أوروبا، وفي بوتقة المصالح الجيوسياسية تماما، فإنها فقدت ثلث سكانها خلال الحرب العالمية الثانية. وحتى في هذا اليوم، ومع ٢٠ عاما من النجاح غير المسبوق والتنمية المستقرة، فإننا لم نتعافى بعد، سواء بدنيا أو نفسيا أو عاطفيا، من تلك الخسارة الهائلة.

وهذا العام، الذي تحتفل فيه جمهورية بيلاروس بالذكرى السنوية السبعين لتحريرها من المحتلين الفاشيين، مهم جداً ورمزي بالنسبة للبلد. إذ تتذكر بيلاروس جميع الضحايا الذين دفعوا حياتهم ثمنا لحرية الوطن. وإزاء هذه الخلفية، فإننا لا نفهم بعض المحاولات لتعديل نتائج الحرب العالمية الثانية أو التقليل من أهمية هذا النصر العظيم أو تدنيس ذكرى الأبطال الذين سقطوا ضحايا، وندين بشدة تلك المحاولات. وهو ما يجب ألا يسمح به المجتمع الدولي أبدا. وفي الواقع، فإن حكم التاريخ لا لبس فيه؛ إذا فشل البشر في تعلم الدروس من مآسي الماضي، فإننا لا بد من أن نكررها في المستقبل.

فلنتأمل في المستقبل القريب والبعيد، بل في الوقت الحاضر، ونحن نحتفل بالذكرى المئوية لاندلاع الحرب العالمية الأولى. ماذا تخبرنا الاتجاهات العالمية الحالية عن المستقبل؟ مما لا شك فيه فأن العديد من العوامل هي التي تحدد ديناميات السياسة العالمية المعاصرة. وسوف نحدد مقاومة الغالبية العظمى من سكان العالم لفرض التأثيرات الخارجية، كأحد العوامل الرئيسية.

في الواقع، والحال يشبه إلى حد كبير ما كان عليه الأمر في الماضي، لا تزال الدول القوية تعتقد أن رؤيتها ونموذجها

الإنمائي يمثلان المعيار العالمي. ولذلك، فإنها لا تسأل الدول الأخرى عما إذا كانت ترغب أو لا ترغب، على سبيل المثال، فيما يسمى بالديمقراطية الليبرالية أو توافق آراء واشنطن. ويُجبر الآخرون على الاختيار – إما أن يقبلوا بوصفاتنا وإلا سيواجهون العواقب، مثل التهديدات والجزاءات، والثورات المميزة بلون رايتها.

ولنكن صادقين، نحن، أي الأغلبية، قد اعتدنا على النماذج الاقتصادية والسياسية الأجنبية المفروضة علينا. ونحن نعرف ما يجري في هذا المقام. فشخص ما يريد دولنا أن تُموّل رأسمال الشركات عبر الوطنية، وليس أنفسنا. وإذا قاومنا، نُعاقب. والحجة الملفقة هي دائما – الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الدول التي تصعب السيطرة عليها. وبما أن بلدانا مثل إيران وبيلاروس وكوبا وفنزويلا تتعرض للاعتداءات الخارجية على مدى سنوات عديدة، فإنها تشعر بهذا الضغط بدرجة شديدة للغاية.

ومع ذلك، هناك عامل آخر لا يقل خطورة. فمحاولات مماثلة جرى القيام في الآونة الأخيرة ضد هويتنا. وفي الواقع، ما برحت بعض الدول تبذل كل ما في وسعها لتفرض علينا أفضليات ثقافية خارجية. فعلى سبيل المثال، يجري إكراهنا على التخلي عن قيم الأسرة التقليدية، والاعتراف بدلا من ذلك بتنوع أشكال تلك المؤسسة. وبعبارة أخرى، فإنها تسعى جاهدة إلى تجريدنا من روحنا. وقد يكون ذلك مجرد طريقة أخرى لإخضاع الذين يعارضون تمويل رأس المال إلى رقيق عديمي الحس.

ومع ذلك، نحن على اقتناع بأنها لن تسفر عن أي شيء. والسبب في أن العالم يتطور هو تنوعه. فتنوعه في حد ذاته يؤدي إلى التنافس السليم والإبداع، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى دفع عجلة التقدم الإنساني. هل نحن بحاجة إلى التوحيد وما ينشأ عنه من عالم تافه مسلوب الروح؟ وبطبيعة الحال نحن لسنا بحاجة إلى ذلك. وفي هذا الصدد، أناشد الذين يصرون على إرغام الآخرين على فعل شيء يجدونه غريبا وبغيضا، أن يتخلوا عن سياستهم العقيمة التي لا معنى لها. إنه طريق لا يجدي نفعاً. إن جهودهم لا تعمل إلا على تفريقنا. ونحن لدينا الكثير من المشاكل التي تستدعي وحدتنا.

واليوم، هناك نهجان يحددان العلاقات الدولية: القدرة على إحداث التغيير والقدرة على الوقوف في طريقها. وفي الواقع، من ناحية، في وسع بلد واحد أو حتى عدة بلدان أن تشلّ بسهولة بأنشطتها عملَ المجتمع الدولي؛ ومن ناحية أخرى، لا يمكن لأي دولة أو مجموعة من الدول، مهما بلغت قوتها، أن تغير الوضع الراهن بدون التعاون مع بقية العالم. وهذه هي مفارقة العولمة. لقد أصبحنا مترابطين ومتشابكين كثيرا جدا، وللأسف، الشيء نفسه ينطبق على التحديات العالمية – فهي أيضا أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقاً. ومن المستحيل في عالم اليوم النجاح في مجال ما دون إحراز تقدم في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، لا يوجد هناك حل بسيط لخطر الاتجار بالبشر ما لم يتم التصدي بفعالية لمشكلة الفقر.

وخلاصة القولإن الاستراتيجيات والسياسات لمكافحة جميع التهديدات المعاصرة لن تكون فعالة ما لم تكن شاملة نطاقا وتركيزا. فلنكن واقعيين ونعترف بأننا لن نحل مشاكل العالم كافة في الحال على الإطلاق. ولذلك يجب أن يتمثل هدفنا الجماعي في الحد من مدى ما يشكله ذلك من خطر على المجتمع من خلال اهتمامنا المستمر الذي لا يفتر.

وهذا الموقف هو ما يجب تحديدا أن يدعم جهودنا الجماعية التي تهدف إلى النهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ينبغي أن تكون تلك الخطة شاملة وواقعية. الهدف الرئيسي ينبغي أن يتمثل في جعل العولمة أكثر مساواة وإنصافا مما كانت عليه حتى الآن. عندما يخرج الناس في مختلف البلدان إلى الشوارع للاحتجاج ضد العولمة، فإنهم ليسوا

يدعون للعودة إلى القومية الضيقة. بل بالأحرى، فإنهم يسعون إلى تعزيز العولمة؛ انهم يريدون جعلها مستدامة ويريدونها أن تؤدي إلى حالة يكسب فيها الجميع.

إن ازدياد عدم المساواة في العالم هو أكبر البلاء. ونحن نواجه حالة من التناقض. وبما أننا قد حققنا مؤخرا تقدما كبيرا في تعزيز مختلف أشكال المساواة، من قبيل نوع الجنس والعرق والمساواة الإثنية، فإننا نشهد ارتفاعا حادا في عدم المساواة الاقتصادية. يجب على المجتمع الدولي القيام بكل ما يلزم لعكس هذا الاتجاه. وإلاّ، فلن نتمكن من القضاء على الفقر. ويمثل تغير المناخ تحديا رئيسيا آخر. وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بمسائل مثل استهلاك الطاقة والأمن الغذائي والموارد المائية. وينبغي أن نجسّد تماما هذه المسألة المعقدة في خطة المستقبل.

وبلا شك، يجب أيضا أن يتم تمثيل العديد من القطاعات الأخرى في هذه الوثيقة الشاملة. في هذا السياق، تعلق بيلاروس أهمية خاصة كبيرة على مكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز مؤسسة الأسرة التقليدية. في ضوء التطورات الهامة والمعترف بها التي حققناها على الصعيد الوطني، نقترح النظر في حلول شركائنا الفعالة والطويلة الأجل لتلك المسائل الحيوية على الصعيد العالمي.

نحن بحاجة الآن إلى التفكير في الكيفية التي سننفذ بها خطة المستقبل. ونحن على يقين من أنه ينبغي أن يتم من خلال أداة الشراكات العالمية المواضيعية. واليوم في هذا العصر حيث الأطراف الفاعلة المتعددة، والتهديدات الكثيرة، لا يوجد سوى الشراكات الفعالة فيما بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، التي يمكنها أن تحقق النجاح في معالجة المشاكل العالمية. وبطبيعة الحال، يجب أن تبقى الدولة الركيزة الأساسية فيما بين جميع الشركاء الآخرين. وعلاوة على ذلك، فإن ما نحتاج إليه هو دولة قوية ومسؤولة. ولا يمكن إلا لهذه الدولة أن تحقق الأهداف المعقدة وطويلة الأجل الناشئة عن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الدولة القوية تخيف الناس في كثير من الأحيان بحجة أنه من المحتمل أن تسيء استخدام سلطتها وتلحق الضرر بالناس. ولكن دعونا نلقي نظرة على الجانب الآخر من المسألة. كيف يشعر الناس عندما لا يكون لديهم دولة قوية، وعندما لا يكون هناك أحد لحمايتهم مما ينتج من فوضى وخروج على القانون وغير ذلك؟ وأعتقد أن كلا من شعب بيلاروس وجيرانهم في وسعهم تقييم حجج من هذا القبيل واستخلاص النتائج الصحيحة. ومن غير المستغرب، إذن، أن يختار المجتمع الدولي دولا مستقرة ومتماسكة داخليا مثل بيلاروس لتكون بمثابة نقطة انطلاق لمعالجة الأزمات الدولية الحادة. يقدر شعب بيلاروس كثيرا الاستقرار والتنمية الناجحة. ونحن على اقتناع بأن هذه العوامل تجعلنا أصحاب مصلحة مسؤولين مسؤولية كاملة عن تنفيذ خطة التنمية العالمية المستقبلية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور خاص في تنفيذ الخطة. وهذا هو المنتدى العالمي حيث تسعى الحكوماتُ وشركاؤها إلى تنفيذها. ونحن على اقتناع بأن المنظمة ستتمكن من التعامل الوشيك مع هذه المهمة إذا تأقلمت بنجاح مع حقائق الحياة الناشئة باستمرار. إنَّ مسألة إصلاح وتنشيط الأمم المتحدة مسألة حادة كما كانت دوما، ليس في بعدها المؤسسي التقليدي فحسب، ولكن أيضا من الناحية المفاهيمية.

فيما يتعلق بالجانب الأخير، فإننا نعتقد أنه من الضروري التفكير جديا بالمشكلتين. أولا، نحتاج إلى البحث عن حلول عملية للعديد من الحالات حيث تتعارض بعض مبادئ الأمم المتحدة بعضها معبعض. ثانيا، هناك مشكلة العواقب السلبية الناشئة عن الأنشطة الدولية المزعوم أنها حميدة التي كثيرا ما يضطلع بها في إطار ولاية صادرة عن الأمم المتحدة. وفي أحيان كثيرة جدا، فإن تلك الأنشطة تسعى إلى تحقيق الأهداف السياسية لشخص ما، وقلما يهتم الراعون بالعواقب، بما في ذلك الفوضى والخروج على القانون وتدفقات اللاجئين.

فكردستان العراق، على سبيل المثال، تشكل أحد الأمثلة النموذجية على هذه السياسة الأنانية عندما يتعلق الأمر بمسألة اللاجئين. ويحدونا الأمل في أن يتم تناول هذه المسألة قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فمن الحكمة لنا جميعا أن نأخذ على محمل الجد كلمات القائد العالمي العظيم الذي عاش خلال الحرب العالمية الأولى، الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، الذي قال، ”إن مصالح جميع الأمم هي مصالحنا أيضا. فنحن شركاء مع البقية. وما يؤثر على الإنسانية هو مسألة تهمنا حتما.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ويلفريد إلرنغتون، وزير العدل ووزير الخارجية والتجارة الخارجية في بليز.

السيد إلرينغتون (بليز) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة بليز وشعبها، من دواعي سروري البالغ أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأسجِّل شكر بليز لسلفكم، إبن منطقتنا من الأرض الكاريبية، السيد جون آشي، الذي أدّى واجباته بشكل رائع في السنة المنصرمة، ويترك للمنظمة إرثاً ذا قيمة دائمة.

السيد الرئيس، إنَّ الموضوع الذي اخترتَه لدورة هذه السنة، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“ طموح، ويبعث على الأمل ومثير للتحدي، وبليز تُحيِّيكم على اختياره. وفي الأشهر الـ ١٢ المقبلة، سنراقب عن كثب صياغته وتطوره ونُسهم فيهما. والهدف المرسوم للخطة الجديدة هو تعزيز نمو اقتصادي مطَّرد وشامل، وحماية مستقبل كوكبنا وتولِّي القيادة لتحقيق تنمية مستدامة، جوهرها القضاء على الفقر والجوع.

وبليز تعتبر هذه النتائج أكثر من كونها تطلعية. إنها في نظرنا حتميات. والإخفاق في تحقيقها سيكون له عواقب وخيمة على بلدنا وشعبنا. وهي تقتضي تعبئة أساسية لمجتمعاتنا قادرة على إحداث التغيير. ولكي يتحقق ذلك، يجب أن نُلهِم كلَّ طرف فاعل في مجتمعاتنا ونزوِّده بالوسائل المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياته والمشاركة في مكاسب النمو الاقتصادي المستدام بإنصاف وعدالة اجتماعية.

لكنّ التجارب التي مررنا بها في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تجعلنا أقل تفاؤلاً بأننا سنحقق نجاحاً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أكثر ممَّا حققناه في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن ندرك أنَّ الدعم الذي تعهَّدت بعض الدول الأعضاء المتطورة النمو بتقديمه لجهودنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم يتجسَّد بالمقادير التي تمَّ التعهد بها والمطلوبة. وبالإجمال، فإنَّ البلدان الصغيرة مثل بلدي محرومة بفقدانها للموارد والقدرات البشرية والمالية والعلمية والتكنولوجية التي تعتبَر شروطاً مسبقة للنجاح في مثل هذه المبادرات الطموحة والمعقدة. وبدون التعاون والدعم لتلبية تلك الاحتياجات من قِبَل الدول المتقدمة النمو الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات الأخرى متعددة الأطراف، والأهمّ من خلال إصلاح سياسات المؤسسات المالية الدولية، فإن تنفيذ بليز لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستتمُّ إعاقته بشدة.

وإذ تتطلع بليز إلى المستقبل، فإنها تحبِّذ وتدعم اتخاذ الجمعية في دورتها الثامنة والستين للقرار ٣٠٤/٦٨، ”نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية“، وتأمل أن يؤدي إلى معاهدة متعددة الأطراف قوية، تزيد كفاءة النظام المالي الدولي واستقراره وقابليته للتنبُّؤ. وفي أعقاب الانهيار المالي في العالم عام ٢٠٠٨، والكوارث العديدة التي وقعت في جميع أرجاء العالم خلال السنوات الست الماضية، والتي استلزمت نفقات ضخمة من

تمويل المانحين لمساعدة ضحايا تلك الكوارث، هناك مؤشرات واضحة ومثيرة للقلق على إرهاق المانحين، ونزعة إلى الانعزالية ومحورية الذات في بيئتنا العالمية، وهو توجُّه لا يبشِّر بالخير لتمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

لكنَّ بليز تبقى متفائلة بحذر. وقد شجَّعنا توافد قادة العالم من بلدان كبيرة وصغيرة، أصدقاء وخصوماً، حلفاء وأعداء، إلى هذه القاعة طوال الأسبوع الماضي. وقد تكلم كل واحد منهم من هذه المنصة بالذات، وكلٌّ منهم في الجوهر أكَّد طوعاً مجدداً اقتناع بلده بأن العمل الجماعي في ظلِّ هذه الأمم المتحدة يقدِّم لعالَمنا الأمل الحقيقي الوحيد من التعامل بنجاح مع المشاكل العديدة التي تواجهها البشرية حالياً، سواء كانت تغير المناخ، أو فيروس إيبولا اللعين، أو العصبية الدينية، أو الفقر والتخلف الدائمَين.

وترى بليز أنَّ تغير المناخ هو أسوأ هذه العلل. ومع أنه يبدو أنه قد تمَّ التوصل في النهاية إلى توافق عالمي حول الأسباب، فضلاً عن العلاج، لهذه الظاهرة المروِّعة، فإنّ الإرادة السياسية لا تزال مفقودة لدى المسبِّبين الرئيسيين للقيام بعمل فوري، ومتضافر وحاسم لمكافحتها. وفي الحقيقة، كما كان المجتمع الدولي متقاعساً في اتخاذ إجراء جماعي فوري لمنع مذبحة الإبادة الجماعية في رواندا أو التفشي الحالي لفيروس إيبولا في أفريقيا، فإنَّ المسببين الرئيسيين متقاعسون مثله تماماً في التصدي لتحديات تغير المناخ. ومن الواضح أنّ المخاطر التي تفرضها الأوبئة والجوائح والإرهاب على كوكبنا وعلى البشرية تتضاءل حين تُقارن بالمخاطر الوجودية لتغير المناخ. علاوة على ذلك، من الواضح بالقدر نفسه أنه لا مغالاة في أن نرى أنَّ الوقت ليس لصالحنا. فالدمار الرهيب – الناجم عن حالات الجفاف الشديد، والحرائق الهائلة في غاباتنا، وهطول الأمطار الغزيرة، والفيضانات، والأعاصير، وذوبان القمم الثلجية، وارتفاع درجة حرارة البحار ومستوى سطحها، والزيادة الفظيعة والمخيفة في الأوبئة والأمراض – تحدث فعلياً في أرجاء العالم.

ومن بين أشياء أخرى، يواجه بلدي، بليز، فعلياً ابيضاض المرجان، والتحاتّ الساحلي والفيضان، ومن المتوقع أن يصيب البلد كله في السنة المقبلة جفاف شديد. وتكلفة تخفيف الضرر الذي أصاب بلدي فعليا وتكلفة التكيُّف لتغيُّر المناخ باهظتان. وقد حان الوقت لكبار المسبِّبين المتنافسين أن يضعوا جانباً اشتباههم المتبادل، ويلتزموا بجعل الحدّ الأقصى للاحتباس الحراري ١،٥ درجة مئوية فوق المستويات قبل الصناعية. ومع أنّ بلدي يقدِّر التعهدات التي أُعطيت أصلاً للصندوق الأخضر للمناخ، فإن مبلغ المال اللازم لمعالجة الاحتباس الحراري أكبر منها بكثير. لكننا نبقى متفائلين بأنّ اتفاقاً قوياً حول تغير المناخ سيوقَّع في باريس في عام ٢٠١٥.

إنّ الاحتياجات الإنمائية والأمنية للبلدان الكبيرة والصغيرة في عصر العولمة هذا قد سارعت حتمية التكامل الإقليمي. والحقيقة هي أنّه من المستحيل عملياً اليوم لأي بلد أن يعمل بنجاح منفرداً في أي مجال للنشاط. وفي حالة بلدي، يعود معظم الفضل في مستوى التنمية والأمن الذي تمتّعنا به طوال السنوات الـ ٣٣ الماضية، منذ نُيلنا الاستقلال، إلى العلاقات الطيبة التي ندأب على إبقائها مع شركائنا في مختلف التجمعات التكاملية الإقليمية التي ننتمي إليها، وإلى برامج التعاون المتميزة التي نتشاطرها مع شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف، الذين تبرز بينهم الوكالات المختلفة التابعة للأمم المتحدة. ولكن حتى حين ننوِّه مع الامتنان بمساهمات شركائنا العظيمة في أمن بلدنا وتنميته، فإنّ حكومتنا تدرك دائماً أنّ المسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق حكومتنا وشعبنا. وبهذا الاقتناع، وبالنظر إلى مواردنا المحدودة، كان على حكومتنا أن تحدد أولويات مجالات تدخلها. وقد ركَّزت على توفير الاحتياجات الأساسية لبلدنا – الأمن، والإسكان، والتعليم، والرعاية الصحية، والعمالة وتوليد الثروة

وتتصدَّر قائمة الأولويات تلك أهميةُ حماية أمن بلدنا وسلامته الإقليمية. والحكومات البليزية المتتالية استثمرت

بكثافة في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي لمطالبة غواتيمالا بأجزاء من أراضي بلدي.

وإن حكومة بلدي متمسكة على نحو ثابت بالحل السلمي لهذه المطالبة عن طريق التقاضي لدى محكمة العدل الدولية. وقد حشدنا تأييد جميع أصدقائنا وشركائنا الدوليين لذلك القرار. وحكومة غواتيمالا ملتزمة أيضا بحل تلك المطالبة – بموجب الاتفاق الخاص المبرم في عام ٢٠٠٨ عن طريق محكمة العدل الدولية.

ونحن على اقتناع بأنه ليس من شأن الحروب والشائعات عن الحرب أو أي نوع آخر من النزاعات الدولية سوى أن تسبب الألم والحزن والمعاناة والدمار. وعليه، فإننا نواصل العمل بصورة حثيثة مع جيراننا في المنطقة من أجل توطيد علاقات سلام وصداقة وتعاون مجدية ترمي إلى تحقيق التنمية لشعوبنا. وتعرب بليز عن سعادتها البالغة بإعلان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مؤخرا المنطقة برمتها بوصفها منطقة للسلام. ونرحب أيضا بدعوتكم الخاصة، السيد الرئيس، إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التسوية السلمية للمنازعات.

وعلى الصعيد المحلي، فقد ظلت بليز تتمتع بالسلام والوئام دون انقطاع على مدى السنوات الـ ٣٣ الماضية. وما فتئت حكومة بلدنا تعمل بنشاط وحرص على نزع فتيل أي حالة قد تؤدي إلى حدوث الفوضى والاضطرابات، فضلا عن مواصلة الاستثمار بقدر كبير في قواتنا الأمنية، سواء كان ذلك في بناء القدرات أم توفير ما يلزم من معدات ونقل. وفي سياق سعينا إلى توليد الثروة وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة، ما برحت بليز تواصل، في جملة أمور، تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في رؤيتنا للتنمية الوطنية لعام ٢٠٣٠ . وفي ذلك الصدد، تواصل حكومة بلدنا العمل في تنسيق وثيق مع خبراء التنمية الاقتصادية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وغيرها المؤسسات الأخرى.

ومن بين المبادرات التي نواصل اتخاذها، تنفيذ برنامج شامل لأعمال الهياكل الأساسية في جميع أنحاء بلدنا، يشمل تحسين شبكة الطرق الرئيسية وتوسيع نطاقها، وتعبيد الشوارع في المدن والبلدات، وبناء مجار جديدة في المناطق المعرضة للفيضانات، وبناء وتحسين مباني الملاعب الرياضية والترفيهية المجتمعية. ويجري تنفيذ هذه البرامج بتكلفة إجمالية قدرها ١٠٠ مليون دولار.

وبفضل التعاون مع جمهورية فنزويلا البوليفارية والدعم الهائل الذي نتلقاه من مبادرة النفط الكاريبي، تمكنت حكومة بلدنا من الاستثمار في الهياكل الأساسية والبرامج الاجتماعية على نحو يعود بالنفع على جميع مواطنينا. وتدرك حكومة بلدنا أهمية جودة الهياكل الأساسية بالنسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وتعتبر بليز من المصدّرين الرئيسيين للمنتجات الأولية. ويجري نقل جميع منتجاتنا الزراعية عن طريق البر من المزارع إلى المصانع ومن ثم إلى الموانئ البحرية لكي يتم تصديرها. ويجري نقل منتجاتنا من تربية الأحياء المائية ومنتجاتنا النفطية أيضا عبر الطرق البرية إلى الموانئ البحرية. ولا يمكن الوصول إلى جميع مواقعنا الأثرية والعديد من مراكزنا السياحية إلا عبر الطرق البرية. وتتوقع الحكومة أن يؤدي تحسين شبكة الشوارع والطرق إلى جعل بلدنا أكثر جاذبية للمقيمين والأجانب على حد سواء، كانوا سياحا أم مستثمرين، وأن يؤدي ذلك إلى التوسع السريع في الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وتوليد الثروة.

وبهدف التأكد من حصول الكثير من العمال البليزيين على وظائف في أشغال الهياكل الأساسية التي يجري تنفيذها، فقد طلبت الحكومة إلى جميع المتعاقدين الذين فازوا بالعطاءات الاستفادة من العمل اليدوي حيثما كان ذلك ممكنا. وتوفر تلك الأعمال فرص العمل للعديد من الشباب في بليز، من الذكور والإناث على حد سواء.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة رامبالي (سانت لوسيا).

وفي مبادرة إضافية تهدف إلى حفز النمو الاقتصادي، دشنت الحكومة البنك الوطني في بليز، قبل عام فقط، وهو أول بنك من نوعه وقد بدأ بصورة متواضعة تنفيذ عملياته التي تمثلت في المقام الأول في توفير القروض لأفراد الطبقة الوسطى من البليزيين لتمويل شراء المنازل. وعلى الرغم من محدودية عروضه، فقد أدى إنشاء البنك على الفور إلى انخفاض هائل في أسعار الفائدة التي تفرضها المصارف التجارية الأخرى في البلد على القروض المماثلة. ويمثّل ذلك تطورا جديرا بالترحيب، فضلا عن كونه هدفا طالما سعت الحكومة إلى تحقيقه على مدى سنوات عديدة دون أن تكلل مساعيها بالنجاح. وشرع المصرف الجديد بسرعة في بناء قاعدة عملائه وبدأ قبول الودائع الآن. وازدادت كثيرا احتمالات امتلاك الشباب البليزيين العاملين لمنازلهم الخاصة بموجب رهونات عقارية ميسّرة. وأصبح العديد من مواطني بليز ملاكا للعقارات بفضل استمرار البرنامج الذي عملت الحكومات المتعاقبة على تنفيذه لكي تكون العقارات متاحة للمواطنين بالحد الأدنى من التكاليف.

وتواصل الحكومة أيضا زيادة تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد نجحنا في اجتذاب الاستثمار في مجال استخراج النفط والأعمال التجارية الزراعية والطاقة المتجددة والسياحة، والاستعانة بمصادر خارجية في العمليات التجارية.

وفي يوم استقلال بلدنا في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، ورثت بليز نظاما تعليميا يهدف إلى تعليم المواطنين لتلبية احتياجات مركز استعماري بعيد في العصر الصناعي، ويتمثل نشاطه الاقتصادي الرئيسي في تصدير الأخشاب والسكّر. وما زلنا منذ ذلك الحين نبذل جهودا مضنية من أجل تحويل ذلك النظام إلى نظام آخر قادر على تلبية احتياجات أمة مستقلة في هذا القرن الحادي والعشرين وعصر المعلومات. وقد تبيّن أن تلك مهمة محفوفة بصعوبات جمة وأنها مهمة باهظة التكلفة أيضا. وتنفق الحكومة حاليا نسبة ٢٦ في المائة من ميزانيتنا الوطنية على قطاع التعليم. غير أن ذلك ليس كافيا لتغطية تكلفة احتياجات دولتنا الفتية إلى التدريب والتعليم. ومع ذلك، فإننا ندرك أن قوتنا العاملة ستكون عاملا حاسما فيما يتعلق بتحقيق التنمية في المستقبل. وعليه، فإنه يجب علينا بذل قصارى جهدنا كي تكون قوتنا العاملة على أفضل ما يمكن بصرف النظر عن التكلفة والتضحيات التي يتعين عليها تقديمها يقينا.

تحقيقا لتلك الغاية، ما تزال الحكومة ماضية في اتخاذ العديد من المبادرات الرامية إلى تدريب وتعليم السكان. ومن بين تلك المبادرات برنامج شامل لتدريب المعلمين وتصديقهم. ونحن عازمون على أن تقتصر فرص التدريس في فصولنا الدراسية على المدرسين الذين تلقوا تدريبا في أصول التربية وفي مختلف المجالات ذات الصلة فحسب. ونواصل في الوقت نفسه توسيع نطاق تغطية التعليم في بلدنا على نحو دؤوب، من المرحلة قبل الابتدائية إلى التعليم الجامعي. وفي الواقع، فقد أصبح المزيد من الشباب اليوم قادرين أكثر من أي وقت مضى في تاريخ أمتنا على الحصول على التعليم وإيجاد حيز لهم في مؤسسة تعليمية قريبة منهم. ونولي أيضا اهتماما أكبر للتدريب المهني والتعليم التقني، فضلا عن تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وما زلنا في مرحلة التخطيط أيضا لإنشاء معهد جديد للعلم والتكنولوجيا، علاوة على مواصلة السعي إلى توسيع نطاق وجود مراكز للتدريب المهني في جميع أنحاء البلد.

ولأنه ليس لدينا سوى جامعتين فتيتين فحسب، فإننا نبذل جهودا مضنية من أجل وصول طلابنا الذي تمكنوا من الوفاء بشروط الالتحاق بالجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية المتقدمة في الخارج. وقد حققنا نجاحا باهرا في تلك المبادرة. وتمكنت الأغلبية الساحقة من طلابنا من الدراسة في تلك الجامعات على أساس المنح الدراسية بفضل سخاء شركائنا وتعاونهم. ويكفل تكافؤ الفرص في الحصول على المنح

الدراسية لجميع الطلاب الذكور والإناث البليزيين المستوفين لشروط الالتحاق بالجامعات. وتشير البيانات الحالية إلى أن الطالبات هن الأكثر نجاحا في الفوز بالمنح الدراسية بالمقارنة إلى الطلاب الذكور. وتسهم مبادراتنا في القطاع التعليمي إلى حد كبير في تحسين كفاءة قوتنا العاملة على جميع المستويات، الأمر الذي يمكّنها من إنتاج السلع والخدمات القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. ولكي يتسنى لنا مواصلة الجهود المبذولة في ذلك الصدد، فإننا بحاجة إلى استمرار دعم الأمم المتحدة وشبكتها الهائلة لتلك الجهود.

وتنفق بليز حاليا نسبة ١٣ في المائة من الميزانية الوطنية على قطاع الصحة. وما زلنا ساعين إلى الحفاظ على صحة السكان وإنتاجيتهم. تحقيقا لتلك الغاية، تعمل حكومتنا على توسيع نطاق برامج التغذية المدرسية في جميع أنحاء البلد، فضلا عن توسيع نطاق البرامج التي تمكّن أرباب الأسر ذات الدخل المنخفض من شراء المواد الغذائية بأسعار تفضيلية. ونحن مدركون لأهمية الوجبات المتوازنة المنتظمة بالنسبة لصحة السكان في بلدنا، وأن تكلفة الحفاظ على صحتهم أقل من تكلفة علاجهم من المرض.

ونواصل تعزيز شبكة الرعاية الصحية الأولية في بلدنا، فضلا عن مواصلة تطوير مرافق المستشفيات والعيادات عن طريق توفير معدات التشخيص الحديثة. ويستفيد المستشفى العام الرئيسي الآن من التحسينات التكنولوجية الكبيرة التي تحققت بالفعل. وافتتحنا مؤخرا أيضا جناحا جديدا للأطفال حديثي الولادة في ذلك المستشفى. وللمرة الأولى في تاريخ بلدنا تم بناء مرفق حديث للغاية حصريا لتلبية الاحتياجات الصحية للأطفال المعاقين بدنيا. وقد كان ذلك المرفق من بنات أفكار زوجة رئيس الوزراء، التي عملت بصفتها مبعوثة خاصة للنساء والأطفال في بليز. وقد تولت في ذلك الصدد قيادة جهود جمع الموارد المالية اللازمة، فضلا عن الإشراف على بناء المرفق نفسه.

ونغتنم هذه الفرصة، أيضا، لنشيد بجهود مبعوثتنا الخاصة التي استضافت قبل بضعة أيام فقط، أكبر جمع من السيدات الأوليات وزوجات رؤساء الدول والحكومات بشأن موضوع تمكين النساء والفتيات هنا في الأمم المتحدة. وقد كان ذلك الحدث الخاص بمثابة نداء عالمي للعمل بشأن السلامة المالية للنساء والفتيات، على أساس منهاج عمل بيجين. وندعو جميع الحكومات والمنظمات الدولية إلى تقديم الدعم إلى تلك المسألة الجديرة بالاهتمام.

وعملت بليز أيضا على توسيع نطاق تغطية برنامج التأمين الصحي في ميزانية السنة الأخيرة. ونواصل من خلال اتفاق التعاون بين بلدنا وجمهورية كوبا زيادة موظفي الرعاية الصحية في بلدنا بقدر كبير. بل رحبنا قبل ثلاثة أسابيع ففط بمجموعة تضم نحو ٣٥ من أطباء بليز الذين دربوا حديثا، وهي أكبر مجموعة أطباء تعود إلى البلد في عام واحد على الإطلاق. ويشكّل مواطنونا أقيم موارد لأمتنا. وقد عقدنا العزم على الاستثمار فيهم عن طريق تعزيز كفاءاتهم وتحسين نوعية الحياة لكل واحد منهم.

إن ضحايا الصراعات والمآسي إنما هم بشر شأنهم شأن الآخرين. وقد أنشئت الأمم المتحدة عن تصميم على ألا يتعين على أي جيل آخر أن يعاني من ويلات الحرب التي نعلم جميعا أنها لا تجلب سوى الموت والدمار والأسى للجنس البشري. ويتمثل اتفاقنا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية وكرامة الإنسان وقيمته – أي جميع الأشخاص من جميع الدول كبيرة كانت أم صغيرة.

ولا يزال وباء فيروس الإيبولا المدمر يزداد تفشيا وعلى نحو مروع. وفي حين أننا نشعر بخيبة الأمل لعدم استجابة الوكالات الصحية الدولية بطريقة فعالة وعاجلة لانتشار فيروس الإيبولا قبل عدة أشهر، ترحب بليز بإنشاء الأمين العام بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا.

وتؤيد بليز دون تحفظ، الدعوة المتعلقة بالسماح لجمهورية تايوان بالمشاركة في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وفي عصرنا الحديث هذا، فإنه من غير المفهوم أن نحرم أنفسنا من الاستفادة من خبرة هذا البلد في التعامل مع المسائل العالمية.

ولئن أردنا أن نظل أوفياء لمبدأ إشراك الجميع على النحو الوارد في ميثاقنا، وكما تمت الدعوة إليه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإنه يجب أن نواصل الدعوة إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

وتشكّل أعمال القتل العشوائي والتشويه والتدمير التي ارتكبت مؤخرا بحق المدنيين الفلسطينيين الأبرياء الذين لا حول لهم ولا قوة، ولا سيما النساء والأطفال وممتلكاتهم، إهانة للكرامة الإنسانية وللأخلاق وللإنسانية نفسها. ونكرر الإعراب عن تأييدنا لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بالوسائل الدبلوماسية، وللتعايش بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين في سلام وأمن، ضمن الحدود الدولية لكلتيهما قبل عام ١٩٦٧، وعلى نحو ما اعترف به المجتمع الدولي.

إن بليز على اقتناع بضرورة أن تشمل أي مناقشة بشأن خطة التنمية في المستقبل القضاء على الممارسات الأحادية الضارة التي تعوق التنمية وتسبب لها الركود أينما وجدت. وفي ذلك الصدد، فإننا نشاطر بقية المجتمع الدولي الدعوة إلى وضع حد لذلك الحظر الذي عفا عليه الزمن المفروض على كوبا.

وتسلم بليز بأن استدامة البيئة تأتي في صدارة أولويات التنمية في بلدنا، بما يتفق ومركزنا القيادي بوصفنا صرحا للديمقراطية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة. ونعرب عن تأييدنا للمبدأ القائل بأنه لا ينبغي تحقيق النمو الاقتصادي بأي ثمن كان. ومع ذلك، لا ينبغي أن يتخلى شعبنا عن تحقيق التنمية بذريعة حماية البيئة الطبيعية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن من الثنائية الزائفة أن ينظر إلى البيئة في تضاد مع التنمية. وبالتالي، فإننا نرحب بمبدأ التنمية المستدامة ونؤيده تأييدا تاما. ويعتمد مستقبل عالمنا على أن تقبل الشعوب في مختلف أنحاء الكرة الأرضية بنهج التنمية المستدامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماكسين باميلا أوميتا ماكلين، وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة ماكلين (بربادوس) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي الشرف بالنسبة لي أن أهنئ معالي السيد سام كوتيسا، باسم حكومة بربادوس وشعبها، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ومن المناسب أيضا أن أشيد بسلفه، معالي السيد جون آش، على العزم الذي أدار به مداولات الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

يأتي موضوع المناقشة العامة في الجمعية العامة لهذا العام ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“ في وقت مناسب ويتسم بأهمية بالغة. لقد وضع قادة العالم منذ أربعة عشر عاما، الأهداف الإنمائية للألفية – بوصفها مجموعة من الأهداف والغايات المحددة زمنيا والقابلة للقياس – في صلب خطة التنمية العالمية. ونحن نقف اليوم قاب قوسين أو أدنى من وضع خطة مستقبلية للتنمية العالمية. ويجب أن يكون هذا مشروعا طموحا وطويل الأجل لتحسين حياة السكان وحماية الكوكب لما فيه مصلحة الأجيال المقبلة. ويجب أن تشكّل الأهداف والغايات الـ ١٧ التي اقترحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الأساس لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ . ويصح هذا بشكل خاص إن أردنا وضع برنامج عالمي للتحول الحقيقي القائم على أساس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، على أن يكون القضاء على الفقر هدفا رئيسيا له.

وإن أوجه الضعف الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعوق مساعي التنمية معروفة جيدا. وعليه،

فقد سلّم المجتمع الدولي بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل حالة خاصة بالنسبة للتنمية المستدامة في جدول أعمال القرن ٢١، وهو نفسه الاعتراف الذي تم تكراره في برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس، والوثيقة الختامية (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠)، ومؤخرا، في إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

وعلى الرغم من ذلك الاعتراف، فقد أشارت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠ إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد أحرزت تقدما يقل عن معظم المجموعات الأخرى، بل شهدت تراجعا من الناحية الاقتصادية، وخصوصا فيما يتعلق بالحد من الفقر والقدرة على تحمّل الديون. وقد تكرر ذكر هذا الاستنتاج في مسار ساموا أيضا. وسلّم صندوق النقد الدولي أيضا بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد شهدت تراجعا خلال السنوات العشر الماضية.

وعليه، يجب أن تتصدى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ – في سياق وضعها وإنجازها وتنفيذها – لأوجه الضعف الفريدة والخاصة، علاوة على التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، على سبيل الأولوية. ويجب أن تعمل على تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها الهدف الرئيسي للجهود العالمية. ويقينا، فإن أي خطة إنمائية تتجاهل المسائل الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ستظل ناقصة ومشكوكا في صحتها.

والخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أيضا أن ترصد اعتمادات لبلدان مثل بربادوس، وهي دولة جزرية صغيرة نامية كما أنها إحدى البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون. ومازلنا نعاني من الآثار المدمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ونعاني من محدودية النطاق والقدرة والمرونة المالية أو الحيز السياسي للاستجابة لها بفعالية. ونحن نواجه تدني الطلب على الصادرات وانخفاض الاستثمار والطلب على الخدمات التي يعتمد عليها اقتصادنا، بما في ذلك السياحة. وقد أجبرتنا ضغوط الموازنة والضغوط المالية على إجراء تعديلات كبيرة على برامج الإنفاق لدينا. وفي ضوء هذه الخلفية، فإننا نواجه تحدياً جسيماً للاستمرار في توفير شبكات الضمان الاجتماعي الملائمة لأضعف الفئات من مواطنينا بطريقة مسؤولة ومستدامة.

وخدمة الدين وعدم استدامة الديون يقوضان بسهولة بالغة أوجه التقدم التي نود تحقيقها من أجل تنميتنا المستدامة. وكثيراً ما تُغفل محنة البلدان المتوسطة الدخل بافتراض أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدينا لا يتطلب مساعدة دولية. وبربادوس تؤكد بشكل قاطع أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن اعتباره المعيار الوحيد الذي يحدد إمكانية الحصول على التمويل الميسر. ويجب أن تراعى جوانب الضعف الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لبلدان كبلدنا.

ولذلك، يسعد بربادوس أن ترى أن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لعام ٢٠١٤، المعنون ”المضي في التقدم البشري: الحد من نقاط الضعف وبناء المنعة“، يدمج مفهوم الضعف ويركز على تعزيز قدرة البشر والمجتمعات والبلدان على التحمل. ويحدونا الأمل في أن تعطي تلك العوامل صورة أدق للتحديات التي تواجهها البلدان النامية. وفيما يتعلق بهذه المسألة، قال رئيس وزراء بربادوس، السيد فروندل ستيوارت، في كلمته في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في ساموا في أيلول/سبتمبر،

> ”إن الوقت قد حان لاتباع نُهُج جديدة تصمم لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل التي تخرجت من الوصول إلى الموارد الميسرة“.

وأنا أكرر تلك الدعوة اليوم. وأهيب بالمجتمع الدولي معالجة احتياجات البلدان المتوسطة الدخل لدى وضع خطة

التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبربادوس ترحب بالمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه من العام القادم. ونتائج ذلك المؤتمر يجب أن تراعي الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل.

وبربادوس تدرك تماما المسؤولية التي تتحملها البلدان النامية ذاتها إزاء أهدافها الإنمائية. لكن الحقيقة أن البلدان النامية، في سعيها لتحقيق تلك الأهداف، تضطر إلى القيام بذلك في ظروف غير متكافئة. فالنظام المالي والاقتصادي العالمي وعملية الحوكمة التي تلازمه ما زالا يعملان بشكل إقصائي. وبربادوس تكرر دعوتها إلى هيكل أكثر شفافية يكون داعماً للأهداف الإنمائية.

وبربادوس طورت ونفذت مبادرة الاقتصاد الأخضر الشاملة لعدة قطاعات، وتعتمد على هشاشة النظم الإيكولوجية لجزيرتنا الصغيرة. والمبادرة تعطي الأولوية للتدخل لحماية الموارد الطبيعية واختيارات الأعمال التجارية والاستثمار وبرمجة التنمية البشرية وتيسير استراتيجيات تنمية أسواق التصدير. وبربادوس مستمرة في شراكتها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤخراً، مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتشجيع التحول إلى الاقتصاد الأخضر تحقيقاً لكفاءة استخدام الموارد. وقد اتخذنا إجراءات لتفعيل مجموعة من الحوافز لدعم الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة.

وجهودنا من أجل التحول إلى الاقتصاد الأخضر لن تؤتي ثمارها إن لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فورية وعاجلة لمعالجة تغير المناخ. فالنتائج التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ مؤخراً تؤكد، مرة أخرى، هشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة إزاء آثار تغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتحمض المحيطات، والظواهر الجوية الشديدة الوطأة. وهذه كلها، معاً، تشكل تهديداً وجودياً للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك، نحث المصادر الرئيسية المطلِقة لانبعاثات الكربون على اتخاذ كافة التدابير اللازمة.

وبربادوس رحبت بقمة المناخ التي عقدها الأمين العام في مقر الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي. ونأمل أن يبث الزخم المتولد عن تلك القمة شعوراً بالإلحاح في أعمال الدورة العشرين الوشيكة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي ستعقد في ليما في كانون الأول/ديسمبر. وفيما بعد الدورة العشرين هذه، نأمل أيضا أن تحفز الإرادة السياسية في نهاية المطاف لاختتام المفاوضات في باريس عام ٢٠١٥ حول اتفاق دولي طموح وملزم قانوناً بشأن المناخ.

وإذا كان للدول الجزرية الصغيرة النامية أن يكون لها تأثير على الصعيد الدولي، لا سيما في هذه اللحظة الحاسمة خلال تصميم وبناء هيكل عالمي جديد للتنمية المستدامة، لا بد لنا أن نضمن أن أصواتنا تُسمع. وعلينا أن نسترشد بمفهوم جماعية الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي يسلم بأن القوة في الوحدة. علينا نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية أن نتكلم بصوت واحد على الصعيد الدولي.

وأي مناقشة بشأن وضع خطة عالمية جديدة للتنمية المستدامة يجب أن تكون وسائل التنفيذ هي جوهرها. وفي واقع الأمر، يجب أن تكون وسائل التنفيذ هي الأساس الذي تُبنى عليه هذه الخطة. ونعرف أن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، شراكة عالمية من أجل التنمية، لا يزال الأقل تحققاً بين كل الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل السماح بفشل خطة التنمية الجديدة بسبب عدم وجود وسائل كافية وموثوق بها لتنفيذها. ووسائل التنفيذ يجب أن تشمل ما هو أكثر من مجرد التمويل. وإذ نستخدم الدورة التاسعة والستين للانتهاء من وضع إطار الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، يتعين علينا أن نضمن

تصميم شراكات محددة ودائمة لتيسير العناصر التالية – أولاً، توفير الموارد المالية الكافية وغيرها من الموارد؛ ثانيا، التجارة العادلة والوصول إلى الأسواق؛ ثالثاً، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، خاصة في مجال جمع البيانات والتحليل الإحصائي.

وبلدي يعتبر السلام والأمن عنصري تمكين ومؤشرين للتنمية المستدامة. وهما يشكلان شرطين مسبقين لا غنى عنهما لتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن التقدم والازدهار. ولذلك، تنظر بربادوس بقلق بلغ إلى استمرار الأزمات والنزاعات المسلحة، بما فيها تلك الدائرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وسوريا والعراق وأوكرانيا. وفي واقع الأمر، نحن ننظر إليها بانزعاج شديد. إذ يواصل المسلحون من غير الدول والجماعات الإرهابية تدمير الحياة وزعزعة استقرار الدول وتهديد السلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي مواجهة تلك الأعمال العدائية وأعمال العدوان الصارخة، يقف مجلس الأمن مكتوف الأيدي. وبربادوس ستواصل المشاركة بفاعلية في إطار الجماعة الكاريبية في المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونحيي السفير آش، الرئيس السابق للجمعية العامة، لمبادرته بدفع المناقشات حول هذه القضية إلى الأمام. ونرحب أيضا بالموجز بشأن المفاوضات الحكومية الدولية بخصوص إصلاح مجلس الأمن الذي أعده رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وبربادوس تدعو جميع الدول الأعضاء إلى العمل بدأب خلال الدورة الحالية لتحقيق تقدم كبير، إن لم يكن للانتهاء من مشروع إصلاح مجلس الأمن الذي امتد أمده لعقود.

ويؤكد بلدي التزامه بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونرحب بالمناقشات التي ستجرى خلال هذه الدورة بشأن المسؤولية عن الحماية. وموقفنا يستند إلى المبادئ والموضوعية، ولا رغبة لدينا في تسييس القضية.

إن تفشي وباء فيروس الإيبولا يشكل طارئاً صحياً عاماً يثير قلقاً دولياً وتهديداً للأمن العالمي. وهو يهدد أيضاً مكاسب بناء السلام والتنمية لأكثر البلدان تضرراً. ويحدونا أمل وطيد في أن يفضي قرار مجلس الأمن ٢١٧٧ (٢٠١٤) الذي اتخذ مؤخراً وقرارا الجمعية العامة ١/٦٩ و ٣/٦٩ إلى تسريع تعبئة الموارد لمساعدة البلدان المتضررة ووقف انتشار الوباء.

ولطالما أيدت بربادوس حل الدولتين التفاوضي للقضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعيش في سلام وأمن في دولة فلسطينية داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وترى بربادوس أن لدولة إسرائيل الحق في الوجود ولشعب إسرائيل الحق في العيش في أمان، وأن يكون ذلك بالاعتراف الكامل وبلا منازع من بقية العالم. ويحق للفلسطينيين أيضا أن يتمتعوا بثمار الازدهار داخل دولتهم ذات السيادة. والتصعيد غير المسبوق للأزمة في فلسطين هذا العام كشف، مرة أخرى، عن الحاجة الملحة للتوصل إلى حل تفاوضي دائم، وندعو جميع الأطراف إلى تكريس جهودها لتحقيق ذلك الهدف.

وما فتئ الحصار الاقتصادي الذي طال أمده على كوبا يشكل مصدر قلق بالغ لبربادوس. ولطالما أثبتت حكومة كوبا استعداداً لمساعدة منطقة البحر الكاريبي، بل والعالم النامي، في سعينا لتحقيق التنمية. ونحن نشارك الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رفضها لذلك الإجراء الأحادي، ونتطلع إلى الوقت – الذي نأمل أن يكون عاجلاً – حين تطوى هذه الصفحة في ذمة التاريخ.

ختاماً، ترى بربادوس أن ثمة صلة لا انفصام لها بين التنمية والسلام والأمن الدوليين. وكما أعلنا في عام ١٩٩٣، في سياق ”خطة للسلام“،

> ”لا يمكن أن تزدهر الديمقراطية حيث يكون الحرمان من الحصول على الغذاء والكساء والمأوى والتعليم والصحة وفرص العمل المربح “ (A/48/PV.26، الصفحة ١١).

ونعتقد أيضا أن العكس صحيح. فلا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية بدون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية. ونأمل أن يكرس معظم الوقت والطاقة لهذه الهيئة في دورتها التاسعة والستين لإعداد خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ تعود بالفائدة علينا جميعاً. وستبقى بربادوس في طليعة ذلك الجهد.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صامويل سانتوس لوبيز، وزير الخارجية في جمهورية نيكاراغوا.

السيد سانتوس لوبيز (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): إننا نعتز بأن يترأس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين شقيقنا الأفريقي، سام كوتيسا، الممثل الدائم لجمهورية أوغندا – البلد العضو في الاتحاد الأفريقي. ونحن على ثقة تامة بأنه خلال فترة ولايته سيكون نصيراً للقضايا الأكثر إلحاحا لشعوبنا وسينهض بها. ويمكنه أن يعول على دعم نيكاراغوا.

نود أيضا أن نهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة، وهو شقيق من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السفير جون آش، ممثل أنتيغوا وبربودا، ونهنئ فريقه بالكامل على قيادته المخلصة وجهده غير المحدود لتحقيق جدول أعمال تستفيد منه شعوبنا.

إننا نعيش في عالم يشهد العديد من الأزمات المترابطة والمتصلة التي تكشف عن السياسات الإنمائية غير العادلة وغير المنصفة السائدة بين مختلف الشعوب والدول. والنظام الاقتصادي غير العادل القائم، وهو نتاج الإمبريالية ونموذجها المعاصر – الرأسمالية العالمية – قد فشل في الاستجابة للأزمات المتنامية والمتكررة على نحو متزايد. فأعداد الفقراء في العالم تتزايد يومياً في الجنوب والشمال على السواء، في انتهاك صارخ لأبسط حقوق الإنسان. وعلينا أن نعمل معاً من أجل التغلب على الفقر والجوع وسوء التغذية والمرض، والحرب والنزاع، والانقلابات وسياسة تغيير النظام، والعنف ضد النساء والأطفال، وسباق التسلح، والآثار السلبية لتغير المناخ، والآفات الاجتماعية والعبودية الناشئة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، في جملة أمور، والقضاء على تلك الآفات في أقرب الآجال.

يجب أن تسود العدالة الاجتماعية والتضامن والوحدة والتكامل بين الشعوب، والأخوة والاحترام بين الأمم. ويبقى القضاء على الفقر هو التحدي الأكبر الذي يواجه العالم. وسنبدأ المفاوضات بشأن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ وشغلنا الشاغل يتمثل في عدم إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في جميع البلدان النامية. وثمة حاجة ملحة لمضاعفة الجهود وتهيئة بيئة دولية مؤاتية لتسهيل تنفيذ البلدان النامية لتلك الأهداف، بما في ذلك التمويل المناسب.

وخطة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥ ستوفر فرصة جديدة للسعي من أجل إقامة نظام عالمي عادل. وينبغي أن تنهض بالنمو الاقتصادي المستدام، والتنمية الاجتماعية الشاملة للجميع والتشاركية، والحماية البيئية والكرامة الإنسانية، مع ما يكفي من المرونة للاستجابة لاحتياجات وأولويات وخصوصيات كل بلد وكل منطقة، إدراكاً لحقيقة أنه ليس هناك نموذج وحيد أو وصفة وحيدة للتنمية. وخطة التنمية ينبغي أن تشمل عملية حكومية دولية مفتوحة وشفافة، استناداً إلى النتائج التي خلص إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

إن البلدان النامية هي الأكثر معاناة من الآثار السلبية لتغير المناخ الذي لم تكن ظواهره الجوية الشديدة الوطأة يوماً أكثر تواتراً وشدة مما هي عليه الآن. وبالرغم من قيودنا الاقتصادية والتركيز في أولوياتنا على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ودون التزام بموجب الاتفاقية، نحن من يتحمل تكاليف جهود التكيف والتخفيف.

وعلينا أن نتوصل بصورة عاجلة إلى اتفاق ملزم في عام ٢٠١٥، يتضمن التزامات قوية وطموحة ومتوازنة في جميع أحكامه، ويستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ومبادئها وأحكامها، وخاصة العدالة والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، من أجل مواجهة أزمة المناخ وحماية النظم الإيكولوجية التي تدعم الحياة على كوكبنا.

وما من بلد هو جزء من المجتمع الدولي أن يدعي الحق في استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. هذه السياسات الاستثنائية لن تحل النزاعات، بل إنها تؤججها، كما رأينا في السنوات الأخيرة. والحوار والمفاوضات هما السبيل الوحيد لحل النزاعات. واستناداً إلى ميثاقها، يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها باعتبارها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن ضمان السلام العالمي ورفض السياسات الداعية للحرب والمواجهة.

ونظرا للتحديات التي نواجهها، فإن إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة أمر يزداد إلحاحا، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يعترف بحقائق الواقع المعاصر من خلال إدماج أصوات البلدان النامية وتصويتها في فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

ونعتبر أنه من الأهمية بمكان أن يكون لدينا عالم خال من الأسلحة النووية مع نزع السلاح الكامل والتام. ونرحب بما جرى العام الماضي من تحديد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي بادرت به حركة عدم الانحياز بناء على اقتراح كوبا.

وفي مواجهة انتشار وباء الإيبولا، أتاحت كوبا شقيقتنا في التضامن مرة أخرى مواردها البشرية والعلمية للعمل جنبا إلى جنب مع أشقائنا الأفارقة الذين يكافحون الفيروس الفتاك. وفي الوقت نفسه، تواصل كوبا البلد الشقيق نفسه مقاومة الحصار الإجرامي الاقتصادي والمالي المفروض عليها من الولايات المتحدة. وتؤكد نيكاراغوا تضامنها المطلق مع كوبا وتطالب بإنهاء حصار ينتهك القانون الدولي وحقوق الإنسان للشعب الكوبي. ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الخمسة مواطنين الكوبيين الذين يكافحون الإرهاب. وندين الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة في منح نفسها حق المصادقة على وضع بلدان معنية على قائمتها الانفرادية والتعسفية للدول الراعية للإرهاب الدولي، ونطالب برفع كوبا من تلك القائمة. وندين تلك السياسات الأمريكية البالية، فضلا عن تكثيف الحصار وطابعه الذي يمتد خارج الحدود الإقليمية.

ولا تزال جمهورية فنزويلا البوليفارية وثورتها البوليفارية تعاني من المضايقات والتدخل والعدوان الخارجي. وتعرب نيكاراغوا عن دعمها غير المشروط لشعب وحكومة فنزويلا، بقيادة رفيقنا نيكولاس مادورو موروس، في دفاعها عن عملية تحريرها الثورية.

ويجب وضع حد فوري لاحتلال إسرائيل غير القانوني للأرض الفلسطينية ومنع إسرائيل من مواصلة عدوانها وهجماتها الوحشية على رجال فلسطين ونسائها وأطفالها. وينبغي لمجلس الأمن أن يفي بالتزاماته مرة وإلى الأبد ويطالب بأن تنهي إسرائيل تلك الممارسات والسياسات من أجل تمهيد السبيل لقيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش الدولتان، فلسطين وإسرائيل، جنبا إلى جنب في سلام. وتؤكد نيكاراغوا مجددا تضامنها المطلق وغير المشروط مع دولة فلسطين في نضالها من أجل الحرية وحقوقها غير القابلة للتصرف.

كما نؤكد تضامننا الكامل مع سوريا حكومة وشعبا في كفاحها ضد الإرهاب الدولي وفي الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية. ونشدد على أهمية التوصل إلى حل سياسي تفاوضي فيما بين السوريين ووضع حد للتدخل الأجنبي، بما في ذلك تمويل الجماعات الإرهابية وإمدادها بالأسلحة. وحينما تواجه

بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي بتلك النزاعات، وبدلا من اختيار الحوار والتفاوض لتسويتها، فإنها تتخذ قرارات وتدابير وإجراءات أحادية الجانب خارج إطار الأمم المتحدة وفي انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القصف الجوي لأراضي بلدان ذات سيادة.

وقد أعربت نيكاراغوا مرارا عن رفضها وإدانتها للإجراءات الرامية إلى تغيير النظام، التي تمزق النظام الدستوري وتؤدي إلى انتشار العنف على نطاق واسع، وتشجع استخدام القوة وتفتح الباب أمام الانقلابات التي يمكن أن تتطيح بالحكومات الشرعية المنتخبة بإرادة الشعب. هذا هو نوع السياسات التي شهدناها في أوكرانيا؛ وأدت إلى خسائر في الأرواح وتشريد السكان، وأسفرت عن أزمة إنسانية لها عواقب لا يمكن التنبؤ بها. ولأننا نريد السلام ونؤمن بمنع نشوب النزاعات وتسويتها من خلال الوسائل السلمية والشاملة للجميع، نرفض تلك السياسات وفرض التدابير الأحادية الجانب والجزاءات الاقتصادية التي تنتهك القانون الدولي.

وتدرك نيكاراغوا تعاون جمهورية الصين في تايوان مع البلدان النامية، لا سيما في مجال الأغذية وبرامج الإدماج الاجتماعي، ونؤكد مجددا دعمنا للتطلعات المشروعة لجمهورية الصين في تايوان من أجل زيادة مشاركتها في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما يتفق مع متطلبات واحتياجات سكانها البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة.

ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على سيادة جزر مالفيناس وجزر ساوث ساندويتش والجزر المتاخمة لها. وينبغي للمملكة المتحدة أن تمتثل على الفور لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن تشرع في إجراء مفاوضات مباشرة مع الأرجنتين. وبالمثل، نؤيد ونعتبر أنفسنا جزءا من معركة الأرجنتين ضد الصناديق الانتهازية.

وما زالت بورتوريكو ترزح تحت نير الاستعمار، وتحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تضامننا ودعمنا الفعال في كفاحها من أجل تحقيق الاستقلال وتقرير المصير. وينبغي للولايات المتحدة إخلاء سبيل الأسير السياسي المناضل البورتوريكي أوسكار لوبيز ريفيرا الذي قضي في السجن أطول فترة في العالم. كما نشيد ونواصل التضامن مع كفاح شعب الصحراء الغربية تحت قيادة جبهة البوليساريو.

ونيكاراغوا، وهي بلد صغير، تقوم سياساته على القيم المسيحية والمبادئ الاشتراكية وممارسة التضامن، تعمل على نحو استباقي في بيئتنا العالمية المعقدة، من خلال مختلف المنتديات الدولية والإقليمية بغية تعزيز سياسات السلام والوحدة والتفاهم بين الأمم والحلول السياسية والتفاوضية للنزاعات وحق شعوبنا في تحقيق التنمية المستدامة والرفاه.

والتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، ونيكاراغوا عضو فيه، كان عاملا من عوامل تعزيز الوحدة والإدماج الاقتصادي في منطقتنا.

وفي المقابل، فإنه يشجّع المنتديات الأخرى مثل تحالف بتروكاريبي الذي يضم ٢٠ بلداً من بلدان منطقتنا وكان له أثر إيجابي فوري وملموس على رفاه شعوبنا باعتباره وسيلة للتغلب على الفقر والجوع وعدم المساواة. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، سنحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسه، والذي كان نتاج الرؤية التوحيدية لزعيمي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هوغو تشافيس فرياس وفيديل كاسترو روس.

هذه الخطوات نحو تحقيق التكامل الإقليمي قد آتت ثمارها بإنشاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي نواصل من خلالها تعميق عملية تكاملنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مع احترام التنوع وبناء الوحدة. وأعلنّا منطقتنا منطقة سلام. وفي إطار منظومة التكامل لأمريكا

الوسطى، نعزز التكامل في جميع المجالات ونعمل معاً من أجل مكافحة آفات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ولتحويل خليج فونسيكا إلى منطقة للسلام والتنمية.

تواصل حكومة المصالحة والوحدة الوطنية، تحت القيادة المتبصرة لرئيسنا القائد دانييل أورتيغا سابيدرا، العمل على استعادة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع مواطني نيكاراغوا. وأصبحت نيكاراغوا البلد الرائد في المنطقة في مجال السلامة العامة. ولقد تم الاعتراف بكفاحنا ضد الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر على أنه الأكثر قوة وفعالية في المنطقة. ونمونا الاقتصادي ثابت وآخذ في الارتفاع وهو من بين أعلى المعدلات في المنطقة. ونحن نحد من الفقر والفقر المدقع ونحقق الأهداف الإنمائية للألفية ونمكن المرأة من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية. ونحن في الواقع نحتل مرتبة عالية جداً في العالم على صعيد تولّي النساء مناصب الوزراء والبرلمانيين ورؤساء البلديات.

إننا نكافح العنف ضد النساء والفتيات مباشرة، بقوانين صارمة وبرامج اجتماعية تستهدف الفئتين، وبإنشاء مراكز شرطة خاصة بالمرأة في جميع بلديات البلد. وهناك أولوية للتعليم والرعاية الصحية اللذين يتم توفيرهما مجاناً لجميع النيكاراغويين، فيما تنتشر برامج الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة ودور الأمومة في جميع أنحاء البلد.

وفي مناطقنا المتمتعة بالحكم الذاتي على ساحل البحر الكاريبي، بالإضافة إلى استعادة حقوق الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، تزداد عملية الاستقلال الذاتي قوة كل يوم، حيث انتهينا مؤخراً من إجراءات ملكية الأراضي في مجتمعات الشعوب الأصلية وتلك المنحدرة من أصل أفريقي. وحظيت كل هذه الجهود من جانب شعب وحكومة بلدي، جنباً إلى جنب مع سياسات الإدماج والعدالة الاجتماعية، بالتقدير والدعم الفوريين من جانب أبناء شعبنا، الذين أمسكوا بزمام مسؤوليتها، وباتت أمثلة تحتذى للممارسات الجيدة من قبل جميع الوكالات والمشاريع والبرامج في منظومة الأمم المتحدة.

وفي الختام، نلاحظ أن عمل الجمعية العامة في دورتها الحالية وفي السنوات المقبلة سيكون حاسماً بالنسبة للبلدان النامية ولسائر دول العالم. فلنتحد اعتباراً من هذه اللحظة لتحقيق التغييرات الملحة والضرورية من أجل عالم أفضل وحياة أفضل لشعوبنا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد وحيد، الرئيس السابق والمبعوث الخاص لرئيس جمهورية ملديف.

السيد وحيد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب عن تحياتي الحارة لرئيس الجمعية العامة على تولي مهامه في الدورة التاسعة والستين. وأنوه أيضاً بالقيادة المثالية للسيد جون آش، الرئيس المنتهية ولايته، ونسجّل تقديرنا لقيادة الأمين العام للمنظمة خلال هذه الأوقات العصيبة.

إن ما يميّز المجتمعات العظيمة في عصرنا هو قدرتها على تجاوز الأمور غير المتوقعة وعلى المثابرة والتكيف مع الحقائق المتغيرة – بدءاً من الآثار الرهيبة لتغير المناخ والتحديات الملحة دائماً للفقر والعوز وانتهاء بانتشار الأمراض بصورة خارجة عن السيطرة. وتناضل المجتمعات في كل مكان للتغلب على هذه العقبات. وعندما تواجه المجتمعات تحديات يستحيل تحمّلها، فإنها تفكّر خارج نطاق الممكن وتبدأ في البحث عن أجوبة مختلفة على الأسئلة نفسها. وعندها، فإنها تعززّ قدرتها على الخروج من المحنة والصدمة والتهديدات. إن الهدف النهائي لتعزيز القدرة على الصمود هو التغلّب على غير المتوقع. والاستدامة تتعلق بالإدارة، أما القدرة على الصمود فتتعلّق بالازدهار.

وخلال العقود الثمانية الماضية، شرعت ملديف في مسيرة لتوطيد الديمقراطية. وفي العام الماضي، واجهت ديمقراطيتنا تحديات لم يسبق لها مثيل. ومع ذلك، تمكنّا من التغلب على تلك العقبات بشكل كامل وبالوسائل السلمية. وبالرغم من أننا شعرنا في بعض الأحيان كما لو كنا وحدنا في هذا الكفاح، فإننا نفخر بما أنجزناه. ونحن نفخر بأن ديمقراطيتنا نابعة من الداخل. ونظمنا متأصلة. وتتخذ مؤسساتنا حديثة العهد، كما هو الحال في الديمقراطيات الأقدم في العالم، بالتدريج أنماطاً وتقاليد تنفرد بها سلسلة جزرنا وتتناغم مع تراثنا الإسلامي وتقاليدنا.

وتبين تجربتنا بوضوح أن إجراء الانتخابات أو الأخذ بنظام سياسي متعدد الأحزاب لا يغرسان القيم الديمقراطية في المجتمع. ولا يمكن العثور على الديمقراطية في صفحات القوانين. والسبيل الوحيد لكي تحقق أي ديمقراطية جديدة نابعة من الداخل القدرة على الصمود هو إحداث تحول في طريقة تفكير الناس. ومن الضروري إحداث تحول في إطارهم المعياري. والقيم الديمقراطية بحاجة إلى أن تجد مكاناً لها في قلوب الناس وعقولهم. وحكومة الرئيس عبد الله يمين عبد القيوم وشعب ملديف عازمان على جعل ملديف دولة ديمقراطية وعصرية وأصيلة.

إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أمر محوري في الديمقراطية الملديفية. ودستورنا واضح جداً فيما يخص ما تستلزمه هذه الحقوق. ومع ذلك، فإن كل حق تترتب عليه مسؤوليات.

لقد كان تحديا كبيرا بالنسبة لنا أن نجعل من حقوق الإنسان أسلوبا للحياة. ولذلك السبب تدعو ملديف إلى غرس ثقافة تقوم على احترام حقوق الإنسان، ويجب أن تكون السياسات قائمة على الحقوق أيضا، وينبغي أن يكون السكان على وعي بتلك الحقوق.

ويجب أن يكون السكان في صميم جميع القرارات التي نتخذها ومحورا لجميع السياسات العامة التي نعتمدها. ويجب أن يكون الهدف النهائي لجميع الإجراءات التي نتخذها هو تحسين حياة السكان. وقد شرعت حكومة الرئيس يامين في تنفيذ برنامج طموح يهدف إلى تحقيق الإمكانات الكاملة للشباب في بلدنا. ويتمثل هدف الحكومة في إيجاد الفرص التي من شأنها أن تساعد على إطلاق العنان لقدراتهم الإبداعية. ويقينا فإن الشباب هم مستقبل جميع البلدان. وبدون الإعمال الكامل لقدراتهم الإنتاجية لن يتسنى لأي منها تحقيق الرخاء.

وقبل بضعة أيام فحسب، احتفلت الأمم المتحدة بحدث هام للغاية: إحياء الذكرى السنوية العشرين لاعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونحتفل اليوم بتحقيق العديد من أهداف ذلك البرنامج – وخاصة، انخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال، والمساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، والمساواة في الأجر لقاء العمل المتساوي.

وسوف نحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد وثيقة هامة أخرى، هي منهاج عمل بيجين. وإنها لحقيقة – وليس مجرد تكهن – أن إسهام المرأة يشكّل ضرورة لا غنى عنها لبناء القدرة على التحمل وبناء المجتمعات بصورة مستدامة. وقد حققت المرأة تقدما كبيرا بالفعل منذ اعتماد منهاج عمل بيجين. والمرأة في ملديف من بين أكثر النساء تحررا في جنوب آسيا، حيث لا توجد حواجز هيكلية تعوق حقها في التعليم والعمل أو التنقل. وبالرغم من ذلك، ما يزال ينبغي القيام بالكثير من العمل. وعلى سبيل المثال فحسب، التمس من الجمعية أن تعيد التفكير مرة أخرى في المناقشة العامة التي جرت في الأسبوع الماضي. فكم عدد النساء اللائي تكلمن في هذه المنصة؟ وكم عدد البلدان التي تستطيع القول أنها حققت المساواة بين الرجل والمرأة في مستويات صنع القرار؟ ونحن ملتزمون في ملديف بتمكين المرأة. وقد اعتمدنا سياسة عدم التسامح إطلاقا مع العنف ضد المرأة.

وتكمن قدرة السكان في بلدنا على التغلب على الشدائد في حياتهم في قدرتهم على تخطي الحاجة والخوف منها. وقد

وضعت الأهداف الإنمائية للألفية لتحقيق ذلك الهدف على وجه التحديد. والأهداف الإنمائية للألفية ملتزمة بإنشاء شراكة جديدة ترمي إلى الحد من الفقر المدقع ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير التعليم الابتدائي للجميع. وقد حددت الأهداف الإنمائية للألفية المعايير اللازمة، فضلا عن تحديد الأهداف ذات الصلة بالنسبة للحكومات التي مكنتها تلك الأهداف من التخطيط بطريقة فعالة. وبالرغم من الأهمية التي اتسمت بها الأهداف الإنمائية للألفية في حينها، فهي توشك الآن على الوصول إلى تاريخ انتهاء صلاحيتها. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه يجب أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ شفافة وشاملة للجميع، فضلا عن تركيزها على السكان. وينبغي أن تحقق الخطة الإنمائية الجديدة النجاح في ما أخفقت فيه الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي بعض الأحيان، قد تبدو أعمال العنف وسفك الدماء والنزاعات والاضطرابات التي نشهدها على أساس يومي غير محتملة. ففي تموز/يوليه ٢٠١٤، شاهدنا مع الشعور بالحزن، الهجوم المروع على قطاع غزة – وهو ليس سوى هجوم آخر في سياق دورة من العدوان والأعمال الوحشية التي لا حصر لها. وإن قلوبنا لتدمي أسى على ذلك العدد الذي لا يحصى من الأطفال الذين فقدوا أرواحهم، والأمهات اللائي فقدن أطفالهن، وعلى دولة فلسطين التي فقدت عددا لا حصر له من مواطنيها. وبعد نداءات عالمية متكررة، وفيض غامر من الإدانات توقف إطلاق النار وإلقاء القنابل. ويبدو أن العالم قد انتقل إلى الأزمة التالية. وسرعان ما عثرت دورة الأنباء على عناوينها الرئيسية التالية.

ومع ذلك، فإننا نذكّر هنا مرة أخرى، بأن الحصار المفروض على غزة لم ينته بعد، وأنه لا يزال قائما. فقد دمرت غزة وتراجعت عملية التنمية فيها إلى عدة سنوات. وما يزال الفلسطينيون يحرمون من حقهم في إقامة دولتهم ذات السيادة، وفي أراضيهم، وفي ثمار عملهم. وما يزال الأطفال الفلسطينيون يحرمون من الحق في تحديد مصيرهم. فهل نحن عازمون على استمرار ذلك؟ بل يجب علينا أن نفعل المزيد لكي نساعد على تحقيق حلم إحلال السلام في الشرق الأوسط والتوصل إلى حل الدولتين. ويجب أن نستأنف محادثات السلام بناء على هدف واضح ونقطة نهاية واضحة أيضا.

ويتمثل التحدي الأكبر لجهودنا الإنمائية ولطريقة حياتنا في الجهل والعنف والتسلط والفقر الدائم. وبفعل التضليل يسهل إغواء الشباب الموهوبين والزج بهم إلى صفوف التطرف والراديكالية والتعصب. وفي غضون ذلك تتآكل هوية الإسلام بوصفه دينا يحض على الابتكار والمعرفة والعلم رويدا رويدا. وكاد العصر الذهبي لعقيدتنا أن يكون نسيا منسيا.

وقد بات العالم اليوم أمام خيار لا بد منه. فهل نسمح للمتطرفين بأن يشكلوا مستقبلنا؟ أم ينبغي أن نتخذ إجراءات حاسمة ترمي للقضاء على الأيديولوجيات المتطرفة؟ وتحدد إجابتنا عن هذين السؤالين الكيفية التي سنتصدى بها لما يسمى بالدولة الإسلامية وغيرها من الجماعات الإرهابية. فتلك الجماعات ليست غير إسلامية فحسب، بل إنها معادية للإسلام. وهي منظمات إرهابية، وليست مجموعات دينية. فها هي العناصر المتطرفة المتعصبة تواصل اختطاف الإسلام – شرعُنا عقيدة السلام والوئام والتسامح – بغية إدامة مشاعر الكراهية والعنف. وندين نحن، حكومة وشعب ملديف، بأقوى العبارات تلك الأيديولوجيات والجماعات وأنشطتها. ونشاطر زملاءنا المسلمين في جميع أنحاء العالم القول ”ليس هذا باسمي“.

إن التحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية معروفة جيدا. ويؤدي تغير المناخ إلى زيادة تفاقم تلك التحديات. ولا يزال يحدونا الأمل في أن يتم الاتفاق على معاهدة ملزمة قانونا العام المقبل في باريس. وملديف على أهبة الاستعداد لبذل كل ما في وسعها لجعل هذا الأمل حقيقة، لما فيه مصلحة أطفالنا وأمتنا.

لقد اتفقنا في وقت سابق من هذا الشهر على مسار جديد للتنمية، ألا وهو إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونشيد بساموا على دورها القيادي في تحديد الرؤية المتعلقة بإيجاد مسار جديد للدول الصغيرة. ولكي نجعل تلك الشراكة دائمة، ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية إسماع صوتها للآخرين، فضلا عن توحيد صفوفها في ذلك المسعى. وعليه، فقد عقدت ملديف العزم على الاضطلاع بدور رائد في تشكيل تحالف الدول الجزرية الصغيرة بغرض التصدي للتحديات المتعلقة بما بعد عام ٢٠١٥ وما يليه. وندعو الآخرين إلى الانضمام إلينا في هذا المسار.

وقبل تسعة أيام – في ٢١ أيلول/سبتمبر – احتفلنا بمرور أربعين سنة على نيل العضوية في الأمم المتحدة. فقد انضمت ملديف إلى الأمم المتحدة بعد مرور ٥٨ يوما فقط على استقلالها، وقد كنا أصغر دولة بين الدول الأعضاء في ذلك الوقت. وإذ نتطلع قدما إلى الاحتفال بذكرى مرور ٥٠ سنة على نيل العضوية في عام ٢٠١٥، فإنه لمن دواعي سرور ملديف أن تنوه إلى أن الأمم المتحدة قد كانت عضدا لنا. فقد انضممنا إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٦٥، وسط تساؤلات عن مدى توفر مقومات البقاء للدول الصغيرة. غير أن ملديف اضطلعت بدور رائد على مدى الـ ٤٩ سنة الماضية لكي تبرهن للعالم أن الدول الصغيرة ليست قادرة على البقاء فحسب، بل إنها تؤدي دورا قيما في إيجاد حلول مشتركة للمشاكل المشتركة أيضا. واليوم، ما زلنا نثبت في الأمم المتحدة، أن بوسع الدول الصغيرة أن تتولى زمام القيادة أيضا وأن الأفكار الذكية – وليس حجم الأمم – هي التي تحدد مصير الأمة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فريدريك أ ميتشل، وزير الشؤون الخارجية والهجرة في كمنولث جزر البهاما.

السيد ميتشل (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية): لقد قال لنا كاماليش شارما، الأمين العام لكمنولث الأمم، أثناء تجمع هنا في نيويورك عقد قبل بضعة أيام: ”فلتستلهموا النتائج عوضا عن أن تخور عزائمكم بسبب الدخل“. وينبغي أن يكون ذلك مبدأ دافعا لجميع البلدان، ولا سيما للدول الجزرية الصغيرة النامية، الساعية إلى تحديد ما ينبغي أن تكون عليه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن العوائق كثيرة. والتشدق بالألفاظ واضح. لدينا الأمل، كما أن قضيتنا الأخلاقية قوية. ونحن نستمد الإلهام من النتائج المحتملة لخطة التنمية الجديدة.

ويجب أن يكون الناسُ محورَ تركيزنا، وفي هذا الصدد، أذكر رواية قالها أحد الزملاء، وهو وزير من الشرق الأقصى، الذي فسّر غيابه عن الدائرة الانتخابية في الوطن بمعالجته العديد من مشاكل العالم. لقد قالت الدائرة الانتخابية ”نعم، ولكن مضخة المياه في القرية لم يجر إصلاحها“. وهي تذكرة بالذين نعمل من أجلهم حقا في هذه الهيئة – ليس من أجلنا فحسب، بل من أجل القرويين الذين يحتاجون إلى أن يتم إصلاح المضخة لديهم.

قدم رئيس وزرائنا، في هذه الدورة، بيانا شاملا بشأن تغير المناخ وحاجة البلدان المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها المالية في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، أودعنا صك تصديقنا على معاهدة تجارة الأسلحة، مما ساعد على أن يصل عدد البلدان إلى ٥٠، وأدى إلى أن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ. وعلاوة على ذلك، وعلى هامش الدورة، وقعنا على مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة.

وبالنسبة لجزر البهاما، لا تحظى أي مسألة بأولوية أعلى من المسائل التالية: البيئة، ومكافحة الجريمة، واحتواء الهجرة غير المشروعة. فهي تأتي في صميم وجودنا. وإذا لم نقم بحل المسائل المتعلقة بتغير المناخ، فلن يكون هناك ما ما يسمى

جزر البهاما. إن حل مشكلة الجريمة في جزر البهاما هو مفتاح سلامنا الداخلي وبقائنا الاقتصادي. ولا يشك أي مواطن في جزر البهاما في أن مكافحة الهجرة غير المشروعة هي أمر محوري بالنسبة لقدرتنا على البقاء بوصفنا بلدا، وذات أهمية بالغة لهويتنا الوطنية، ولها أهمية مركزية لأمننا الوطني. وما علينا إلا أن نرى اليوم كيف تستترف الهجرة غير المشروعة مواردنا المالية، وليس علينا أن ننظر بعيدا لنرى كيف كانت الهجرة بلا ضوابط في بلدان أخرى وصفة لنشوب حرب أهلية داخل حدودها. ونحن لا نعتزم أن يحدث ذلك لنا. وتُعزَّز جميعُ الجهود المتصلة بالمواضيع الرئيسية الثلاثة التي ذكرتها توا، بعملنا لضمان أن يكون لدينا اقتصاد متين وقوي ومستدام.

تشكل السياحة بالنسبة لجزر البهاما النشاط الاقتصادي الأول على الإطلاق. وللبيئة أهمية أساسية لتلك الأعمال. وعليه، ينبغي أن لا يكون من المستغرب أن جزر البهاما قد اعتمدت أو أنشأت ما يلي: السياسة البيئية الوطنية، ٢٠٠٥؛ الإدارة البيئية الوطنية وخطة العمل لجزر البهاما، ٢٠٠٥؛ والسياسة الوطنية للأراضي الرطبة في جزر البهاما، ٢٠٠٧؛ وصندوق المناطق المحمية في جزر البهاما، ٢٠١٣؛ وقانون تعديل الحراجة في عام ٢٠١٤. ونحن نعتقد أن هذه السياسات والبرامج من شأنها جميعا المساعدة في مسألة تغير المناخ. كما نؤمن بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تشكل المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ. ونعتقد أن من الضروري الانتهاء منها على وجه السرعة.

إن جزر البهاما ملتزمة بالعمليات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية التي تجري في الأمم المتحدة. كما ترحب جزر البهاما بانعقاد المؤتمر العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث في العام المقبل في اليابان.

وقد هال جزر البهاما ممارسة القتل لأسماك القرش من أجل زعانفها فقط. يجب علينا أن نجعل عملية صيد أسماك القرش ممارسة مستدامة، حيث تشكل هذه المخلوقات جزءا حيويا من النظام الإيكولوجي العالمي. ولذلك تولت جزر البهاما رئاسة ائتلاف الأمم المتحدة لإنقاذ أسماك القرش في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. يتردد صدى أهداف هذا الإئتلاف في آذاننا، ،ونحن نعتقد أنه يمكننا أن نساعد في إنقاذ سمك القرش من الانقراض.

وقد عملت جزر البهاما على معالجة الجرائم الخطيرة في مجتمعنا، التي تتعلق إلى حد كبير، أولا، بعدم قدرة الشباب من الذكور على تسوية النزاعات دون اللجوء إلى العنف، وثانيا، ما ينتج عن ذلك من انتشار نشاط العصابات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر. وبالتالي، أصبحت جزر البهاما تشارك بنشاط في المفاوضات التي أفضت إلى النجاح في اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، واعتبرت اعتماده إنجازا بارزا للأمم المتحدة (القرار باء ٦٧/٢٣٤). وتؤمن الحكومة بأن بدء نفاذ المعاهدة سيسهم في السلم والأمن في جزر البهاما، وفي كل أنحاء منطقتنا. وقد قمنا بإيداع صك تصديق كمنولث جزر البهاما على معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٥ أيلول/سبتمبر. ونواصل مكافحة تجارة المخدرات غير المشروعة والاتجار بالأشخاص، ونستثمر في برامج التدخلات الاجتماعية، مثل برنامج تحديد المناطق الحضرية الحاصل على جائزة، وذلك من أجل مكافحة الجريمة.

تكلمت في وقت سابق بشأن مذكرة التفاهم الموقعة مع المنظمة الدولية للهجرة. وهذا هو جزء من الاستراتيجية متعددة الجوانب من أجل وقف تدفق الأجانب الذين لا يحملون وثائق إلى أراضي جزر البهاما. وهناك الآن سياسات وتدابير جديدة، كما سيكون هناك التزام أكثر صرامة بها في المستقبل لوقف هذا الاتجار. وقد تم شراء أسطول جديد من السفن لدعم

عملنا في وقف تهريب المهاجرين. وفي الأشهر القليلة الماضية، دخلت جزر البهاما في اتفاقات هامة مع جيراننا المباشرين – كوبا، والجمهورية الدومينيكية وهايتي – للتوصل إلى اتفاق بشأن الأوضاع الشائكة التي تؤثر في علاقاتنا الطيبة. وهذه الاتفاقات تتعلق الصيد والهجرة. لا مجال للشك في أننا نعتزم إخضاع الهجرة غير المشروعة للسيطرة.

ومع ذلك، لا تزال علاقاتنا مع البلدان المجاورة جيدة. وهذا سبب آخر يدعونا إلى التفكير في أن استمرار الحصار الاقتصادي من قبل أحد الجيران ضد جار آخر في منطقتنا سيأتي بنتائج عكسية على السلام وحسن النظام في المنطقة. ونواصل إبقاء الأمور المتعلقة بمسائل الحوكمة في جارتنا، جزر تركس وكايكوس، قيد الاستعراض.

تتطلع جزر البهاما إلى الإطلاق الوشيك للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي سيكون موضوعه ”الناس المنحدرين من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية“. ويمكن أيضا أن يرتبط هذا الموضوع بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في السعي إلى تحقيق العدالة التصالحية المستحقة من إرث ٤٠٠ عاما من العبودية. وقد أسعدنا إزاحة الستار عن التصميم الفائز للنصب التذكاري الدائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ونحن نؤكد من جديد تأييدنا لهذا المشروع الهام.

ترحب جزر البهاما بالمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا، إثيوبيا، في تموز/يوليه ٢٠١٥. ونحن نخطط للمشاركة في هذا المؤتمر الذي نتوقع أن يوفر منتدى يتناول الحاجة إلى إزالة الغموض واستبدال الرأي القائل بأن الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الوحيد للتنمية المستدامة – الاستبدال الذي ينبغي تحويله إلى سياسة – فضلا عن مسألة التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وفي هذا الصدد، تؤكد جزر البهاما مجددا على الدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في معالجة المسائل المتعلقة بالتعاون الضريبي الدولي، بالنظر إلى طابعها العالمي وشرعيتها.

وتؤكد جزر البهاما التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الناس، بغض النظر عن مركزهم أو وضعهم الاجتماع. هذه الحقوق والحريات غير قابلة للتفاوض وليست هامشية. يسرني أن أبلغكم بأن جزر البهاما، وكدليل على التزامها بحقوق الإنسان، سنّت تشريعات وطنية، قانون الأشخاص ذوي الإعاقة (تكافؤ الفرص)، الذي سوف يضمن، في الوقت المناسب، تصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم أربعة مشاريع قوانين إلى البرلمان بهدف تعديل دستور جزر البهاما لتحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في القانون. وسيشكل هذا الحدث فرصة هامة لشعب جزر البهاما للدخول في عهد جديد من المساواة بين الرجل والمرأة.

تتطلع جزر البهاما إلى عملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإلى المشاركة بنشاط في العملية الحكومية الدولية التي ستؤدي إلى اعتماد هذه الخطة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. إن رؤيتنا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مبتكرة وشاملة وتحويلية.

وتؤيد جزر البهاما فكرة إصلاح مجلس الأمن. وإذ نرى عشرات الملايين من الدولارات التي أنفقت ويجري إنفاقها من حولنا لجعل البنية المادية تلبي معايير القرن الحادي والعشرين، فلم لا يمكننا أن نضمن أن أجهزة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، تعكس حقائق القرن الحادي والعشرين؟

في العام الماضي، احتفلت جزر البهاما بمرور ٤٠ عاما على الاستقلال. وفي الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في العام الماضي انظر (A/68/PV.19)، صاحب المقام الرفيع بيري كريستي، رئيس مجلس الوزراء في جزر البهاما، فقد جدد التزام بلدنا بالاضطلاع بدوره في جعل كوكبنا مكانا أكثر

سلاما وازدهارا، يتسم بالتعاون والاحترام المتبادل والتآزر. ونعتقد أن كل بلد يتحمل مسؤولية رئيسية عن تنميته، ولقد أشرت، طوال بياني، إلى ما حققناه من إنجازات وتحديات في هذا الصدد. وأُعيد وأكرّر القول بإن البيئة، والجريمة، والهجرة غير الشرعية مسائل ذات مغزى وجودي بالنسبة لبلدنا. ومع ذلك، وعلى الرغم من العديد من التحديات، فنحن نستمد الإلهام من النتائج الممكنة. ولذلك، نحض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على البقاء ملتزمة ومتحفزة، لأن كل جهد جديد يُضطلع به وكل إنجاز يسُجل يقربانا من أهدافنا الإنمائية. ونحن الآن، أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى الأمم المتحدة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليونبو دامشو دورجي، وزير الداخلية والشؤون الثقافية في مملكة بوتان.

السيد دورجي (بوتان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بنقل أطيب تحيات صاحب الجلالة ملك بوتان. من دواعي الشرف لي أن أحضر في هذه الجمعية الكبرى من الدول. شرّف هذه المنصة رجال عظام ونساء عظيمات في عصرنا هذا. ومع ذلك، لا يزال حجم التحديات التي نحن مدعوون اليوم لمعالجتها هائلا – أكبر من أي شخص أو أي بلد نمثله. أ أنشئت الأمم المتحدة لإطلاق إمكانات مسعانا الجماعي من أجل تعزيز السلام والازدهار والتقدم للأجيال البشرية المقبلة. ونحن نقترب من الذكرى السنوية السبعين لتأسيس منظمتنا، فإن المكاسب الكبيرة التي حققناها على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تعطينا أسبابا كثيرة تدعو للأمل. وعلاوة على ذلك، لا نزال نواجه تحديات خطيرة. وهي تشمل الجروح العميقة للصراعات القديمة جدا التي تهدد بالخروج عن نطاق السيطرة؛ والتوترات الجديدة وعودة ظهور التطرف العنيف؛ والأدلة الدامغة على الخطر الذي يشكله تغير المناخ على الحياة في كوكبنا؛ وأوجه الظلم وانعدام المساواة التي لا يقبلها الضمير التي تُسهم في حقيقة أن الملايين محرومون من الاحتياجات الأساسية كالغذاء والمأوى. وهذه كلها مسائل ملحة تذكرنا بأنه لا يزال يتعين علينا الأخذ بالدروس المأساوية المستفادة من الماضي، وبأننا بعيدون عن تحقيق العالم المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة.

ونشيد بالرئيس على اختياره موضوع المناقشة العامة لهذا العام بعنوان ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. وهذه هي اللحظة المناسبة لإعادة تعريف حقبة جديدة في مجال التنمية والتعاون الدوليين، حقبة يمكنها الاستفادة من النجاحات وأوجه القصور خلال أكثر من ثلاثة عقود من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والأهداف الإنمائية للألفية على وجه الخصوص. ويجب أن تُحدث العملية تغييرا حقيقيا وهادفا لجميع البلدان إذا كانت في الواقع عملية تحويلية. ولكي يحدث هذا، يجب أن يرتكز جدول الأعمال على الحاجة إلى تحقيق الاختراقات لمواجهة الحقائق الصعبة على أرض الواقع في كل بلد على حدة، وبخاصة فيما يتعلق بالقدرات وتمويل التنمية.

وبناء عليه، من الحيوي اتباع نهج تعاوني، يستند إلى مراعاة الظروف الفريدة وخبرة كل بلد وتدفعه الرغبة في العمل من أجل إنشاء شراكات حقيقية فيما بين البلدان وداخلها. ويتطلب هذا النهج تغييرات في نموذجنا الإنمائي، ومعتقداتنا بشأن استدامة المسار الراهن في العالم، وسلوكنا كأفراد، الذي يشكل شخصيتنا الوطنية ومصيرنا كمجتمع أمم دولي.

إن بلدا صغيرا مثل بلدي، من أقل البلدان نموا ومن البلدان غير الساحلية ولديه العديد من المؤشرات غير المثالية، يجب عليه أن يعطي أولوياته الإنمائية حقها. وبالنظر إلى حجم بلدنا الصغير وظروفنا الفريدة من نوعها، فالدروس التي تعلمتها

بوتان ليست عالمية، ولكن مبادئ معينة قد يكون لها أهميتها. ونحن نتشاطر خبراتنا وتطلعاتنا بروح من التواضع والحياء.

أولا وقبل كل شيء، نعتقد أن التنمية يجب أن تسترشد برؤية واضحة، نابعة من الداخل. وتحدد رؤية بلدنا، التي دافع عنها ملوك متعاقبون، رفاهية الشعب وسعادته كهدف محوري لها. ثانيا، يتطلب إطلاق الإمكانات الكاملة للبلد وشعبه الحوكمة الرشيدة، في السعي لتحقيق التنمية الفعالة والسلام. ثالثا، يجب أن يظل القضاء على الفقر هو الهدف الأسمى، ضمن الهدف الأوسع نطاقا للتنمية، وبالتالي يجب أن يشكل القضاء على آفة الفقر الهدف الأساسي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

رابعا، الشراكات القوية هي المفتاح لإنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي تجربتنا، فإن إنشاء شراكات قوية، مبنية على الثقة والاحترام المتبادل مع الجهات المانحة، والحفاظ عليها، كان حاسما في التقدم الذي أحرزناه. وأخيرا، وليس آخرا، هناك الحفاظ على البيئة،الذي يرتبط بمسألة الاستدامة. إن التمتع بمستوى معيشي لائق، مع القدر الكافي من التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل عوامل أساسية لعيش الناس بكرامة وأمل واحترام للذات. ولكن إذا كانت أشد الضرورات الأساسية للحياة والهواء والمياه والأغذية، ملوثة، فلا يمكن استدامة مستوى لائق من المعيشة. ومن الواضح أنه لا يمكن أن يستمر الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية، دون أي اهتمام بسلامة كوكبنا.

وفي عالم تمزقه تحديات ذات أبعاد أسطورية، لن نبالغ مهما قلنا في التأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة بوصفها المنظمة العالمية الوحيدة بحق. ومع ذلك فإن الجهود الرامية لإصلاح أعلى هيئة فيها، مجلس الأمن، لا تزال تمر في أزمة. في حين أن القرار القائم على توافق الآراء هو أفضل السبل للمضي قدما بتعددية الأطراف، فلا يمكننا أن نسمح لغيابه بعرقلة التقدم إلى أجل غير مسمى، لا سيما في المجال الحيوي للسلام والأمن.

نحن مقبلون على سنة حاسمة سيضع خلالها المجتمع الدولي خطة إنمائية جديدة من شأنها أن ترسي الإطار لإحداث تغيير تحويلي وتحقيق الرخاء المشترك. وفي نهاية الأمر، أيا كانت المفاهيم الرائعة التي سندخلها والإنجازات التي نحققها على الورق، لن يتسنى تحقيق شئ ذي قيمة دائمة بدون تغيير العقليات والقلوب. ربما ندرك، في أعماق قلوبنا وعقولنا، أننا بحاجة فعلا إلى تغيير النموذج.

قال جلالة ملك بوتان:

”هذا عالم مشترك، ليس بين الحكومات والدول بل فيما بين الشعوب. ما من دولة اليوم يمكن أن تحقق إنجازات بمفردها. لا يمكن أن يكون هناك تقدم وطني دائم إن لم يندرج في إطار مستقبل من السلام والوئام والازدهار على صعيد العالم. لا بد من أن يتقدم العالم معا أو يفشل معا.“

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألفا رومانوس بابتيستي، وزير الخارجية والتجارة الدولية والطيران المدني في سانت لوسيا.

السيد بابتيستي (سانت لوسيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل عام واحد بالتحديد، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، شرفني شرفا عظيما أن أدلى بأول خطاب لي أمام الجمعية العامة (انظر A/68/PV.21)، واغتنمت تلك المناسبة للإشادة بمؤسسي السلام العالمي العظام الذين عززوا مولد أممنا المتحدة وديناميتها الأولية. وفي ذلك السياق، استخدمت المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها بوصلة أسترشد بها بينما أتناول القضايا التي تحتل صدارة اهتماماتنا في ذلك الوقت، تحت قيادة الرئيس السابق جون آش، الذي أبحر بنجاح بمنظمتنا للسلام عبر بحار عدم اليقين العالمي المضطربة.

وشملت المسائل التي استحوذت على اهتمام المجتمع الدولي آنئذ الإرهاب العالمي والتوترات في الشرق الأوسط

وشبه الجزيرة الكورية. وفاقم تلك الشواغل الصراعات الجغرافية – السياسية والقضايا التجارية التي لم تحل، فضلا عن نهج التجارة والاقتصاد الكلي التي تحابي البلدان الصناعية على حساب البلدان النامية.

وبالنظر إلى طابع مسيرة التقدم التي لا رجوع فيها، جرى تقديم المشاكل التي لم تحل وفاقم منها مشاكل لاحقة. وتنعقد دورة الجمعية العامة هذا العام في وقت زادت فيه الاضطرابات. منذ مناقشاتنا في أيلول/سبتمبر الماضي، لا شك في أن الخلاف والصراع زاد في الشرق الأوسط – المنطقة التي تحدد حتما سعر النفط والمنتجات المرتبطة به، التي تستخدمها شعوب المجتمع العالمي، الغنية أو الفقيرة. ومن ناحية أخرى، فإن المنافع المتوقعة من انتهاء الحرب الباردة، مع إمكانية تطبيع العلاقات في القارة الأوروبية وفي الأراضي والمناطق البعيدة عن أوروبا، يبدو تحققها الآن موضع شك، ومن الشواهد، فإن التوترات والضغوط التي كانت مرتبطة ذات يوم بالحرب الباردة آخذة في الظهور، مثيرة شواغل متجددة لدى المجتمع الدولي بأسره.

ولدى حدوث هذه الهزات، يكون أصعب بكثير على الدول الصغيرة مثل بلدنا الحصول على اهتمام الدول الكبرى فيما يتعلق بتقييم ومناقشة القضايا والأهداف الخاصة بنا. ولا يمكن حلها بنجاح إلا إن تمكن الأعضاء المهيمنون في المجتمع الدولي من تناولها، من دون المواقف والتوترات التي تشدد على الولاء من جانب الدول الصغيرة لهذا الجانب أو ذاك. وهذا هو السبب في أننا نسعى إلى التعبير، من ركننا الصغير في العالم، في أهم المحافل الدولية هذا، عن الرأي القائل بأنه ينبغي إخضاع التوترات والنزعات إلى الحرب إلى البحث عن حلول يتوخى فيها إعمال مبادئ وأهداف المنظمة، ولا سيما تفضيلها تسوية النزاعات عن طريق التفاوض، قدر الإمكان عمليا. للنزاعات المتصاعدة آثار سلبية على حصول الدول الصغيرة على اهتمام الدول الأكبر، وبالتالي فهي تعوق المساهمة الإيجابية للمجتمع الدولي فيما يتعلق بشواغلنا.

وفي هذا الصدد، لاحظنا مع القلق، نزعات في أوروبا تشير إلى احتمال استئناف الحرب الباردة في تلك القارة. ونحن نعتقد أن هذا لا يمكن إلا أن يكون غير مؤات للبلدان الصغيرة مثل بلدنا، لأننا في المنتديات كهذا المنتدى نرى عودة إلى المطالبة بالالتزام التلقائي تجاه هذا الجانب أو ذاك. وبوصفنا بلدا صغيرا، دعونا إلى أن تكون المفاوضات هي السائدة في المساعي الرامية إلى إعادة ترتيب العلاقات في القارة الأوروبية، في أعقاب تفكك الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو. وعلى الرغم من أننا بلد صغير بعيد عن الحالة في أوروبا، تربطنا منذ أمد بعيد ولا تزال تربطنا علاقات وطيدة مع تلك القارة. وعلى هذا الأساس، بوجه خاص، ندعو إلى أن تسود الدبلوماسية، وشعرنا بالارتياح لأن نرى في الآونة الأخيرة علامات تشير إلى أن ذلك هو السبيل المرجح اتباعه في القارة الأوروبية.

ومن دواعي ارتياحنا أن نرى النزاع في الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد فيما يخص القضية الفلسطينية، يعود إلى مائدة المفاوضات. ويتسق ذلك مع تطورات سابقة فيما يتعلق بالنزاع بين الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وإيران، حيث تمكنت مختلف الأطراف من تبني مواقف المناقشة والحوار. وأدى ذلك في الآونة الأخيرة إلى ما يبدو أنه مواقف جرى التفاوض بشأنها سويا تجاه الحالة المعقدة للغاية في سوريا، مع ظهور ما يسمى بالدولة الإسلامية، الأمر الذي يشيع الفوضى والنزاع في الشرق الأوسط الأوسع نطاقا.

ومن منظورنا، لا يسعنا إلا الإعراب عن الأمل في مواصلة المفاوضات والتعاون فيما بين الدول الأكبر، وفيما بينها، وبلدان الشرق الأوسط، حتى وإن شعر بعض أعضاء المجتمع الدولي بأن من الضروري اللجوء إلى استخدام القوة في المنطقة. ونؤكد من جديد، حتى في خضم التعقيد الشديد على الصعيد العالمي، التزام بلدنا بتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

وفي حين أن الكثير من التطورات في عالمنا تحمل بذور التهميش المستمر لمنطقتنا، فإننا نريد أيضا التشديد على الاتجاهات الأكثر إيجابية الناشئة في المجتمع الدولي التي تؤدي إلى تهيئة حيز على الساحة العالمية. وبالتالي، فإن سانت لوسيا تشعر بالتشجيع إزاء إمكانية زيادة المرونة في اتخاذ القرارات التي يسمح بها لأعضاء المجتمع الدولي عن طريق ظهور دول نامية كبيرة على نحو يجري فيه الآن وصفها بأنها أطراف فاعلة هامة على نحو متزايد في صنع القرار المتعلق بحل القضايا العالمية.

عندما خاطبت الجمعية في العام الماضي، أشرت إلى بروز مؤسسات مثل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية الذي يضم بعض أعضاء الجماعة الكاريبية، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية – المعاهدة التجارية للشعوب. وقد أتاحتا فرصا لمساعدة بلداننا على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، التي نلتزم بها جميعا.

وتؤكد سانت لوسيا مجددا تقديرها لعمل التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية – المعاهدة التجارية للشعوب، الذي يمثل مؤسسة ملتزمة بمساعدة البلدان بدون اشتراط الالتزام الأيديولوجي بهذا الموقف أو ذاك، ولكن بإقرار أولوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفضيل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية على جميع الشواغل الأخرى. ووفقا لذلك الموقف، فإننا نشيد بجمهورية فنزويلا البوليفارية على مساهمتها في ميزانية القضاء على فيروس الإيبولا، وبكوبا على إرسالها ١٥٦ طبيباً إلى غرب أفريقيا للمساعدة في مكافحة فيروس إيبولا الفتاك.

وتثني سانت لوسيا على مبادرة البرازيل والهند والصين وجنوب أفريقيا، إلى جانب روسيا، بتعزيز وتعميق المساعدات المقدمة إلى البلدان النامية، ومن ثم توسيع نطاق تقدمها صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى نحو محدد، نود أن نشير إلى إنشاء مصرف التنمية الجديد، الذي يزيد من تيسير جهود البلدان النامية لإعادة بناء الاقتصاد. وقد شكل إنشاء منظمة التجارة العالمية والنهج الاستعجالي الانفرادي الذي اتبعته لتحقيق تحرير التجارة الدولية تهديدا للأسس ذاتها التي تقوم عليها اقتصاداتنا، لا سيما في مجال الزراعة، الذي عانا بعض أوجه التدمير المفاجئة. وبالتالي، فإننا نرى أن بعدا آخر قد أُضيف إلى جهود الدول الصغيرة مثل سانت لوسيا لمواجهة عواقب تحرير الاقتصاد وعولمته المفاجئين على الصعيد الدولي.

وفي ذلك السياق لبروز توازنات جديدة للقوة الاقتصادية والسياسية وأوجه المرونة الجديدة في استخدام الدبلوماسية، بما في ذلك في نصف الكرة الغربي الذي ننتمي إليه، فإن سانت لوسيا تعرب مجددا عن دعوتها إلى إزالة الحصار المفروض على جمهورية كوبا. وعلى وجه التحديد بصورة أكبر، فإن حكومة بلدي تدعو إلى حذف اسم كوبا مما يسمى بقائمة رصد الإرهابيين. فذلك من الآثار المتبقية للحرب الباردة، التي انتهت.

وبالنظر إلى آفة الاتجار بالمخدرات تحديدا، فإننا ندعو إلى تعزيز التعاون فيما بين البلدان في نصف الكرة الغربي والتخلي عن المواقف القديمة لفترة الحرب الباردة، باعتبارهما شرطين ضروريين لتحقيق التنمية وإحلال السلام بصورة متوازنة. ويتعلق أحد الأمثلة المحددة للمجالات التي يصدق عليها ذلك بجهودنا في السعي إلى وضع الترتيبات الجماعية وإقامة التعاون بدون قيود لمكافحة خطر تنقل المخدرات عبر البحر الكاريبي وما تحدثه من دمار أخلاقي واجتماعي واقتصادي لنسيج منطقتنا. وأباطرة المخدرات لا يقومون بأي تمييز أيديولوجي فيما بين البلدان وهم يواصلون استغلال أوجه الضعف الناجمة عن مواقفنا السياسية القديمة التي تعرقل التعاون الإقليمي الفعال. وكما نعلم جميعا، فإن من يسعون إلى بيع المخدرات يبذلون جهودا جبارة لاجتذاب شباب بلداننا، مُعَرِّضِينَ للخطر قاعدة الموارد الأساسية لتنميتنا الاقتصادية واستقرارنا الاجتماعي في المستقبل.

ومرة أخرى، أوجه انتباه هذا الجهاز إلى اعتقاد سانت لوسيا الراسخ والثابت بأن التناقضات التاريخية للحرب الباردة في منظومتنا الدولية ينبغي ألا يُسمح لها بعرقلة إسهام البلدان الراغبة في المشاركة في تقدم البلدان النامية وتعزيزه لمجرد أن هناك مشاكل تتعلق بمركزها الخاص.

وفي ذلك السياق، أود أن أشير، كما أشرت في العام الماضي باسم حكومة سانت لوسيا، إلى مشاركة تايوان في المنظمات الدولية، لا سيما المنظمات التي تركز على الترتيبات التقنية أو تسوية المسائل الهامة التي تكتسي قيمة بالنسبة للمنظومة الدولية برمتها أو بالنسبة للدول الأعضاء فيها. ويدعو بلدي مرة أخرى إلى تمكين تايوان من المشاركة الكاملة، لا سيما في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي. ولتيوان الخبرة من حيث المشاركة في الثورة التكنولوجية التي عززت تنميتها الاقتصادية ورفاه شعبها، وقد أصبحت تلك الدولة، في جوانب عديدة، نموذجا صالحا للتنمية الاقتصادية بالنسبة للدول الصغيرة. وبالتالي، فإننا نعتقد أن لدى تايوان، حكومة وشعبا، الكثير مما يمكنها تقديمه إلى البلدان النامية، ولذلك نؤيد اتخاذ مبادرة مؤسسية ستمكن البلد من الإسهام من خلال آليات الأمم المتحدة المكرسة لإيجاد الحلول لمسائل التنمية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

أنتقل الآن إلى موضوع الجمعية العامة لهذا العام، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“، لأتناول مسألتين توليهما سانت لوسيا أهمية قصوى باعتبارها دولة جزرية صغيرة. وفي هذا الوقت، يجب أن أهنيء رئيس الجمعية وبلده، أوغندا، على اختيار هذا الموضوع، الذي يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لمنطقتي ولأفريقيا، بينما نواجه تحديات فيما يتعلق ببناء أساس منيع لتقرير المصير في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي بغية التصدي بنجاح للتحديات الإنمائية لعصرنا.

أولا، وإذ أتكلم عن أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي في ذلك السياق، فإنني أخلص إلى مسألة ذات اهتمام تاريخي ومعاصر كبير لشعوب أفريقيا والجماعة الكاريبية قاطبة، كنت قد أشرت إليها في خطابي أمام هذا الجهاز في العام الماضي. إنها مسألة تتعلق بضرورة قيام الدول المتبوعة بطي صفحة الطريقة التي أُنشئت ونُظمت بها الدول الكاريبية وما ترتب عن ذلك من آثار على مكانتها وحالتها في عالم اليوم. وعلى وجه التحديد، قرر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، في اجتماعهم المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٤، أنه يتعين إعداد قضية تعويض خارج نطاق العلاقة فيما بيننا والحكومات الأوروبية المعنية، وبأن الدول الكاريبية، وهي تسعى إلى حشد الدعم لذلك الهدف، ينبغي أن ”ترفع دعوى التعويض خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٤“.

وأنا الآن أنفذ تلك الولاية بسام سانت لوسيا حكومة وشعبا التي تطلب، وفقا لتطلعات شعوب الدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الكاريبية، الحصول على التعويض بصورة يمكن بها الآن لمن سيطروا طيلة القرون الماضية على مقاليد السلطة بدون مساءلة أن يقدموا كتعويض عن ذلك مساهمة محددة في برامج حكوماتنا لبناء الدولة علاوة على الالتزامات القائمة. وفي ذلك الصدد، فإننا نرفع قضية التعويض من حيث المبدأ.

ثانيا، رحبت سانت لوسيا بمداولات المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في ساموا في وقت سابق من هذا الشهر، وبما بذلته الأمم المتحدة من جهود في ذلك الصدد. وقد أعادت النتائج الأخيرة لمسار ساموا التأكيد على المشاكل المستمرة والمحددة التي تعرقل تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكما جاء الإعلان الأخير للدول الجزرية الصغيرة النامية، هناك إصرار على أن ”تبقى الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة“، التي بدونها ”سيظل النجاح صعبا“.

وكما أشارت أمانة الكومنولث مؤخرا، فقد أظهرت الأبحاث أن البلدان الأكثر تعرضا لفقدان الأفضلية هي أساسا الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل سانت لوسيا، وسانت كيتس ونيفيس، ودومينيكا، وجامايكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين. ومن وجهة نظرنا الإقليمية، فإن دولتي بليز وغيانا القاريتين العضوين في الجماعة الكاريبية، توجدان ضمن هذه القائمة.

وأظهرت أمانة الكومنولث أيضا أنه في حين بلغ معدل النمو السنوي المركب لنصيب الفرد من الدخل في الدول الجزرية الصغيرة النامية بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ نسبة ٠,٧٣ في المائة، كان معدل النمو السنوي المركب للاقتصاد العالمي أعلى بحوالي ثلاث مرات حيث بلغ ٢,٠٧ في المائة؛ وحققت الدول الجزرية الصغيرة النامية أحد أدنى معدلات النمو السنوي المركب، خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٢، حيث بلغ ١,٢٣ في المائة، بالمقارنة مع ٤,٩٦ في المائة بالنسبة للبلدان النامية، و ٤ في المائة لأقل البلدان نموا و ٣,٢٣ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وتود حكومة سانت لوسيا أن تحظى توصيات مؤتمر ساموا بالاهتمام الدولي الذي تستحقه. وهذا أمر بالغ الأهمية، نظرا لواقع أنه بالإضافة إلى المشاكل الخاصة التي أشير إلى أنها تواصل كبح التنمية المستدامة، فإن عدم استقرار النظام الاقتصادي الدولي الحالي لا يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الهشة للدول الصغيرة. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد، كما فعلنا ذلك عندما خاطبنا الجمعية العامة العام الماضي، أهمية ترتيبات المساعدة، بما في ذلك القيام بالمزيد من التطوير لصندوق التكيف، بحيث يكون بوسع بلداننا التعامل مع الآثار السلبية لارتفاع مستوى سطح البحر.

وفي ضوء متطلبات سانت لوسيا الملحة، فإننا نؤكد أيضا على تقديم المساعدات لبناء المرافق التي يمكن أن تحمي بلداننا من الكوارث الطبيعية المفاجئة نتيجة لتغير المناخ. وتتواصل الخسائر الناجمة عن الكوارث التي تصيب الدول الجزرية الصغيرة النامية بلا هوادة، ولا تزال تفوق قدرتنا على مواجهتها. وفقدت العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية على مدى العقد الماضي، زخما كبيرا فيما يتعلق بتقدمها الإنمائي، جراء تحملها تكاليف إعادة التأهيل وإعادة الإعمار بعد الكوارث، مما نجم عنه زيادة الديون. وكانت منطقة البحر الكاريبي ضحية بشكل خاص لتلك الكوارث، منذ تحدثت هنا العام الماضي، ونأمل أن يجري التعامل مع هذه المسألة بشكل عاجل، في أعقاب مؤتمر ساموا.

وتود سانت لوسيا إعادة التأكيد على بعض النقاط.

أولا، نؤكد على ضرورة استمرار استخدام الدبلوماسية كأداة رئيسية للسعي لتطبيع العلاقات بين جميع الدول.

ثانيا، تفرض الطبيعة المتغيرة بسرعة للعلاقات الدولية، الحاجة إلى إخضاع منظومة الأمم المتحدة إلى مستويات جديدة من الدراسة النقدية، على أن يكون الهدف الرئيسي هو تعزيز الآليات الداخلية لمنظمتنا، وإصلاحها لتعكس بحق الواقع الجغرافي السياسي اليوم.

ثالثا، يجب علينا كمجتمع دولي القيام بكل ما في وسعنا لضمان عدم استئناف الحرب الباردة، رغم أن السواد الأعظم من البشرية لم يستفد بعد من الفوائد المترتبة عن فترة ما بعد الحرب الباردة. والآن هو وقت ممتاز لنتخلص من أي آثار متبقية للحرب الباردة، مثل الحصار المفروض على جزيرة كوبا الشقيقة، ورفع كوبا مما يسمى قائمة رصد الإرهابيين.

رابعا، فإننا نوجه نداء لاعتبار مسألة التعويضات مسألة مبدأ.

خامسا، يجب علينا الاستفادة من الفرص المجدية الجديدة للتعاون والشراكة، ليس مع الشركاء التقليديين فحسب ولكن

أيضا، وضع النزاعات الجغرافية السياسية القائمة منذ أمد طويل جانبا، مع مجموعة من الشركاء غير التقليديين، مثل تايوان.

سادسا، يتعين على البلدان المتقدمة النمو عدم اتباع نُهج تجارية واقتصادية كلية تلحق الضرر برفاه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

سابعا، يجب علينا تحديد استراتيجية واضحة وفعالة تمكّن الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحويل نتائج مؤتمر ساموا إلى نتائج ملموسة، أي نتائج تبني على الالتزامات الدولية القائمة، وتشمل وسائل التنفيذ لدعم جهود التنمية الوطنية والإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبدون ذلك، فإن مؤتمر ساموا يمكن وصفه، على حد تعبير الراحل مارتن لوثر كينغ الابن، ”بأنه عمل درامي لا معنى له على مسرح التاريخ ... ويكتنفه العار“.

ثامنا، إن سانت لوسيا تدافع عن الحرية والديمقراطية وعدم التمييز، والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وكلها عناصر هامة لأغلى طموحاتنا ومساعينا أي: تحقيق السلام والازدهار لشوعبنا، وازدهار وصمود منطقة البحر الكاريبي، وتحقيق الاستقرار والأمن في عالمنا.

وأخيرا، من المناسب والملائم ونحن نتأمل إمكانيات ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“، فإننا نتداول بعناية بشأن الفرص والبدائل المتاحة للنظام العالمي الحالي. يجب أن ننظر إلى ماضينا لفهم حاضرنا، ويجب علينا أن نخطط لمستقبلنا من خلال تحليل حاضرنا، وتطبيق الدروس المستخلصة من ماضينا. وفي هذا الصدد، فإنني أجد نفسي مضطرا إلى أن أختتم بالدعوة إلى النظر بتأن لعبارات رئيس الولايات المتحدة الراحل وودرو ويلسون، الذي أكد زعامة أمريكا التاريخية، والالتزام بالديمقراطية والحرية الدولية بهذه الكلمات: ”سنكافح ... من أجل سيادة الحق في العالم، من خلال اتفاق الشعوب الحرة هذا، مثلما سنحقق السلام والأمن لجميع الدول“.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رمبك باتو، وزير الشؤون الخارجية والتجارة والهجرة لدولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة.

السيد باتو (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي، بالنيابة عن حكومة بابوا غينيا الجديدة، أن أهنئ السيد سام كوتيسا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. إن بابوا غينيا الجديدة تدعم قيادته ونحن نعمل معه بشأن الموضوع الطموح ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي السفير جون آش على قيادته القوية لتمهيد الطريق لتعزيز خطة التنمية المستدامة للدول الأعضاء، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونثني أيضا على الأمين العام على قيادته، والتزامه الذي لا يكل بالنهوض بقضية السلام والأمن العالميين، لتعزيز خطة التنمية العالمية متعددة الأبعاد.

لقد كان الطريق طويلا وشاقا في بعض الأحيان لشعب فيجي على مدى السنوات الثماني الماضية. لذلك، فإننا نهنئ شعب فيجي بحرارة، على عودته إلى الحكمين الدستوري والديمقراطي، بعد إجراء انتخابات عامة في فيجي هذا العام.

ونرحب بعودة فيجي إلى الكمنولث، وإلى منتدى جزر المحيط الهادئ. وإذ تعرب عن أطيب تمنياتها لشعب فيجي، ستواصل بابوا غينيا الجديدة الوقوف على أهبة الاستعداد لمساعدته مثلما فعلت في الماضي، إلى جانب الشركاء الرئيسيين الآخرين في منطقة المحيط الهادئ، في المجالات التي يمكن أن تكون فيها هذه المساعدة فعالة أثناء مضي فيجي قدما في مسارها الجديد.

لقد حقق المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في ساموا، نجاحا كبيرا. ونشيد باعتماد إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية /مسار

ساموا، الذي كرر التأكيد على أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الأمر الذي أكد عليه المجتمع الدولي.

غير أن آثار تغير المناخ ما تزال تشكّل تحديا كبيرا للتنمية المستدامة في تلك الدول. وما تزال المجموعة الكاملة من الظواهر الضارة – من قبيل ارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي وتملح قنوات المياه العذبة وحالات الجفاف الشديد التي طال أمدها والفيضانات وغيرها من الأحوال الجوية السيئة وخسارة الهياكل الأساسية الحيوية وإلحاق أضرار بها – تمثّل مصدر قلق مستمر للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد وصلت العديد من تلك الدول، ولا سيما في منطقة المحيط الهادئ، إلى نقطة حرجة بالفعل. وفي حين أن من الصائب بالنسبة لنا أن نتصدى لتلك التحديات عن طريق العمل بدأب وبطريقة أذكى ابتغاء تحسين سبل معيشة السكان المعرضين للخطر، فإنه يجب على البلدان الأكبر والمتقدمة النمو في العالم ألا تكتفي بالقيام بذلك فحسب، بل يجب عليها أيضا أن تضاعف جهودها في مجال إقامة الشراكات معنا.

وفي إطار دعمنا للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، أطلقت بابوا غينيا الجديدة برنامج المساعدة الإنمائية لمنطقة المحيط الهادئ، الذي يهدف إلى مساعدة تلك الدول في المجالات البالغة الأهمية للتنمية من قبيل التعليم والصحة وبناء القدرات وتغير المناخ وإعادة بناء الهياكل الأساسية الهامة عقب حدوث الكوارث الطبيعية. ونكرر دعوتنا إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية بروح من الشراكة الحقيقية الدائمة.

ونثني على الأمين العام، لعقده مؤتمر القمة المعني بالمناخ الناجح في الأسبوع الماضي. وفي سياق دعمنا لنتائج ذلك المؤتمر، يجب علينا أن نبني على الزخم السياسي الذي تولّد ونحن نمضي قدما نحو ليما هذا العام، والأهم من ذلك، نحو باريس في عام ٢٠١٥، حيث يجب على المجتمع الدولي أن يبرم اتفاقا ملزما قانونا كي يتسنى لنا التصدي بشكل جماعي للآثار السلبية لتغير المناخ.

لقد بات المجتمع الدولي على مفترق طرق هام للغاية. وأصبح قرب الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم الانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بحق في صدارة جدول الأعمال العالمي. ونحن نؤيد خطة إنمائية تحولية لما بعد عام ٢٠١٥ تركز على السكان وتستند إلى شراكات عالمية تدعم الملكية الوطنية لعملية التنمية المستدامة.

ونرحب باعتماد الجمعية العامة القرار ٣٠٩/٦٨، وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970) الذي تضمّن توصية بـ ١٧ هدفا. ويجب أن نضع مسارا واقعيا يشمل أهدافا يمكن تحقيقها، شريطة توفر الوسائل الضرورية للتنفيذ. ونشيد أيضا بأعمال لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، نظرا لأهميتها البالغة للتنفيذ الناجح لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ .

وفي ذلك الصدد، تنوه الدول الصغيرة الجزرية النامية في المحيط الهادئ، مع التقدير، بإدراج الأهداف الهامة القائمة بذاتها المقترحة والمتعلقة بالمحيطات والبحار والطاقة المستدامة وتغير المناخ. وإلى جانب الأهداف المقترحة الأخرى، ينبغي أن تشكّل هذه الأهداف الأساس الذي تقوم عليه المفاوضات الحكومية الدولية المزمع عقدها. وستشارك بابوا غينيا الجديدة في تلك المفاوضات.

وما زالت حكومة بلدي ملتزمة التزاما كاملا بتلك الجهود، ما دمنا قد رأينا الأثار التمكينية للأهداف الإنمائية للألفية، التي ساعدتنا على أخذ زمام الملكية الوطنية ووضع نموذج وطني للتنمية المستدامة. وفي حين لا يزال سجل إنجازات بلدي فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية قيد التنفيذ، فقد

اتخذت الحكومة مختلف المبادرات الرامية إلى معالجة هذا الوضع. وقد أعدنا تحديد الأهداف الإنمائية للألفية وفقا لأولوياتنا الوطنية، مع وضع ٨٨ مؤشرا لربط تلك الأهداف بخطط التنمية الوطنية.

ونتيجة لذلك، فقد اتسم تقرير صدر مؤخرا عن مكتب الأمم المتحدة القطري عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالتفاؤل والإيجابية. وخلص التقرير إلى أن بابوا غينيا الجديدة قد خطت خطوات هامة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما منذ الانتخابات العامة التي جرت في عام ٢٠١٢. وتشمل تلك الخطوات القرار الجريء المتخذ بتسجيل عجز في الميزانية حتى عام ٢٠١٧، الأمر الذي مكّن الدولة من الاستثمار في المجالات الأساسية كما يشير التقرير.

وتواصل حكومة بلدي تنفيذ سياسة مجانية التعليم لجميع أطفال المدارس الابتدائية، الأمر الذي أسفر عن زيادة ملحوظة في الالتحاق بالمدارس بنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة في بعض المناطق. ولدينا الآن ما يقرب من مليوني طفل مسجلين في المدارس. وفيما يخص القطاع الصحي، فإننا نشهد الآن انخفاضا في وفيات الأطفال والأمهات، وفي الوفيات الناجمة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية. وأصبح بوسع المزيد من الأمهات والأطفال الوصول إلى الرعاية الصحية نتيجة لاتباعنا سياسة الرعاية الصحية المجانية. ويؤدي برنامج تطوير الهياكل الأساسية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية في بابوا غينيا الجديدة، فضلا عن إسهامه في تهيئة الفرص المواتية لمشاركة شعبنا في جهود التنمية الوطنية بصورة فعالة.

ويمثّل التركيز على إدارة السكان وتحقيق الاستقرار الذي محوره السكان أنفسهم إحدى الركائز الأساسية لخريطة طريقنا الإنمائية. وينطوي ذلك على تمكين الأفراد من الاضطلاع بدور قيادي وتحمّل المسؤولية الكاملة عن تحسين سبل معيشتهم عن طريق اتخاذ التدابير المناسبة. لقد شهد اقتصادنا نموا على مدى العقد الماضي بمعدل يتراوح في المتوسط بين ٦ إلى ٨ في المائة سنويا، ويتوقع أن يصل إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٥. ويسهم ذلك النمو في تحويل بلدنا، وخصوصا الإيرادات الناشئة عن إنجاز مشروعنا الأول للغاز الطبيعي المسيل وصادراته.

ويمثل ذلك مرحلة جديدة للتنمية الاقتصادية في بلدنا. وسيتوافق ذلك التقدم الاقتصادي التحولي الذي لم يسبق له مثيل، مع السعي إلى تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونواصل التركيز بصورة واضحة على المشاركة بنشاط في تلك العملية، فضلا عن تنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وحكومة بلدنا ملتزمة التزاما كاملا بضمان إدارة ذلك التحول بصورة تتوخى الحذر والفعالية معا. ويتمثل التحدي الذي نواجهه في التأكد من أن يعود ذلك النمو بأقصى نفع على مواطنينا.

لقد أطلقت حكومة بلدنا مؤخرا، مبادرة تبلغ قيمتها ١٠٠ مليون دولار تهدف إلى تمكين مصرفنا الوطني الرئيسي، مصرف جنوب المحيط الهادئ، من جعل قروض الإسكان ميسورة بدرجة أكبر لمواطنينا. ونواصل أيضا تيسير الخدمات المالية المتاحة للجميع لشعبنا. ونحن ممتنون لشركائنا الإنمائيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين، والاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، ساعدت حكومة بلدي على توفير رأس المال لأول مصرف وطني للمرأة ولبرامج الائتمانات المتناهية الصغر بغرض مساعدة شعبنا على مستوى القاعدة الشعبية على تملك زمام تحقيق رفاه مستقبله، فضلا عن أن يكون قوة دافعة له. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نولي الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف دفع عجلة التنمية الوطنية.

وعلاوة على ذلك، فإن حكومة بلدي بصدد وضع استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات من شأنها أن توفر

خريطة طريق لتمكين بابوا غينيا الجديدة من مواصلة تحسين واستكمال جمع وإدارة معلوماتها الإحصائية بغية تحسين عملية صنع القرار.

هذا يشمل الشروع في نظام بطاقات هوية وطنية بيومترية لتسجيل المعلومات السكانية لمواطنينا وحفظها.

وعلى الرغم من النمو الاقتصادي، لا تزال القضايا الاجتماعية تمثل تحدياً. تقدر حكومة بلدي النساء والفتيات، اللاتي يشكلن نصف السكان، بوصفهنّ شريكات متساويات في التنمية. ونحن نتأكد من أن تمكين المرأة وتحقيق المساواة ما زالا حجر الزاوية في التنمية المستدامة المسؤولة. ولذلك نؤيد العمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن حكومة بلدي خصصت تمويلاً قياسياً قدره ١٠ ملايين دولار هذا العام لمختلف المبادرات، بما في ذلك إقامة شراكات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوفير ٤٠ ٠٠٠ من غرسات منع الحمل بوصفها من تدابير التدخّل الهامّة المتعلقة بصحة نسائنا وفتياتنا في سن الإنجاب. وسيجري رفع هذا المبلغ إلى ٢٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٥. كما تستثمر حكومة بلدي، بالمشاركة مع شركائنا الإنمائيين، في الاستثمار في تطوير مهارات القابلات، بالإضافة إلى تعزيز نظم الإحالة الصحية لدينا لمعالجة حالات الحمل المعقّدة. بما أن بلدي عضو في المجلس التنفيذي لليونيسيف، فسوف تشجع الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقية حقوق الطفل وتشارك فيها.

وترحب حكومة بلدي بجدول أعمال الرئيس الذي جاء في أوانه المناسب من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين وتتعهد بتقديم ذلك الدعم. إن بلدي ملتزمة بتعزيز السلام والأمن العالميين بوصفها عضواً مسؤولاً في الأمم المتحدة. وعلى هذا النحو، ينشر بلدي مستوى متواضعاً من القوات إلى بعثتي السلام التابعتين للأمم المتحدة في السودان وجنوب السودان. ومع تنامي قدراتنا، نعتزم الإسهام بالمزيد.

ونحن نشعر بالقلق إزاء تزايد الصراعات والتوترات في أنحاء كثيرة من العالم، ولا سيما تلك التي تنطوي على الجهات الفاعلة من غير الدول. لحقت خسائر فادحة غير مقبولة بملايين الأطفال والنساء والرجال، الذين غالباً ما اقتُلعوا من ديارهم، وشُرّدوا واضطهدوا وأهينت كرامتهم. ويجب أن نزجُر هذا المدّ المتصاعد من التعصب والتزمّت والكراهية تحت شعارات مختلفة ونتّحد ضدّه.

ومرة أخرى ندين الإرهاب بجميع مظاهره. وننضم إلى المجتمع الدولي في مكافحة هذا التهديد العالمي. تأييدنا لقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) ضد الإرهاب، الذي اتخذ مؤخراً، هو إعادة تأكيد على أن الأعمال الوحشية غير الإنسانية المرتكبة لا يمكن التغاضي عنها من جانب المجتمع الدولي ولا ينبغي حصول ذلك. ويجب مساءلة المسؤولين عن ارتكاب هذه الفظائع.

ويساورنا القلق أيضاً إزاء التوترات المتزايدة بين بعض البلدان وفي داخلها، وعودة ظهور الوجه القبيح لسباق تسلّح محتمل آخر. إن العالم لا يحتاج إلى ذلك؛ وبدلاً من ذلك، يجب علينا أن نجدد التزامنا بالجهود التي نبذلها من أجل نزع السلاح على الصعيد العالمي، الأمر الذي يدعم خطة إنمائية تحويلية تجلب تحسيناً في سبل معيشة الناس في كل مكان في الأجل الطويل.

إن أزمة الإيبولا شاغل لا يقتصر على غرب أفريقيا. إنها أزمة دولية، وهي أزمة علينا نحن، المجتمع الدولي، أن نتصدى لها معاً كما فعلنا مع المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. تلك الأمراض والأوبئة لا تعترف بالحدود السيادية الوطنية. اتخذت بابوا غينيا الجديدة، شأنها شأن البلدان الأخرى، تدابير مناسبة للتصدي لاحتمالات تفشي الإيبولا.

ونلاحظ بقلق أن التقدم المحرز في العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار كان بطيئاً. نحن بحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة لإتمام تلك العملية. تحث بابوا غينيا الجديدة على تنفيذ التقرير والاستنتاجات التي خلصت إليها البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة إلى كاليدونيا الجديدة هذا العام، وبالتالي تدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما الدولة القائمة بالإدارة، لدعم عملية إنهاء الاستعمار في إطار اتفاق نوميا. دعم مؤتمر قمة مجموعة رأس الحربة الميلانيزية في حزيران/يونيه ٢٠١٣ من خلال إعلانه الجهود التي تبذلها جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في كاليدونيا الجديدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس؛ السيد إيميليو (قبرص).

تؤمن بابوا غينيا الجديدة إيماناً قوياً بأن المجتمع الدولي صار مكاناً أفضل وأكثر أمناً وانسجاماً بسبب الأمم المتحدة. ومن المؤكد أن هناك مجالات في الأمم المتحدة مطلوباً فيها الإصلاح، كما هو الحال في أي منظمة كبيرة. ومن الضروري أن نحدد التزامنا بالمجالات التي نجحت فيها المنظمة، ونحن بحاجة إلى بناء نظم ملائمة في مجالات أخرى. يجب أن يكون هدفنا النهائي تعزيز أمم متحدة ذات استجابة أكثر فعالية، وأكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر استجابة ورعاية – أمم متحدة قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

لذا تشاطر بابوا غينيا الجديدة عزم الرئيس على مزيد من إصلاح وتنشيط وتعزيز مجلس الأمن للسماح بتمثيل جغرافي أكثر إنصافاً. ومما يدعو للأسف أن هذه الهيئة الهامة لا تعكس الحقائق الجغرافية السياسية لعالم اليوم. وننضم مرة أخرى إلى العديد من الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن في كلتا فئتي العضوية.

في مثل هذا الوقت من العام القادم سنحتفل بـ ٤٠ عاماً من بناء الدولة في بابوا غينيا الجديدة، في الوقت نفسه الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى السنوية السبعين لتأسيسها. وما زلنا بلداً فخوراً ومتحداً ذا ثقافات عديدة متنوّعة وشعوبه تتحدث بأكثر من ٨٠٠ لغة. كما نغير بسرعة أسلوب الحياة التقليدي لدينا إلى أسلوب بلد عصري في جيل واحد فحسب.

وفي الختام، أؤكد التزام بلدي بالمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة، ونتعهد بالعمل بشكل وثيق مع جميع الدول الأعضاء الأخرى للتعاون على إيجاد حلول للمسائل العديدة التي نواجهها جميعاً نحن البشر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي ليوناردو أريزاغا، نائب وزير الخارجية والتكامل السياسي في إكوادور.

السيد أريزاغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يا له من تشريف أن أكون في الجمعية العامة، وأن أمثّل إكوادور وثورة مواطنينا. أود في البداية أن أهنئ السيد سام كوتيسا على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. أريد له أن يعلم أنه سوف يحظى بالدعم الكامل من وفد إكوادور خلال فترة ولايته. وبالمثل، أود أن أعرب عن تقدير إكوادور وامتنانها للشقيق جون آشي على عمله على رأس الجمعية العامة. أود أن أنقل التحيات الأخوية والتضامن من الرئيس رافائيل كوريا، والوزير ريكاردو باتينو وثورة المواطنين.

في مثل هذا اليوم قبل أربع سنوات،عانت إكوادور من محاولة انقلاب جرى فيها محاولة لاغتيال رئيس الجمهورية، رافائيل كوريا ديلغادو.

قبل أربع سنوات، تعرضت الديمقراطية في إكوادور للخطر، ولكنها انتصرت. وكانت إدانة المجتمع الدولي فورية. دعمت البلدان، ولا سيما بلدان المنطقة والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، ملايين الإكوادوريين الذين خرجوا إلى الشوارع والساحات في بلدي لإدانة استخدام العنف ورفض الانقلاب، مُعَبِّرِينَ عن تطلعات جميع قطاعات السكان ومُعززين الديمقراطية في بلدي.

أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام بان كي – مون، الذي أدلى على الفور ببيانات لوضع هذه المسألة تحت أنظار العالم وأرسل بعثة خاصة إلى إكوادور من أجل تقييم الحالة. والعمل الفعال للأمين العام المساعد أوسكار فرنانديز – تارانكو وفريقه يستحق الذكر والتقدير.

لقد تم تعزيز الديمقراطية في إكوادور، وتم عزل مدبري الانقلاب وكانت الغلبة للقانون وإرادة الشعوب، المعبّر عنها في صناديق الاقتراع، على مصالح فئات صغيرة ولكنها قوية، والتي أصبحت في ذمة التاريخ. وفي ليلة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، اجتمع جميع رؤساء دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في بوينس آيرس من أجل دعم الحكومة الإكوادورية، والرئيس رافائيل كوريا. ونتيجة لذلك الاجتماع، اعتمد بلدان أمريكا الجنوبية الـ ١٢ بروتوكولاً إضافياً للمعاهدة التأسيسية لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والذي أضاف بنداً ديمقراطيا يسعى إلى ردع أي انهيار أو تهديد للديمقراطية في المنطقة. ونحن لا نعود إلى الماضي في إكوادور أو في أمريكا الجنوبية؛ لا يمكننا العودة إلى الماضي. ولن يعود استخدام القوة وسيلة للتعبير وحل الخلافات. وأصبح هذا واضحاً في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. لقد اخترنا طريق القانون والحوار من أجل بناء عالم ومستقبل أفضل لشعوبنا.

اقترحت حكومة إكوادور – حكومة ثورة المواطنين – تنفيذ تغيير جذري في هياكل الدولة ونموذجها السياسي والإنمائي. لذا فإن موقف إكوادور على الصعيد الدولي يتماشى مع هذا الواقع. ”سوماك كاوساي“ تعني في لغة أجدادنا ”العيش الكريم“، وهو يُبنى على أساس يومي من خلال نموذج جديد قائم على الدعم الشامل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، مدعوم بديمقراطية أساسها المواطن ومستدامة من حيث التخطيط لها. والتغييرات التي أدخلتها الحكومة على ثورة المواطنين في إكوادور تنسجم بوضوح مع الأهداف الإنمائية للألفية وخطة عمل ما بعد عام ٢٠١٥، وتجسّد القيم المتضمّنة في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أذكر بإيجاز بعض إنجازات ثورة المواطنين على مدى سبع سنوات ونصف السنة الماضية.

إن ما يقرب من ١ ٠٠٠ ١٣٦ إكوادوري – أي ١٠ في المائة من السكان – تم انتشالهم من الفقر. وقد خفضنا معدل البطالة إلى ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٣، وهو الأدنى في أمريكا اللاتينية. وقد حافظنا على سياسة زيادة الأجور، وتحظى إكوادور الآن بأعلى المعدلات من القيم الحقيقية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن إكوادور رائدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الحد من عدم المساواة، وهي من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها منطقتنا. ولم تعد القدرة التنافسية للبلد مبنية على ندرة اليد العاملة أو الاستغلال، بل على الاستثمار العام في الطرق والموانئ والمطارات والاتصالات وتوليد الطاقة ونظم العدالة والأمن لمواطنينا. الاستثمار العام في إكوادور هو الأعلى في القارة، بنسبة ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ – أي ثلاثة أضعاف المتوسط في أمريكا اللاتينية. وبفضل ذلك الجهد، ارتقينا ١٥ مرتبة من حيث التنافسية، وفقاً لمحفل الاقتصادي العالمي.

لدينا تعليم أساسي شامل للجميع، الأمر الذي يستوفي أحد الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥. وقد تم الحد من عمالة الأطفال واليافعين بشكل كبير. هناك ٨٢ مدرسة عامة تم تسجيلها لدى منظمة البكالوريا الدولية، ومن المتوقع أنه بحلول عام ٢٠١٧، سوف تتيح ٥٠٠ مدرسة شهادة البكالوريا الدولية. وبفضل التغييرات الجارية على التعليم في إكوادور، انتقل ٢٩٠ ١٧٩ طالباً من نظام التعليم الخاص إلى نظام التعليم العام. وبعبارة أخرى، في العامين الماضيين، ترك ١٩ في المائة من الطلاب المدارس الخاصة للدراسة في المدارس الحكومية. وكما قلت، فإننا نشهد ثورة حقيقية في مجال التعليم.

استثمرت إكوادور نحو ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لها في التعليم العالي، وهو ما يمثل أكثر من ضعف المتوسط لأمريكا اللاتينية. في السنوات السبع ونصف السنة التي تولّت حكومة إكوادور فيها مهامها، موّلت ٠٠٠ ٨ من الدارسين في الخارج، معظمهم من المقيدين في برامج الماجستير والدكتوراه في أفضل الجامعات في العالم. وهذا يمثل أكبر استثمار في المنح دراسية من حيث الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية.

لقد ذكرتُ كل هذه الإنجازات لثورة مواطنينا – وهناك الكثير غيرها، ولكن لا يسعني أن أذكرها نظراً لضيق الوقت – لأن تلك الإنجازات كانت على المحك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، في مثل هذا اليوم قبل أربع سنوات. تحقق ذلك التقدم لأن الديمقراطية كانت هي السائدة ولأن حكومة إكوادور تواصل العمل من أجل رفاه شعبها.

إن أهم التحديات التي تواجه الدولة الإكوادورية، إلى جانب مكافحة الفقر، هو تغيير اقتصادها، وهذا يعني تغيير منظومة الإنتاج في بلدنا. فمن أجل ضمان الاستدامة في نموذجنا المحلّي والإنتاجي، نحن ملتزمون بتعزيز التنمية المنتجة، وتدفقات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر غير القائم على المضاربة في القطاعات المستهدفة، من قبيل نقل التكنولوجيا وتمويل المشاريع الاستراتيجية. لهذا فإن الهدف الأساسي لسياسة إكوادور الخارجية هو المساعدة في تعزيز التنمية الداخلية في البلد، مع تحقيق توازن في العلاقات الدولية. ويعني ذلك توسيع شبكاتها السياسية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية مع رؤية بديلة وتكميلية لخطة التكامل التي انتهجها البلد تقليدياً على الصعيد العالمي.

تكرر إكوادور ما أعربت عنه من قلق فيما يتعلق بالتحدي المتمثل في الاحتراز العالمي. ومع تغييرنا لنموذجنا في الإنتاج والطاقة، يدعم بلدي مصادر توليد الطاقة المتجددة ذات الانبعاثات الأقل من غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، والاستخدام الواسع الانتشار لمواقد التحريض الكهرطيسي، وتحقيق المستوى الأمثل من استخدام المواد الخام، مخففاً بذلك من النفايات إلى أقصى حد ممكن.

غير أن قدرة البلدان النامية على الوفاء بأهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتناسب تناسبا مباشرا مع استمرار توفير البلدان المتقدمة النمو للموارد بهدف التنفيذ الحسن التوقيت لخطط ومشاريع التصدي للكوارث الطبيعية التي سببتها الأحداث المناخية التي تفاقمت نتيجة الأنشطة البشرية، وذلك على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

ويشعر بلدي بالامتنان لتلقيه دعوة من الأمين العام للمشاركة في مؤتمر قمة المناخ الذي عقد هنا في ٢٣ أيلول/سبتمبر. ونحن سعداء بالقرارات التي اتخذها بعض البلدان المتقدمة النمو في ما يتعلق بخططها الوطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ولا سيما إعلان بعض البلدان، بما فيها فرنسا، عن عزمها زيادة رأس مال الصندوق الأخضر للمناخ. ورغم هذه الجهود، لن يبلغ الصندوق هدفه المتمثل في جمع ١٥ بليون دولار بحلول نهاية العام. ونود نحن – العالم النامي – أن نرى خطط وسياسات وطنية أكثر طموحا لدى البلدان المتقدمة النمو إذا ما كنا نريد التصدي لعواقب هذه الحقيقة العلمية الدامغة على الصعيد العالمي.

وقد أدرجت إكوادور ضمن أولويات سياستها الخارجية الآن تعزيز العلاقات فيما بين بلدان الجنوب، وذلك بهدف تحقيق التكامل السيادي لشعوبنا وإيجاد مجالات جديدة للحوكمة الإقليمية. وفي هذا الصدد، تعمل إكوادور على تحقيق تكامل متناغم بين أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية من أجل بناء عالم متعدد الأقطاب وإضفاء الطابع الديمقراطي على منظماتنا الدولية، بهدف إنشاء نظام عالمي أكثر عدلا وإنصافا. ونحن نعزز تعددية الأطراف ونضطلع بعمليات تكامل مبتكرة

ونعمل في سبيل تحقيق التعاون من أجل التنمية وإجراء حوار سياسي متناغم. وفي هذا السياق، فإن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية والتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي كيانات في غاية الأهمية وتمثل أولويات وطنية في جهودنا الرامية إلى تحسين آليات التكامل.

وفي ما يتعلق باتحاد أمم أمريكا الجنوبية، يسرني أن أعلن عن افتتاح مقره الجديد قريبا في كيتو، في قلب العالم، عند نقطة تلاقي نصفي الكرة الأرضية ورابطة الأخوة بين دول أمريكا الجنوبية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ستتولى إكوادور الرئاسة التناوبية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهدف إعادة تنشيط جدول أعمال التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعزيز تعاوننا السياسي، مع الاستمرار في تحقيق التكامل على أساس احترام التعددية والتنوع بين الدول. وكانت حكومة إكوادور هي صاحبة مبادرة إنشاء آلية التكامل هذه، والتي كانت مهمة كبيرة. والجماعة لا تستبعد أي دولة من دول أمريكا اللاتينية أو منطقة البحر الكاريبي؛ ونحن نرفض بشدة أشكال الحظر والجزاءات التي تنفذ من جانب واحد ونواصل معركتنا في مكافحة عدم المساواة والفقر.

ويجب أن نتغلب على الظلم وأن نضع حدا له. لذلك، من غير المقبول أن تفرض الولايات المتحدة الأمريكية حصارا على جمهورية كوبا الشقيقة منذ أكثر من ٥٠ عاما، على الرغم من دعم الجمعية العامة لكوبا على مدى ٢١ عاما. كما ندين إدراج كوبا في قائمة البلدان الراعية للإرهاب.

نود أن نكرر مرة أخرى أنه يجب أن ندعو إلى تسوية النزاع على جزر مالفيناس الأرجنتينية عن طريق الحوار. ويجب أن تمتثل المملكة المتحدة للقرارات التي يزيد عددها على ٤٠ قرارا التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع. كما نؤيد الجهود التي تبذلها االأرجنتين من أجل التصدي للعواقب الوخيمة لصناديق التحوط القائمة على المضاربة. والأرجنتين ليست وحدها في هذه المعركة، بل يمكنها التعويل على دعم وتضامن إكوادور ومنطقتنا بأسرها.

فيما يتعلق بفلسطين، أود أن أذكر أنه في ١٧ تموز/يوليه أدانت حكومة إكوادور بكل حزم التوغل العسكري الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية، ودعت إلى الإنهاء الفوري للعمليات العسكرية الإسرائيلية والهجمات العشوائية على السكان المدنيين في قطاع غزة. ويناشد بلدي المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته عن منع هذه الهجمات العشوائية من أجل إنقاذ الأرواح البريئة وصون السلام والأمن الدوليين. وكدليل على دعمنا للقضية الفلسطينية، قررت إكوادور أن يكون لها وجود دبلوماسي هناك، وهذا الوجود يعمل الآن على قدم وساق في رام الله. وفي الوقت نفسه، أرسلنا منذ أيام قليلة مساعدات إنسانية إلى غزة، وسنرسل قريبا قافلة ثانية من المساعدات الإنسانية لتكون تحت تصرف السلطات الوطنية الفلسطينية.

في عام ٢٠١٦، تستضيف إكوادور مؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، وهي مسؤولية تتطلب قدرا كبيرا من الإعداد وتتيح فرصة لوضع سياسات مشتركة توحدنا مع أشقائنا الأفارقة. فقد حان الوقت لزيادة تعزيز العلاقات بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولذلك، قررت إكوادور فتح سفارات جديدة في الجزائر ونيجيريا وأنغولا في المستقبل القريب. وسنعزز أيضا سفاراتنا الموجودة في أفريقيا، وسنفتتح المزيد من البعثات الدبلوماسية هناك في مرحلة ثانية. ونعتزم العمل مع أشقائنا الأفارقة من أجل تحقيق منفعة متبادلة ولتقاسم الفرص.

تمثل استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة؛ الموئل الثالث في عام ٢٠١٦

مصدر فخر لإكوادور ويلقي على عاتقها مسؤولية ثقيلة. وبالتالي، ففي عام واحد – عام ٢٠١٦ – سنستضيف اجتماعات رؤساء دول جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية والموئل الثالث.

وعلى مدى أكثر من سنة، تعهدنا بالعمل المكثف لمعالجة المسائل الرئيسية الناشئة عن النمو الحضري السريع الذي شهدناه في بلداننا، والمسائل التي أثيرت في المنتدى الحضري العالمي الذي عقد مؤخرا في نيسان/أبريل الماضي في ميديلين بكولومبيا. ونأمل أن نواصل إيجاد أوجه التآزر من أجل المضي نحو الخطة العالمية الجديدة للتنمية الحضرية المستدامة التي سيتم تناولها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).

وحكومة إكوادور، في جهودها الرامية إلى بناء مجتمع عادل ومنصف، سعت في السنوات الأخيرة لتنفيذ نظام حقوق يراعي الموئل والتنمية الحضرية. والمبدأ الذي تسترشد به في أعمالها –"مبدأ الحق في المدينة" – لا يفهم على أنه حق موحد فحسب، بل بوصفه مجموعة مترابطة من الحقوق المرتبطة بالأرض. وسياسات الموئل والمستوطنات البشرية والإسكان تعبير عن تطلع الدولة إلى بناء مجتمع للعيش الكريم، كما ذكرت، من خلال الأنظمة العامة تمشيا مع المفهوم الذي تعمل إكوادور على تعزيزه، ألا وهو، الانسجام مع الطبيعة. وإكوادور البلد الوحيد في العالم الذي يحدد في دستوره "الحق في الطبيعة".

وفيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، طرحت إكوادور بنشاط وعلى نحو بناء مقترحات شاملة وعميقة لإحداث تغيير في بعض المنظمات الدولية، بهدف جعلها أكثر كفاءة وديمقراطية وتشاركية وشمولا. ونتطلع إلى إضفاء الطابع العالمي عليها وتحقيق شفافيتها، فضلا عن زيادة التمثيل العادل والتشاور وصنع القرار من جانب جميع الدول، ولا سيما البلدان النامية. واتساقا مع ذلك، دعت حكومة إكوادور إلى إصلاح نظام الحوكمة العالمية من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرار وتحسين الشفافية في إدارة جميع المنظمات المتعددة الأطراف. وينضم العديد من الأعضاء في هذه المنظمة إلينا في ذلك النهج.

وتقترح إكوادور تشكيل نقطة تحول بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، إذ أنها من خلال هيكلها الحالي لا تتصدى للتوترات والمنازعات الدولية أو الحالات الدولية المضطربة. وتسعى إكوادور إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يتألف من مجموعات، من أجل إيجاد توازن، وكفالة العملية التمثيلية وحماية مبدأ المساواة بين الدول. ولن يتمكن المجلس من الاضطلاع بدوره في صون الأمن والسلام الدوليين إلا من خلال تلك الطريقة وحدها.

نحن على أعتاب الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ولدينا التزام تاريخي بتحديث المنظمة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وتعزيز دور الجمعية العامة في صنع قرارات من قبيل انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية، وانتخاب الأمين العام.

ونشعر بالقلق في الوقت الحاضر إذ أنه بالرغم من التقدم المحرز في عام ٢٠١٤، لا تزال الكثير من التهديدات تخيم على البشرية. وحالات النزاع المسلح والأزمات الإنسانية، وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي تهدد السكان كافة، وتتطلب استجابة عاجلة من المجتمع الدولي. وأعربت حكومة إكوادور عن اقتناعها فيما يتعلق بالحاجة إلى احترام القانون الدولي والتوصل إلى حلول تفاوضية وسلمية. ورفضت كليا جميع أشكال التدخل والإجراءات الأحادية الجانب التي تنتهك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وتدوس على حقوق الإنسان أو تتجاهل القانون الدولي. كما ندين بشدة جميع الأعمال الإرهابية، سواء ارتكبتها جماعات غير

نظامية أو باسم أي دولة. وأدانت إكوادور الأعمال التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا على السواء.

تلك التحديات العالمية يجب أن تتصدى لها الأمم المتحدة، كونها المنتدى الأنسب للتصدي والاستجابة للحالات الصعبة التي نواجهها. ومن المؤكد أنها ستحظى بدعم جميع الدول الأعضاء وتضامنها.

لنعمل على كفالة أن يكون القانون الدولي المعيار الذي يحكم أعمالنا. وقبل بضعة أشهر في هذه القاعة نفسها، اتخذت الدول الأعضاء القرار الذي دعا إلى احترام الحق في الخصوصية في العصر الرقمي (القرار ١٦٧/٦٨). وطبق نفس المسمى على انتهاك آخر – المراقبة العالمية. نشهد مرة أخرى حالة حيثما نتعرض للمراقبة والتجسس. وشاركت إكوادور، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى، في تقديم مشروع قرار قدمته ألمانيا والبرازيل، وباعتماد ذلك الصك القانوني، بدأت عملية جديدة لتعريف حقوق الإنسان – الحق في الخصوصية. ويشكل القرار المتخذ بتوافق الآراء رفضا لوضع متعسف. ووجه انتباهنا إلى ذلك الانتهاك مواطن أسترالي شعر أنه ينبغي للعالم أن يعرف ما تتعرض له السيادة.

وأدى قرار ذلك المواطن الأسترالي إلى أبشع ضروب الاضطهاد، الأمر الذي دفعه إلى طلب حماية حياته في ضوء التهديدات الحقيقية التي تلقاها. وأشير هنا إلى السيد جوليان آسانغ المنتمي الآن إلى إكوادور، لأنه بعد إعادة النظر في الأسس الموضوعية لقضيته، منحناه حق اللجوء. انقضت سنتان في حياة السيد آسانغ الجديدة، سنتان من دون حرية في التنقل، سنتان اقتصرت تحركاته خلالها على مساحة صغيرة في انتظار العدالة. ها هو مرة أخرى، سيدي، حلم تحقيق العدالة.

عندما يمنح اللجوء، يكون في المقام الأول بالاعتراف الفوري بحق أساسي من حقوق الإنسان واحترامه، وهو الحق في الحياة. وما كان عسيرا هو إقناع الجهة النظيرة – المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أنه في هذه الحالة ينبغي مراعاة حقوق الإنسان الأساسية لجوليان آسانغ. وستواصل إكوادور العمل بلا كلل من أجل إيجاد حل لهذه القضية. وبغية تحقيق تلك الغاية، نأمل أن نحظى بدعم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومملكة السويد.

وأتوجه بالنداء إلى مملكة السويد لإنفاذ أحد أهم المبادئ القانونية المعترف بها دوليا وفي النظام القانوني السويدي: الحماية القضائية الفعالة. بعد مضي أربع سنوات، لم يتمكن مكتب المدعي العام في ذلك البلد من الحصول على إفادات من السيد جوليان آسانغ، بالرغم من أنه بموجب القانون السويدي كان يمكن الاضطلاع بذلك في بلد آخر، بالرغم من أن إكوادور طرحت مرارا تعاونها القضائي، وحتى بالرغم من أن محامي السيد جوليان آسانغ أعربوا عن استعدادهم للتعاون.

وبالانتقال إلى موضوع آخر سأختتم به بياني، أود أن أتكلم عن الشركات عبر الوطنية.

في السنوات القليلة الماضية، شهدنا زيادة في المطالب التي تتقدم بها الشركات عبر الوطنية في محاكم التحكيم الدولي ضد دول وشعوب الجنوب. إن تلك المنازعات بشأن عدة ملايين من الدولارات، مثل قضية شيفرون – تكساكو في الإكوادور، تهدد الموارد الضريبية، وتنال من صحة ومشروعية السلطة القضائية الوطنية للدول المعنية. وقد ينال حجم المشكلة من خطط التنمية في بلدان الجنوب، وفي أمريكا اللاتينية، وفي مناطق أخرى من العالم.

في ذلك السياق، نعكف حاليا على إنشاء مركز تحكيم إقليمي، في إطار اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، من شأنه أن يقدم المشورة القانونية في المنازعات الاستثمارية من بين أمور أخرى، ونحن أيضا بصدد وضع مدونة لقواعد السلوك للمحكمين والوسطاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. وبالتعاون مع مناطق أخرى من العالم، نوشك على إنشاء مرصد يعنى بالشركات

عبر الوطنية. كل ذلك يرمي إلى إيجاد آليات دعم يمكنها أن تحلل طلبات الدول، وترصدها، وتستجيب لها، للحيلولة دون المنازعات الاستثمارية وحلها. وقدمت الإكوادور أيضا، بالاشتراك مع جنوب أفريقيا، اقتراحا في مجلس حقوق الإنسان يهدف إلى إنشاء صك مُلْزِم لفرض التزامات قانونية على الشركات عبر الوطنية وفقا لمعاييرحقوق الإنسان الدولية. وفي الوقت الحاضر، يجري إنشاء فريق عامل للنظر في تلك المبادرة. وتُولي بلدي هذه المسألة أهمية خاصة، وسوف نعمل للوصول إلى تفاهم مع الدول، لأن تلك المسألة بالغة الأهمية. ونحن على ثقة بأننا سنحصل على كامل الدعم من الدول.

في الختام، أود أن أؤكد للأمين العام مجددا امتنان الإكوادور له على تعيين النائب السابق لرئيس الجمهورية، السيد لينين فولتير مورينو غارسيس، المبعوث الخاص المعني بالإعاقة وإمكانية الوصول. إذ ستواصل الإكوادور تأييد جميع مبادرات المنظمة من أجل تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.

في بداية بياني، أشرت إلى بعض الإنجازات التي حققتها ثورة المواطنين في السبع سنوات ونصف السنة الماضية. وأدت التغييرات التي كان لها أثر عميق إلى تحول تاريخي. يود بلدي ايضا العمل مع جميع الدول الأعضاء على تحقيق تحول حقيقي في الأمم المتحدة. لدينا تحديات اهائلة مقبلة لتعزيز التنمية وصون السلام والحد من الإجحاف والفقر. إن الإكوادور ملتزمة التزاما كاملا بالعمل مع الدول الأخرى لتحقيق تلك المهمة التاريخية. ويحدوني الأمل في أن أرى في العام المقبل وفي الدورة السبعين للجمعية العامة الدول الأعضاء الشقيقة في القاعة، عندئذ يمكننا أن نبتهج بالقرارات الهامة التي اتخذناها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان – فرانسيس ريجي زينسو، رئيس وفد جمهورية بنن.

زالسيد ينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أوعز إلي رئيس جمهورية بنن، فخامة السيد توماس بوني يايي، بأن أتلو هذه الرسالة نيابة عنه أمام الجمعية العامة.

في البداية، أود أن أهنئ السيد سام كوتيسا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ونشيد بقيادة دولة أوغندا. كما أود أن أهنئ الرئيس السابق للجمعية العامة، سعادة السيد جون آشي، الذي مكنه حماسه من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الهامة التي تم النظر فيها خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية. من المؤكد أنه أنجز ولايته بنجاح بإرسائه الأُسسس لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لا سيما مع الاختتام الناجح لعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وأُعرب أيضا عن امتناني للأمين العام، السيد بان كي – مون، على جهوده المتواصلة من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها قوة فعالة في تحقيق الاستقرار، والسلام، والأمن الجماعي، وتعزيز كرامة الإنسان، والتنمية المستدامة. أود أن أعرب له عن تقديري لدعمه الحازم للمبادرات الرامية إلى تخفيف حدة التوترات، وتسوية الصراعات، وذلك من أجل تمهيد الطريق لبناء عالم أكثر عدلا، قائم على أساس المساواة والعدالة، واحترام حقوق الإنسان والتضامن بين الشعوب، والحد من تَغْيُّر المناخ.

إن موضوع الدورة الحالية، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“، في غاية الأهمية بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، المجموعة التي تترأسها بنن خلال أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ومن الواضح أنه يصف أهم عمل يتعين علينا القيام به، وينبغي لنا أن نركز طاقاتنا عليه أثناء الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء حول الإجراءات الواجب اتخاذها لجعل ”المستقبل الذي نصبو إليه“ أمراً واقعاً. في ذلك الصدد، يجب أن تأخذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في

الاعتبار الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة طوال الخمس عشرة سنة التي مررنا بها للتو في مرحلة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. يجب مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع، وتشجيع المزيد من النمو الاقتصادي العادل والشامل، وإنشاء مؤسسات تتسم بالشفافية والمسؤولية، قادرة على حفز عملية التنمية المستدامة، وإخراج شباب مؤهل، وإيجاد فرص عمل لائقة على المدى الطويل من خلال تنفيذ برامج حماية اجتماعية متكاملة تقضي على جميع أشكال الضعف. وما أن تعتمد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن ينال تنفيذها اهتماما كبيرا، وأن يُفسح لها المجال بحيث لا تترك أحدا متخلفا عن الركب. أرسل فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى، المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بتوصياته بشأن البرنامج إلى الأمين العام.

ينبغي الاستعداد للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بذهن منفتح صوب تحقيق الابتكار. وفي ذلك الصدد، من المهم وضع استراتيجيات وإيجاد وسائل كفيلة بتنفيذها بهدف تسريع وتيرة التحولات الهيكلية في أقل البلدان نموا وذلك من أجل الحد من الفجوة التي تفصلها عن البلدان المتقدمة النمو، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية الحصول على المنافع العصرية، ومن أجل تلبية الاحتياجات الأساسية، الأمر الذي ينبغي النظر إليه الآن بوصفه حقا من الحقوق الأساسية التي يتعين ضمانها لجميع البشر.

من الضروري وضع حد للاستبعاد بجميع أشكاله وعلى جميع المستويات، وإدماج جميع البلدان المتضررة من التهميش في عملية النمو الاقتصادي العالمي وذلك من خلال استعادة التوازن الذي انتابه اختلال فيما بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ألا وهي الكفاءة الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي، والحفاظ على البيئة.

أود أن أذكر بأن برنامج عمل إسطنبول قد وُضع بوصفه هدفا رئيسيا يرمي إلى تخفيض عدد أقل البلدان نموا إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠. وقد جعل البرنامج بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا في صدارة أولوياته لتحقيق ذلك الهدف. إن بنن بوصفها رئيسة لمكتب التنسيق العالمي لمجموعة أقل البلدان نموا بغية تعبئة المجتمع الدولي لتنفيذ ذلك البرنامج الفعال، بادرت إلى تنظيم المؤتمر الوزاري بشأن ”الشراكات الجديدة لتعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان الأقل تقدما“ الذي عُقد في كوتونو، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه.

أعربت الجمعية العامة عن توقعاتها لنتائج المؤتمر الوزاري، في قرارها ٢٢٤/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. يمكنني اليوم أن أُطلع الجمعية العامة على هذه النتائج. اعتمد المؤتمر الوزاري جدول أعمال كوتونو من أجل بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا. ودعا إلى اتباع نُهج مبتكرة في ذلك المجال، من خلال توصيات محددة لأقل البلدان نموا، ولشركائها في التنمية على حد السواء. كما طلب إلى الجمعية العامة أن تدرج مسألة بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا في جدول أعمالها للدورة التاسعة والستين.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

بالنيابة عن حكومة بنن وشعبها، أود أن أتوجه بالشكر إلى شركائنا، وعلى وجه الخصوص تركيا، وألمانيا، وهولندا، والنرويج، وإسبانيا، وإيطاليا، على مساهمتها في إنجاح ذلك المؤتمر الذي يشكل أهمية تاريخية لأقل البلدان نموا، إذ أنه يتناول جانبا بالغ الأهمية لتنميتها ودمجها في الاقتصاد العالمي. وأود أيضا أن أشكر بلجيكا، بوصفها رئيسا مشاركا لمجموعة أصدقاء أقل البلدان نموا، والاتحاد الأوروبي الذي ساعد في تنفيذ هذه المبادرة. قام مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن وكالات منظمة الأمم المتحدة المتخصصة، وصناديقها، وبرامجها، والمجتمع المدني والقطاع الخاص،

بتقديم دعم تقني قيم للإعداد المعرفي للمؤتمر الوزاري. سيكون جدول أعمال كوتونو من أجل بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا بمثابة خارطة طريق من أجل تعزيز تنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

في عام ٢٠١٥، سنجري استعراضا شاملا للجهود الرئيسية المضطلع بها، وللنتائج التي حُققت في جميع المجالات التي تسعى إليها الأهداف الإنمائية للألفية. صنفت أحدث تقييمات الأداء بلدي، بنن، من بين أوائل البلدان العشرين، بفضل التقدم الكبير الذي أحرزه بشكل مطلق نسبة إلى حجم سكانه الذين خرجوا من براثن الفقر. يتميز بلدي، بنن، بتقديم التعليم المجاني لرياض الأطفال والمرحلة الابتدائية، وبتوفير المرافق على مستوى التعليم الثانوي والتعليم العالي للتلاميذ والطلبة المحتاجين، مما يمكن من تحقيق زيادة كبيرة في نسبة الالتحاق بالمدارس، لا سيما بين الفتيات.

أما في مجال الصحة، فقد حسنت الإجراءات التي اتخذتها حكومة بلدي من الإدارة وتقديم الخدمات لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل، فضلا عن التغذية، وإمدادات المياه، والنظافة، والصرف الصحي. وبناءً على شبكة الهياكل الأساسية للرعاية الصحية المقررة، تمكنت الحكومة من الشروع في خطة عامة للتأمين الصحي من شأنها أن توفر مستوى حماية اجتماعية للناس بتكلفة معقولة. إن توفير الدولة للعمليات القيصرية، فضلا عن الرعاية الصحية المجانية للأطفال دون سن الخامسة، يعتبر أيضا من تدابير إنقاذ حياة آلاف الأسر في بنن. كذلك بذلت حكومة بنن الجهود للتخفيف من حدة الفقر من خلال توفير قدر كبير من الدعم لمؤسسات تمويل المشاريع الصغرى. وكان لذلك تأثير بالغ في تحسين الظروف المعيشية للسكان في المناطق الريفية.

إن استعداد الشركاء الإنمائيين لدعم بنن في رؤيتها لتنمية طويلة الأجل، ودعمها في التقدم المحرز في مجالات السياسات العامة والإدارة الحكومية، وإدارة العدالة الاجتماعية والإدارة الاقتصادية، عززته النتائج المشجعة للغاية لاجتماع المائدة المستديرة بشأن التمويل من أجل التنمية في بنن الذي عقد في باريس في الفترة من ١٧ إلى ١٩حزيران/يونيه، وتمخضت عنه التزامات تمويل تصل إلى حوالي ١٢ مليار دولار على مدى خمسة أعوام.

تثبت الوقائع كل يوم أن السلام والأمن والحكم الصالح على الصعيدين الوطني والدولي، وممارسة الدول للوظائف السيادية التي لا تشوبها شائبة، هي أفضل ضمان للسلام والأمن والاستقرار الدوليين. وفي ذلك الصدد، ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز فاعلية الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى ضمان تحسين منع نشوب الصراعات والتصدي للظلم وشتى أشكال الجريمة المتفشية في العالم. وفي ذلك الصدد، وفيما يتعلق بأفريقيا بشكل عام، ومنطقة الساحل بشكل خاص، من الضروري تحسين آلية الدعم المقدم من الأمم المتحدة من أجل منع نشوب المزيد من الصراعات وتعزيز الاستقرار اللازم للتنمية في دول المنطقة.

ثمة حاجة ماسة إلى التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، التي تستخدمها المنظمات الإرهابية على المستوى العالمي كذريعة للتطرف. أرحب بتعبئة المجتمع الدولي، وبصمود الأمم المتحدة في التصدي للأعمال التي تقوم بها تلك الجماعات المسلحة. وبفضل فعالية الأعمال التي يُضطلع بها، تشهد ساحات الصراع الرئيسية في أفريقيا انخفاضاً في حدة التوتر. وسوف تواصل بنن تقديم مساهمات متواضعة ولكنها تمثل إسهاما نوعيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ذلك الصدد.

تواجه الدول الأفريقية الساحلية، لا سيما دول خليج غينيا، القرصنة والسطو المسلح في البحر، فضلا عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. الأمر الذي يعوق نموها

الاقتصادي إلى حد كبير. إن الخطوات المتخذة للتصدي لتلك الأعمال الإجرامية قد أدت إلى نتائج مشجعة. مع ذلك، يتعين علينا تعزيز تلك الخطوات بشكل أكبر بالاستمرار في اليقظة، وزيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي من أجل التنفيذ السريع للتدابير المتخذة على أساس النتائج التي تمخضت عن الاجتماع الوزاري الذي عقد في كوتونو في ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، ومؤتمر القمة الذي عقد في ياوندي في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، فيما يتعلق بتنفيذ قراري مجلس الأمن (٢٠١١) ٢٠١٨ و (٢٠١٢) ٢٠٣٩.

وعلاوة على ذلك، تزعزع الهدوء في دول غرب أفريقيا لبضعة أشهر جراء انتشار فيروس الإيبولا الذي تسبب انتشاره السريع بحدوث أكثر من ٣ ٠٠٠ وفاة، ذلك يمثل نصف عدد المصابين.

إن حجم الظاهرة يتطلب نشر آلية منسقة خاصة بالصحة في جميع أنحاء بلدان المنطقة من أجل احتوائها.

ومن على هذا المنبر، فإنني أثني على الحرص الذي أبداه الأمين العام ومنظمة الصحة العالمية فيما يخص قيادة المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير تتناسب مع التحدي الذي تواجهه البشرية، واتخاذ سلسلة من الاجراءات الطارئة لمواجهة واحتواء ذلك التهديد العالمي خارج الدول المتضررة منه. وتؤكد الأزمة الحاجة إلى تعزيز الأمن البشري، وعلى وجه الخصوص، الأمن الصحي من أجل زيادة قدرة السكان على الصمود.

تمر الحالة في العالم من دون شك بمنعطف مقلق للغاية. فالبشرية على مفترق طرق. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى تأكيد الأمم المتحدة لريادتها، وذلك لعكس اتجاه هذه الوتيرة المقلقة. وتوجد في هذا الصدد، ضرورة ملحة لإيجاد حل تفاوضي للحالة في الشرق الأوسط، التي استمرت لفترة طويلة جدا. واستمرار الوضع الراهن أمر غير مقبول من جميع النواحي. ولا يمكن أكثر من ذلك تأخير الاعتراف بفلسطين كدولة ذات سيادة وكعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، تعيش في وئام مع إسرائيل. من الواضح أن هذا الاعتراف سييسر الزخم للحد من التوترات في الشرق الأوسط، وتهيئة الظروف المواتية لتسوية عادلة ودائمة للنزاعات الأخرى والمشاكل المعقدة التي تعاني منها تلك المنطقة.

وتأسف بنن لتصاعد وتيرة العنف في أوكرانيا وتشدد أطراف النزاع، مما يؤدي إلى زيادة الخسائر في الأرواح والأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين المتأثرين. وأود أن أحث أيضا الأمم المتحدة على العمل من أجل تسوية هذا النزاع لما فيه المصلحة العليا للسلم والأمن الدوليين.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعو بنن إلى التسوية السلمية للنزاعات القائمة في سياق عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو إلى تعبئة المجتمع الدولي فيما يتعلق بعقد ونجاح المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في ظل رئاسة أفريقية. ونود أن نسترعي انتباه الجمعية العامة إلى مسألة التمويل من أجل التحضير للمؤتمر الاستعراضي، الذي لا يجب أن تقع المسؤولية عنه على الرئيس المقبل وحده، خاصة وأن هذا البلد هو من أقل البلدان نموا.

إن الطابع العالمي لمجمل حقوق الإنسان وغير قابليتها للتجزئة وترابطها، هي قيم أساسية لبنن. ونحن ملتزمون بقوة بكرامة الإنسان وقدسية الحياة البشرية. لهذا السبب، ومن منطلق إيماننا الوطني، إنضمت بنن إلى صك دولي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام. ويمكّننا ذلك من الانضمام إلى البلدان التي تتصدر الحملة العالمية لإلغاء هذا الشكل من أشكال العقاب. إننا نرحب بذلك الالتزام.

يجب أن تستمر تلك الحملة حتى يتسنى أن تنتشر بشكل أوسع، فكرة أن عقوبة الإعدام لا تؤدي إلى تحقيق العدالة، بل تمثل بدلا من ذلك فشلا ذريعا للعدالة. ويعزز العدد المتزايد من البلدان التي تدعم الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام أو انضمت

إليه قانونيا أو فعليا، أملنا في الإلغاء العالمي لعقوبة الإعدام. وفي سياق تلك الحملة، نظمت حكومة بنن، بالتعاون مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مؤتمرا إقليميا بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في أفريقيا في كوتونو من ٢ إلى ٤ تموز/يوليه. ودعا المؤتمر الدول الأفريقية إلى إلغاء عقوبة الإعدام في جميع أنحاء القارة.

وتظل حكومتي ملتزمة بتعزيز مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وتنفيذ سياسات التنمية الفعالة. ولهذا السبب، تسعى حكومة بلدي يوميا لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز تلك المعايير في بنن، الأمر الذي يتطلب توفير وظائف وإتاحة فرص للجميع. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف النبيل إلا من خلال مكافحة الفساد بصورة فعالة.

وتتطلب الأوقات الصعبة التي يعيشها العالم حاليا على الصعيدين العالمي والوطني تشكيل جبهة موحدة لدعم قيم الاحترام المتبادل والتضامن والحوار بين الأديان، وبصفة خاصة المحادثات الجارية بين الزعماء المسلمين والمسيحيين من أجل إقامة روابط صداقة مشتركة، وهي أمور ضرورية لازدهار الشعوب. ومع الأخذ بعين الاعتبار لمدى خطورة هذه المشكلة في أفريقيا، قررت حكومتي دعم مبادرة مركز الآفاق الاجتماعية لعموم أفريقيا، ومقره بنن، لعقد ندوة دولية حول الحوار الإسلامي – المسيحي في كوتونو خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٥. ويسعى هذا المشروع المتعدد الأوجه لتعزيز التثقيف في مجالي إحلال السلام والتنمية بين الشعوب، في إطار التعايش المتناغم بين الأديان. وأنا أشجع جميع أصحاب النوايا الحسنة على احترام هذه المثل العليا، ودعم مبادرة بنن.

في الختام، أذكّر بضرورة تكثيف المفاوضات لإصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وتأمل بنن بقوة أن يجري خلال عام ٢٠١٥، الذي سيتم خلاله الاحتفال بالذكرى السبعين لإنشاء المنظمة، اعتماد تدابير هامة تتناسب مع تحديات وفرص الحقبة الجديدة، من أجل جعل تكوين المجلس أكثر عدلا وأكثر تمثيلا وأساليب عمله أكثر شمولية، بحيث يمكنه الوفاء بولايته بشكل أكثر فعالية.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تهدف جميع جهودنا إلى تحقيق رغبتنا المشتركة في رؤية الأمم المتحدة تستعيد كامل طاقتها لتعزيز حوكمة عالمية شمولية وشفافة وأكثر فعالية في سياق تعددية منتجة، وذلك لبناء نظام عالمي متوازن يعزز الاستقرار والوئام لما فيه الفائدة الواضحة لشعوبنا. في مثل هذه الظروف، ستكون جميع الدول الأعضاء قادرة على السير على طريق التنمية المستدامة السليم، وتحقيق الازدهار المشترك، بحيث تؤدي المساواة والسلام والإخاء والتضامن الفعال للدول، إلى بلوغ العالم الأفضل الذي نتوق إليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جزر سليمان.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة وشعب جزر سليمان، فإنني أتقدم بالتهنئة الحارة لكم سيدي، وزير خارجية أوغندا، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ويؤكد وفد بلدي المهمة الأساسية للجمعية العامة باعتبارها الهيئة التداولية الرئيسية، فيما يخص جميع القضايا العالمية. ونتطلع إلى العمل معكم بشأن ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“، وهو الموضوع الذي اخترتموه لهذه الدورة.

ويشيد وفد بلدي بسلفكم، السيد جون آش، الذي قام بعمل ممتاز فيما يخص تمهيد الطريق لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد عقدت تحت إشرافه، أربعة اجتماعات رفيعة المستوى ومناقشتان موضوعيتان من أجل صياغة نموذج جديد للتنمية. كما قاد الرئيس آش عمل الفريق العامل المفتوح

باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة، من أجل وضع أهداف التنمية المستدامة العالمية.

واليوم، لدينا ١٧ هدفا مصاغا بعناية ومتوازنا بدقة من أهداف التنمية المستدامة، وترافقها ١٦٩ غاية. وملحق بكل هدف وسيلة للتنفيذ ستحدث، إذا ما استوفيت، تغييرا هائلا في الطريقة التي ننجز بها الأعمال.

ونتطلع إلى التقرير التجميعي لما بعد عام ٢٠١٥ الذي يقدمه الأمين العام في وقت لاحق هذا العام. وسيقدم ذلك التقرير هيكلا لمفاوضتنا لما بعد عام ٢٠١٥. ويدرك وفد بلدي أن نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في منتصف عام ٢٠١٥، ستغذي عملية المفاوضات. وتلزم جزر سليمان نفسها بضمان أن يتولى شعبها ملكية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن يسهم في تنفيذ الخطة.

ولا يزال سجل إنجاز جزر سليمان بشأن الأهداف الإنمائية للألفية سجلا متفاوتا فيما يعلق ببلوغ جميع الأهداف الثمانية. فنحن في المسار الصحيح لتحقيق بعض الأهداف، وخارج مسار بعضها وبصدد تحقيق ثلاثة منها. ومع ذلك، لا نزال ملتزمين بتوطيد مكاسبنا للأهداف الإنمائية للألفية ونعكف على بناء أساس لإدماج خطة تنمية جديدة على الصعيد الوطني وعلى كل المستويات.

وإذا أريد للتنمية المستدامة أن تضرب بجذورها في أي بلد، فإنها بحاجة إلى الرعاية في بيئة مستقرة من الناحية السياسية. واعتمد البرلمان الوطني في جزر سليمان في أيار/مايو مشروع قانون نزاهة الأحزاب السياسية. ويمكن القانون الأحزاب السياسية من النماء والعمل بطريقة منظمة ومنهجية، وبالتالي يهيئ جوا سياسيا ثابتا ومستقرا، وهو شرط أساسي لتحقيق التنمية.

ويسرني أن أبلغ الجمعية بأنه، في ظل قيادة رئيس الوزراء، الأونرابل غوردون دارسي ليلو، اختتم البرلمان التاسع لجزر سليمان هذ الشهر فترة ولايته التي امتدت إلى أربع سنوات. وإذ يتطلع الشعب بشغف إلى حقه في التصويت في الانتخابات الوطنية العامة المقبلة، فإننا سنقوم بذلك العمل وللمرة الأولى باستخدام نظام الاستدلال الحيوي على بيانات المقترعين. وباعتبارنا ديمقراطية فتية، فإننا نحسن باستمرار نظامنا للحوكمة ونصوب المخالفات الإنتخابية السابقة. ولم نكن لنحقق ذلك بدون الدعم الدولي والشراكة. ومرة أخرى أعرب لشركائنا عن تقدير جزر سليمان العميق وامتنانها.

كما تود جزر سليمان أن تغتنم هذه الفرصة لتهنئ كلتا فيجي ونيوزيلندا على حكومتيهما وبرلمانيهما المنتخبين حديثا. ونحن على استعداد لتعزيز علاقاتنا الثنائية مع الجارتين ولمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك. ونعرب أيضا عن أطيب تمنياتنا لمملكة تونغا على إجراء انتخاباتها الوطنية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر.

ولا تزال جزر سليمان تعمل في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويشكل العنف القائم على نوع الجنس هدرا إقتصاديا رئيسيا للتنمية في أي بلد. فهو يقلص إنتاجية النساء في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. كما يفرض العنف القائم على نوع الجنس تكلفة على المجتمع الواسع. وفي الشهر الماضي، أوفى برلمان جزر سليمان الوطني بالتزامه الدولي في إطار اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واعتمد تشريعات لحماية الأسرة. ويحمي القانون الأسر من العنف المترلي ويتصدى للجناة ويقدم الدعم العملي لضحايا العنف. وحظيت التشريعات بتغطية قوية من وسائط الإعلام الوطنية وهي تعزز المساواة بين الجنسين. وتود جزر سليمان أن تشيد بمشروع الأسواق من أجل العمل الذي تنفذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في البلد. ويهدف المشروع إلى تحسين إدارة الأسواق وتقديم الخدمات للنساء في الموقع. وهو يعترف بالتحديات التي تواجهها نساء بلدنا الريفيات ويتصدى لها،

ومن المأمول أن يشجع المزيد من النساء على الإنخراط في الأنشطة الإقتصادية.

ويصادف عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية العشرين لمنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. واختتمت جزر سليمان استعراضا وطنيا بشأن تنفيذها لمنهاج عمل بيجين وحددت ثلاثة مجالات للإنجازات وهي: الإقرار بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة إقتصاديا، وزيادة الوعي بالعنف القائم على أساس نوع الجنس. ونؤمن بمفهوم أن التقدم الذي تحرزه المرأة تقدم لصالح الجميع. ولا نزال ملتزمين بتنفيذ منهاج العمل.

إن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في ساموا، أكد مجددا على اعتبار الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة للتنمية المستدامة بالنظر لضعفها الفريد والخاص. واعتمد المؤتمر الذي يعقد مرة كل عقد إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي حددت ١٩ مجالا ذات أولوية. وتدعو الوثيقة الختامية (A/CONF.223/3، المرفق) إلى إجراء استعراض شامل للدعم الذي تقدم الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي ذلك الصدد، تسعى جزر سليمان لإقامة علاقات وثيقة مع الأمم المتحدة. ونود أن نشهد ترفيع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في جزر سليمان إلى مركز مكتب قطري. فبعد مضي أكثر من ثلاثة عقود على إدارة الأمم المتحدة للعلاقات من الخارج، حان الوقت للاستثمار في تلك العلاقات في عاصمة بلدي.

وفيما يتعلق بمسألة ذات صلة بالموضوع، لا تزال جزر سليمان ناقصة التمثيل في تشكيل موظفي الأمم المتحدة. ومع ذلك، نشعر بالامتنان على الحملة السنوية للتوظيف التي تنظمها الأمم المتحدة في جزر سليمان ونشيد بالحملة ونأمل أن تستكمل قريبا شغل حصتنا من الوظائف، بمشاركة مواطني جزر سليمان في تنوع موظفي الأمم المتحدة.

ويظل تحسين الصحة شرطا لازما لتحقيق التنمية المستدامة. وتواصل جزر سليمان إظهار التزامها بتحسين الصحة لشعبها. وفي تموز/يوليه، تخرج أول ٢٠ طبيبا من جزر سليمان في كليات الطب في كوبا. وتود جزر سليمان أن تشكر كوبا على المنح الدراسية التي تقدمها للأطباء، وأيضا لطلاب الطب من جزر سليمان البالغ عددهم ٨٠ طالبا. وفي هذا العام وحده، سنشهد انضمام أكثر من ٣٠ طبيبا جديدا إلى خدماتنا الصحية. ومن رؤية الحكومة مضاعفة عدد الأطباء في البلد في العامين المقبلين، ومواصلة تعزيز بنيتنا الأساسية للرعاية الصحية وإنشاء نظم للصحة والحماية الاجتماعية والعمل صوب تعميم التغطية بالرعاية الصحية في جزر سليمان.

وتشاطر جزر سليمان المجتمع الدولي الدعوة إلى رفع الحصار الإقتصادي والمالي الذي تفرضه على كوبا صديقتنا وشريكتنا الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد أكثر من خمسة عقود من الجزاءات المفروضة على كوبا، حان الوقت لإعادة تنظيم العلاقات بين الجارتين على أساس علاقات حسن الجوار واحترام سلامة الأراضي والسيادة السياسية.

ويتمثل أحد مبادئ أهداف التنمية المستدامة في أن علينا ألا نخلف أي أحد وراءنا. وثمة دول تقرع أبواب الأمم المتحدة، وهي على استعداد لتولي مسؤوليات متعددة الأطراف. ولا تزال جمهورية الصين في تايوان تسعى للمشاركة الكاملة والفعالة مع ثلاث هيئات متخصصة تابعة للأمم المتحدة هي، تحديدا، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي.

وتتعامل تلك الهيئات التابعة للأمم المتحدة مع المسائل العالمية العاجلة التي لدينا جميعا مصلحة فيها – من تغير المناخ إلى التحديات الصحية المتغيرة. وتعمل منظمة الطيران المدني الدولي للمحافظة على سلامة جمهور المسافرين والخدمات

الجوية. وأود أن أشير إلى أن ٤٥ مليون مسافر مروا عبر جمهورية الصين، تايوان، في عام ٢٠١٢. وليس لدينا الوقت لرفاهية التغاضي عن التعاون المطلوب. فالتحديات العالمية الماثلة أمامنا أكبر من اتخاذ المصالح الضيقة لنهج الانتظار والترقب والاستمرار في إرجاء اتخاذ الإجراء اللازم.

لقد حولت جمهورية الصين، تايوان، نفسها من بلد نام إلى بلد مصنع. وهي الإقتصاد السابع والعشرون الأكبر في العالم ولديها الخبرة والتكنولوجيا والقدرات التي يمكن أن تسفيد منها خطتنا المشتركة. ولدينا كل ما يمكن أن نربحه ولا شيء نخسره من دعوة جمهورية الصين، تايوان، إلى أن تصبح العضو ١٩٥ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والعضو ١٩٢ في منظمة الطيران المدني الدولي والعضو ١٩٥ في منظمة الصحة العالمية.

ولا تزال شراكة جزر سليمان مع منتدى جزر المحيط الهادئ، في إطار بعثة تقديم المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، تهيئ ظروفا إيجابية وتمكن البلد من بدء إعادة تسليح محدود لقوة شرطته. واستجاب القطاع الخاص والمجتمع الدولي للبيئة الصعبة، بترفيع الاتحاد الأوروبي لتمثيله في عاصمة بلدي، هونيارا، وباعتماد المزيد من الشركاء غير التقليديين لمبعوثيهم في جزر سليمان. وأُدمج مصرف تجاري ودخل إلى سوق جزر سليمان، مما يجعله المصرف الرابع الذي يقدم الخدمات المالية إلى سكان بلدنا المفعمين بالحيوية.

وتشمل التنمية المستدامة لجزر سليمان، باعتبارها دولة ساحلية، مواردها لقاع البحار الواقعة خارج نطاق منطقتها الاقتصادية الخاصة التي تبلغ مساحتها ١,٣ مليون كيلومتر مربع.

وقد سجَّلت جزر سليمان عدداً من دعاوى الجرف القاري لدى لجنة حدود الجرف القاري التابعة للأمم المتحدة. ويسرُّ وفد بلدي أن يرى أنَّ اللجنة الفرعية التابعة للجنة حدود الجرف القاري تدرس حالياً إحدى تلك الدعاوى. وإننا نتطلع إلى المزيد من المشاركة مع اللجنة الفرعية في سياق هذه الدورة.

إنَّ العالم يواجه سلسلة من الأزمات والنزاعات في أفريقيا، والشرق الأوسط والآن في أوروبا. وفي التعامل مع النزاعات، يجب أن نبذل جهداً أكبر في السعي إلى تسوية سلمية للنزاعات. وعلينا أن نكافح جماعياً التطرف، والإرهاب والجرائم ضدَّ الإنسانية، وأن نحمي المدنيين بالعمل بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة نصَّاً وروحاً.

وعلى مجلس الأمن، بصفته الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، أن يكون جزءاً من الحل. وعلى الرغم من دعوة قادة العالم إلى الإصلاح السريع لمجلس الأمن في عام ٢٠٠٥، فإننا ما برحنا نعمل على ذلك بعد تسع سنوات. وفي المفاوضات الحكومية الدولية العاشرة بشأن إصلاح مجلس الأمن في تموز/يوليه، كان هناك دعم غامر لتوسيع عضوية مجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلاً وقابلية للمساءلة على صعيد تحسين أساليب عمله. وهناك فريق استشاري مكلَّف من سلفكم، سيادة الرئيس، أعدَّ ورقة غير رسمية. وقد تضمَّنت بنية لمناقشات الدورة الأخيرة، ويمكن استخدامها أساساً للمفاوضات أثناء هذه الدورة. ونحن نتطلع إليكم للقيادة في هذا الشأن.

وبالانتقال الآن إلى التفشِّي الأخير لإيبولا، فإنَّ خطورة هذا الفيروس ونطاقه وانتشاره في غرب أفريقيا غير مسبوقة وتستدعي تعاوناً دولياً عاجلا. فقد أوقف هذا المرض الخدمات وعطَّل حياة أناس كثيرين في البلدان المتضررة. وجزر سليمان تدعم إجراء الأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، وتنوِّه بالجهود العالمية في تعبئة الموارد لمكافحة المرض باعتبارها مسألة مُلِحَّة.

وكما ذكرت وفود أخرى، يبقى إنهاء الاستعمار عملاً غير مُنجَز للأمم المتحدة. وإذا أريد لنا الإنجاز بشأن العقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار، فإننا سنحتاج إلى تعاون جميع الأطراف – بما يشمل الدول القائمة بالإدارة، والأقاليم غير المتمتِّعة بالحكم الذاتي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – للوفاء بالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وإعلان عام ١٩٦٠ المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

إنَّ مجموعة رأس الحربة الميلانيزية، المكوَّنة من فيجي، وبابوا غينيا الجديدة، وفانواتو، وجزر سليمان وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، تواصل متابعة مسألة كاليدونيا الجديدة في لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار (لجنة الـ ٢٤). وقد رحَّبت المجموعة بزيارة اللجنة لكاليدونيا الجديدة في آذار/مارس، وأشارت إلى شواغلها المتعلقة بالعملية الانتخابية للأقاليم والتشريع اللازم المنسجم مع روح اتفاق نوميا. ولهذه المسائل آثار في التحضير لعملية استفتاء موثوق بها، ومتَّسقة ومنسجمة مع المبادئ والممارسات المقبولة عالمياً لتقرير المصير، كما حدَّدها القرار ١٥١٤ (د–١٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة للجمعية.

ويودّ وفد بلدي أيضا التنويه بالعمل الدؤوب للجنة الـ ٢٤ في دراسة مسألة بولينيزيا الفرنسية. وجزر سليمان مستمرة في تأكيد دعمها مجدداً لحقوق شعب بولينيزيا الفرنسية غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ونأمل من لجنة إنهاء الاستعمار أن تزور قريباً الإقليم غير المتمتِّع بالحكم الذاتي، بالتعاون مع الدولة القائمة بالإدارة.

إنَّ جزر سليمان، بصفتها عضواً في مجموعة رأس الحربة الميلانيزية، تعمل بالتعاون مع إندونيسيا بشأن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في بابوا وغرب بابوا، ومحافظتَي أقصى شرق جمهورية إندونيسيا. وفي ٢١ أيار/مايو، أنشأت جزر سليمان سفارتها في جاكارتا مع العزم الحقيقي على مواصلة التعاون مع إندونيسيا بشأن العديد من المسائل الهامة ذات الاهتمام المتبادل، بما فيها تلك التي تناولها معاً أعضاء مجموعة رأس الحربة الميلانيزية.

وترحب جزر سليمان بالمؤتمر العالمي للشعوب الأصلية. فأكثر من ٩٠ في المائة من سكاننا هم ميلانيزيون وبولينيزيون أصليون، يتكلمون أكثر من ٨٧ لغة مختلفة. وثقافاتنا المتنوعة معرَّضة للخطر بسبب النقل القسري من أراضي الأسلاف نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر. وحقُّهم في العيش بوئام مع الطبيعة مهدَّد بالصحة المتدهورة للكوكب.

ويبقى تغيُّر المناخ التحدي الأكبر لزماننا. وهو يستدعي أوسع تعاون دولي ممكن من قِبَل الجميع. وقد صدَّقت جزر سليمان في هذا الشهر فترة الالتزام الثانية، في إطار بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونحن نشجع أطراف البروتوكول التي لَمَّا تصادق بعد على التعديل أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ومن مصلحتنا الجماعية أن نرى البروتوكول نافذاً. ويبقى لدينا قلق عميق حيال التقدم البطيء لمفاوضات تغيُّر المناخ، ونأمل للجمعية العامة أن تدعو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى إجراء مفاوضاتها في نيويورك، حيث يقيم الدبلوماسيون من جميع الأطراف في الاتفاقية على مدار السنة. وعلينا تسريع وتيرة المفاوضات. ويجب القيام بذلك بموازاة العمل مع خبرائنا التقنيين في العملية.

وإذ تتطلع جزر سليمان إلى اتفاق تغيُّر المناخ لعام ٢٠١٥، فإنها تودّ أن ترى اتفاقاً موثوقاً به يضمن بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلِّ البلدان نموّاً. ويجب أن يكون الاتفاق شاملاً في نطاقه، ويعالج التخفيف والتعديل والتمويل ونقل التكنولوجيا. ويجب أن يستوفي الشروط، ويحترم ويلبي الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. وأن يكون مرِناً بما يكفي للاستجابة للعلوم المتغيرة، ومزوَّداً بالموارد الكافية.

وتبقى مخاطر تغيُّر المناخ في صدارة مسار تنميتنا المستدامة. فالفيضانات العارمة ذات النطاق الواسع والحدة البالغة، التي حدثت في جزر سليمان في نيسان/أبريل، حصدت أرواحاً ودمَّرت البنى التحتية للمنازل. والأضرار والخسائر تعادل ٩،٢ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي لجزر سليمان. وقد أوجد ذلك ضغطاً في صيغة نفقات جديدة، ممَّا دفع الحكومة إلى الاقتراض وتأمين الهبات خارجياً. وتبقى جزر سليمان ممتنَّة لجيرانها – أستراليا، ونيوزيلندا، وناورو، وتوفالو، وساموا، وبابوا غينيا الجديدة – فضلاً عن تركيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وبوتسوانا، وسري لانكا وجمهورية الصين في تايوان، بين بلدان أخرى، التي دعمت إعادة تأهيلنا الوطني وجهود تعافينا.

وعلى الرغم من تحديات الكوارث، تبقى جزر سليمان مصمِّمة على بناء مجتمع منيع. ونحن على المسار الصحيح في بناء مشروعَين كهرمائيين في محافظتين، بالشراكة مع البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي. وبالشراكة مع اليابان، نوسِّع مرافق موانئنا لتعزيز وتمكين التجارة المحلية والإقليمية والدولية. ويسرُّني أن أذكر أنَّ عدداً من المطارات الداخلية و ١٨ جسراً قد أُنشئت منذ الدورة الثامنة والستين، للمزيد من توحيد سكاننا المتناثرين. ولم يكن ذلك ممكناً لولا الدعم من أستراليا، ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي، ونحن نُعرب عن امتناننا لشركائنا التقليديين.

إنَّ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تؤكد أننا، بدون إجراءات تخفيفية إضافية، نتّجه نحو عالَم درجته المئوية ٣،٧– ٤،٨. ويوضح تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أنَّه بحلول عام ٢٠٣٠ من المتوقَّع لما نسبته ٨٩ في المائة من الشعاب المرجانية أن تتعرَّض لابيضاض مرجاني شديد، مع ارتفاع الحرارة إلى ١،٥ درجة مئوية. وبحلول عام ٢٠٥٠، وبحرارة قدرها درجتان مئويتان، نتطلع إلى ابيضاض الشعاب المرجانية بنسبة ١٠٠ في المائة. وهذه التطورات ستحدث في جيلنا، وسيكون لها تأثير على صناعات السياحة والأرصدة السمكية، يُحتمَل أن تدفع الأسر المعيشية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموّاً إلى مصائد الفقر.

ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى احترام مبدأئ الإنصاف والعدالة، ووضع الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموّاً في صُلب التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بمؤتمر قمة الأمين العام المعني بالمناخ، الذي عُقِد في الأسبوع الماضي. وإننا ندعم اقتراحكم، سيادة الرئيس، بعقد مناقشة رفيعة المستوى متعلقة بتغير المناخ في سياق هذه الدورة.

ونحن نفعل ذلك لأنَّ حياتنا تعتمد عليه.

وأود أن أختم بأن أؤكد مجدداً التزام جزر سليمان بالسعي إلى عالَم عادل ومنصِف وشامل. وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يزوِّدنا بخطٍّ الدفاع الأول والأخير في ضمان مستقبل مستدام لأجيالنا الحالية والمستقبلية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ميلان جايا نيامراجسنغ ميتربان، رئيس وفد جمهورية موريشيوس.

السيد ميتربان (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ عام ٢٠١٥ سيكون حاسماً بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ففي السنة المقبلة سنصل إلى الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونعتمد خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ستشمل أهداف تنميتنا المستدامة. وفي عام ٢٠١٥، ينبغي لنا أن نعتمد اتفاقاً جديدا مُلزماً قانونياً وعالمياً بشأن المناخ. وسيحتفل المجتمع الدولي أيضاً بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة.

وعند هذا المنعطف، يتعيَّن علينا أن نتساءل إلى أيِّ مدىً حقَّقنا المُثُل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وما الذي لا يزال

يتعين القيام به. وعلينا أن نسأل أيضاً إلى أيِّ مدى يبقى صالحاً اليوم الإطار المؤسسي الذي أُرسي قبل نحو ٧٠ سنة. فعدم المساواة بين الأمم وداخلها على السواء يبقى مسألة مثيرة للقلق الشديد. وعلى الرغم من الإشارات المستمرة إلى سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي، فإنه ليس لدينا دائماً إمكانية اللجوء إلى الآليات الملائمة لحلِّ النزاعات القانونية بين الدول.

ومبدأ المساواة لا يُراعى دائماً ضمن الأمم المتحدة نفسها، سواء في إطارها المؤسسي أو على الصعيد العملي. وقد جرى تقويض الركنين التوأمَين المتمثلَين في السلام والأمن من جهة، والتنمية من جهة أخرى، كما أُرسيا في الميثاق، نتيجة صعود المسائل السياسية على حساب مسائل التنمية، التي ما برحت ينظر إليها غالباً إلى حدٍّ كبير من حيث حماية المصالح المُهيمِنة لا من منظور التعاون العالمي. والتفاوت والضعف يتزايدان في البلدان الغنية والفقيرة على السواء. والبطالة والعمالة غير المستقرة، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية، والحصول على خدمات التنمية البشرية والخدمات المالية تبقى مسائل مثيرة للقلق العالمي.

ولا يمكن أن تقتصر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على حقوق الإنسان – المدنية والسياسية والاقتصادية – على المستوى الوطني فحسب؛ بل يجب أن تضمن أيضاً التمسُّك بالحق في التنمية على المستوى الدولي. وبينما نعمل على خطة تنمية جديدة وشاملة، يتعين علينا أن نضمن عدم تجاهل أيِّ حق أو تخلف أحد عن الركب. وفريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ رأى أنه لكي تحقق الجهود التحويلية تنمية شاملة ومستدامة محورها الإنسان، ينبغي أن توجِّهها ثلاثة مبادئ أساسية – حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة – وأن تكون لها أربعة أبعاد جوهرية: التنمية الاجتماعية الشاملة، الاستدامة البيئية، التنمية الاقتصادية الشاملة والسلام والأمن. وموريشيوس توافق عموما على تلك المبادئ والأبعاد الجوهرية، كما وردت في تقرير الفريق بعنوان ”تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه“ لتوجيه هذا التحوُّل على المستويين الوطني والدولي.

إنَّ الحرب على إيبولا تقتضي إجراءً قوياً منّا جميعا، وتستدعي تعاوناً دولياً استثنائياً. وإننا نرحب بالمبادرات التي أُعلِنت في الأسبوع الماضي، ونلتزم بتقديم دعمنا الكامل للتصدي لهذا التحدي العالمي.

إنَّ الماء الذي نشربه، والطعام الذي نأكله والطاقة التي نحتاج إليها حيوية للتنمية المجدية. وبحلول عام ٢٠٢٥، يُقدَّر أن يكون ١,٨ بليون شخص مقيمين في بلدان أو مناطق تعاني ندرة مطلقة في المياه، ويمكن أن يكون ثلثا سكان العالم يعانون من ظروف الإجهاد المائي. وهناك اليوم شخص من كل ثمانية أشخاص في العالم – ٨٤٢ مليون شخص – يعانون من سوء التغذية. ونحو بليونا شخص يعانون نقص المغذِّيات الدقيقة. وفي عام ٢٠٣٠، يُقدَّر أن يكون الطلب على الطعام قد ازداد بأكثر من ٥٠ في المائة. وفي هذا الصدد، تدعم موريشيوس دعوة الأمين العام إلى تحدي القضاء على الجوع. لذا، يجب أن يكون تعزيز الزراعة المستدامة مكوِّناً أساسياً من مكونات إطار التنمية الجديد.

ويقدَّر أيضاً أنَّ الطلب على الطاقة العالمية سيكون قد ازداد بنسبة ٣٣ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٣٥. وهناك حالياً ١,٢ بليون شخص ليس لديهم كهرباء. وهذه الطلبات المتزايدة ستجعل الماء والغذاء والطاقة مسائل حاسم الأهمية، ليس في خطة التنمية فحسب، بل وفي السياق الأوسع للسلم والأمن الدوليين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان الضعيفة مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، في جهودها لتعزيز إدارة شؤون المياه والموارد المائية المتكاملة، وزيادة نصيب مصادر الطاقة المتجددة في خليط الطاقة وتحسين حفظ الطاقة وكفاءتها.

ولدعم التنمية العالمية، من الأساسي أن يكون لدينا نظام دولي قائم على تعاون عالمي منظم مصمَّم لتعزيز تيسير التكنولوجيا، وآلية لتيسير التكنولوجيا مُنشأة برعاية الأمم المتحدة، يمكن أن تؤدي دوراً محورياً في هذا الصدد. ومن المهم أيضاً أن يعترف المجتمع الدولي بالدور الحيوي للمرأة والشباب ومشاركتهم وقيادتهم المعزَّزتين في جميع مجالات التنمية المستدامة. وينبغي لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن يكونا مسألة جوهرية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما ينبغي لجميع فئات السكان أن تكون في قلب رؤية للتنمية المستدامة محورها الإنسان.

ومساهمات جميع المبادرات التي أطلِقت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) لعام ٢٠١٢، بما فيها الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة وخيارات آلية لتيسير التكنولوجيا، ينبغي أن تعزز التحضيرات لمؤتمر قمة للتنمية في عام ٢٠١٥. وينبغي أن تُشمل أيضاً في التقرير التجميعي للأمين العام. وينبغي لمداولات المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المكلَّف من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ (القرار ٢٨٨/٦٦، المُرفق) أن تتجسَّد في التقرير التجميعي وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وبما أنَّ المساءلة أساسية لتقييم التقدم، فإنه ينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تشمل أيضاً إطاراً للمساءلة يكون عالمياً، لكنه مرِن بما يكفي لمراعاة القدرات والمسؤوليات المختلفة. ونحن بحاجة إلى إدارة اقتصادية عالمية أكثر قابلية للمساءلة وأكثر إنصافاً، تكفل مشاركة أوسع وأكثر شمولية في صنع القرارات. وينبغي للأمم المتحدة، في ضوء عضويتها العالمية، أن تتولّى القيادة والدور الاستباقي في تعزيز إدارة سليمة ومنصِفة في هيكلية اقتصادية عالمية أكثر مرونة.

وبخلاف هذه الشواغل المباشرة، هناك عدد من التهديدات طويلة الأمد التي يمكن أن تؤثر علينا جميعاً تأثيراً شديداً، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأحدها هو تغيُّر المناخ. فالمخاطر المناخية حقيقية ويجب معالجتها. ومن ذوبان الجبال الجليدية إلى حرائق الغابات والأعاصير الشديدة الأكثر تكراراً، والفيضانات المفاجئة، وموجات الحرّ الشديد وتحمُّض المحيطات، فالتحديات ليست خطراً مستقبلياً؛ إنها موجودة فعلاً. والتقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بعنوان ”تغير المناخ، ٢٠١٤: الآثار، والتكيف، وأوجه الضعف“، أوضح أنَّ زيادة درجتين مئويتين في حرارة العالَم ستكون خطيرة، بينما زيادة ٤ درجات مئوية ستكون كارثية.

إنَّ المخاطر المناخية تحديات عالمية تستدعي حلولاً شاملة. فتغيُّر المناخ يفرض مخاطر على الازدهار الاقتصادي العالمي والتنمية والأمن، فضلاً عن مخاطره على البيئة. وعلينا أن نستفيد من زخم مؤتمر القمة المعني بالمناخ، ونغتنم فرصة الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرَّر عقده في ليما، لرفع مستوى الطموح في التحضير لاتفاق مناخي عالمي جديد في باريس في العام المقبل.

وينبغي إدراك الصلات القوية بين التكيُّف مع تغيُّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث. فليس هناك بلد عصيٌّ على الكوارث الطبيعية، لكنَّ البلدان والشعوب الأكثر ضعفاً تتلقَّى الضربات الأكثر إيلاماً. وموريشيوس تتطلع إلى إطار دولي متجدد وطموح لإدارة أخطار الكوارث ينص على الحد من مخاطر الكوارث بصفته عنصراً رئيسياً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونعتقد أيضاً أنَّه ينبغي دمج المخاطر الخارجية لتغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية في الفكر الاقتصادي السائد وتقييم مخاطر الاقتصاد الكلي.

ونرحب بالقرار الذي اتخذه آخر اجتماع لرؤساء حكومات الكمنولث، القاضي بتأسيس مركز الكمنولث

للمهارات المتعلقة بتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ، الذي ستستضيفه موريشيوس. فهو سيعالج الثغرات الهامة في بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا على تحديد تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ، وإمكانية الحصول عليه، وإدارته. وينبغي مراعاة الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونقاط ضعفها، وضعف قدرتها على معالجة المسائل المالية والتجارية. والدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى معاملة خاصة وتفضيلية للوصول إلى مصادر ميسّرة لتمويل التنمية المستدامة، والمشاركة بفعالية في التجارة المتعددة الأطراف. وتؤيد موريشيوس بقوة الشراكات في ما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تعتمد على القواسم المشتركة لمصالحها المتبادلة، بغية مشاطرة الخبرات، وتجميع الموارد، والعمل الجماعي على الاستفادة من التكنولوجيا، أو صياغة الأطر القانونية والتنظيمية، على سبيل المثال.

والمحيطات هي الحدود الجديدة للتنمية الاقتصادية. فبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص، إنها أفضل مجال لتوسيع الحيز الاقتصادي. وفي أعقاب إجراء حوار وطني حول الاقتصاد المعني بالمحيطات، أصدرت حكومة موريشيوس خارطة طريق موريشيوس لاقتصاد المحيطات. وخارطة الطريق هذه تحدد الرؤية والأهداف والاستراتيجيات لوضع دعامة جديدة لاقتصادنا، وتوسيع نطاقها. وبغية تهيئة أفضل الظروف الممكنة لعمل المستثمرين وتكوين ثرواتهم، تعمل موريشيوس على إرساء بيئة تمكينية تدعم اقتصاد المحيطات لدينا، من خلال نهج متكامل وشامل يكفل الاتساق والتوازن في ما بين النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة.

إن تعزيز اقتصاد المحيطات سيطلق إمكانات الدول الجزرية الصغيرة النامية المتعلقة بجميع الأنشطة الاقتصادية البرية والبحرية على السواء ذات الصلة بالمحيطات. وسيمكّنها أيضا من تعزيز أمنها الغذائي، وتسخير الرياح والأمواج لاحتياجاتها من الطاقة، وتطوير صناعات وخدمات جديدة متصلة بالمحيطات، من شأنها أن تهيئ فرصا لرجال الأعمال ولعمالة الشباب.

ومن الضروري أن نقيم توازنا بين الاستخدامات المختلفة للمحيطات والحاجة إلى حماية محيطاتنا. وفي المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي انعقد في ساموا، وافق المجتمع الدولي على الاستفادة من الشراكات القائمة، وتعزيز شراكات جديدة في سبيل توسيع الحيّز الاقتصادي للدول المحيطية الكبيرة. ونود أن نكرر دعوتنا إلى الأمم المتحدة لاعتماد استراتيجية عالمية للمحيطات تكون نظيرة عملية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبينما يعود الأمر إلى فرادى الدول لاتخاذ القرار بشأن سياساتها الاقتصادية المتعلقة بالمحيطات، فإن الاستراتيجية العالمية للمحيطات ستوفر الرؤية والإطار بوجه عام لواضعي السياسات والمستثمرين وجميع أصحاب المصلحة حول التنمية المستدامة للأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالمحيطات.

إن الحالة في الشرق الأوسط وفي بعض أنحاء من أفريقيا لا يمكنها أن تخلّف عواقب وخيمة على سكان هذه المناطق فحسب، ولكن بوسعها أيضا أن تؤثر على التنمية والسلام العالميين. ونحن نحث المجتمع الدولي على عدم ادخار أي جهد من أجل حل محنة الشعب الفلسطيني. وموريشيوس تدعم حل الصراع بإنشاء دولتين. لقد عانى شعب دولة فلسطين لفترة طويلة جدا بسبب الظلم الفادح الذي لحق به، ويجب أن يُسمح له بالعيش بكرامة وسلام داخل حدود معترف بها.

وإذا أريد للأمم المتحدة أن تبقى ذات مصداقية، وتؤدي الدور البنّاء الذي يمكنها بل ويجب أن تضطلع به في النظام العالمي الجديد، فعليها أن تستجيب لدعوة أعضائها إلى الإصلاح. ومن واجبنا الانخراط في مناقشات مجدية بشأن

إصلاح مجلس الأمن، وتنشيط الجمعية العامة، وأساليب عمل منظمتنا. وتؤكد موريشيوس من جديد التزامها بالموقف الأفريقي الموحد، ومفاده أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يشمل التوسع في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. وينبغي تصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا، وينبغي منح أفريقيا تمثيلا دائما في المجلس. وأمريكا اللاتينية أيضا تستحق التمثيل الدائم، وينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن يكون لها الحق في مقعد في المجلس. وتكرر موريشيوس دعمها لتطلع الهند المشروع نحو مقعد دائم في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

في منتصف الستينات من القرن الماضي، عندما كانت موجة إنهاء الاستعمار تجتاح العالم بأسره، أنشأت المملكة المتحدة مستعمرة جديدة، أي ما يسمى الإقليم البريطاني في المحيط الهندي، بأخذها جزءا من أراضي موريشيوس. وهكذا، ما فتئ جزء من أراضي موريشيوس واقعا تحت الحكم الاستعماري. وطالما بقي جزء من أراضي موريشيوس تحت الحكم الاستعماري، فإن إنهاء الاستعمار في أفريقيا يظل غير مكتمل. فاقتطاع المملكة المتحدة جزءا من أراضي موريشيوس قبل الاستقلال كان ولا يزال يشكل خرقا صارخا للقانون الدولي، وتجاهلا تاما لقرارات الأمم المتحدة.

لقد قال الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، إنه كانت هناك

> ”رؤية لعالم تعلو فيه القوة فوق الحق“ [أمّا] ”أمريكا فتقف في صف أمر مختلف. فنحن نعتقد أن الحق فوق القوة، وأنه ينبغي ألاّ يتسنى لأمم كبرى ممارسة البلطجة على أمم أصغر“ (A/69/PV.6، الصفحتان ١٥و ١٦).

لهذا السبب، عمدت موريشيوس في العام الماضي وفي هذا المحفل بالذات (انظر A/68/PV.18) إلى حثّ الولايات المتحدة على أن تقف على الجانب الصحيح من التاريخ، وألاّ تتغاضى عن القيام بأفعال غير مشروعة من خلال الحفاظ على وجودها في دييغو غارسيا، في إطار ترتيب غير قانوني مع المملكة المتحدة التي لا يحق لها أن تكون موجودة في الجزيرة، ولكن أن تتأكد الولايات المتحدة من وقوفها في المستقبل، بدلا من ذلك، على الجانب الصحيح من القانون.

وينبغي لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن تعترف بسيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس، والدخول بحسن نية في مناقشات مجدية مع موريشيوس حول الترتيبات التي ينبغي اتخاذها في هذا الصدد. وعقب البيانات التي استمعنا إليها طوال السنة الماضية بشأن السيادة والسلامة الإقليمية، ينبغي ألاّ تكون هناك مجموعة من المعايير لجزء واحد من العالم، ومجموعة مختلفة من المعايير لجزء آخر من العالم. وأولئك الذين لا يظهرون أي احترام للمبادئ الأساسية من جميع النواحي، يفقدون كامل السلطة المعنوية لتوجيه المواعظ إلى ما تبقى من العالم. وعقب المناقشات الثنائية بشأن ترومولين، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من أراضي موريشيوس، اتفقت موريشيوس مع فرنسا على تدابير مؤقتة دون المساس بسيادة موريشيوس. والاتفاق الذي تم التوصل إليه بروح من التعاون والحوار يشكّل خطوة في الاتجاه الصحيح.

وبينما نبدأ دورة جديدة يمكنها أن تفتح صفحة جديدة في تاريخ الأمم المتحدة، ينبغي أن نجدد التزامنا بالتعاون المتعدد الأطراف من أجل تحقيق السلام والتنمية والرخاء لجميع الدول في الخطة الجديدة التي يتعين اعتمادها في العام المقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد هوزي أنطونيو دوس سانتوس، رئيس وفد جمهورية باراغواي.

السيد دوس سانتوس (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أتقدم اليكم، سيدي الرئيس، وبالنيابة عن جمهورية باراغواي، بأطيب تمنياتنا بالنجاح في

مهامكم الحساسة والهامة على رأس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للسيد جون آش، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، لما حققه من إنجازات كبيرة.

إن حكومة باراغواي تحضر هذه المناقشة العامة لتؤكد من جديد أهمية الأمم المتحدة، ولتدعو إلى تعزيزها كمنتدى قادر على تمثيل مصالح جميع الدول الأعضاء، في سعينا العاجل إلى إقامة عالم أكثر عدلا واتحادا وإنصافا، يضمنه القانون الدولي بكامل قوته. وفي الوقت نفسه، وبينما نقترب من السنة السبعين لإنشاء أهم محفل للتداول في تاريخ البشرية، نعتقد أنه من الصحيح أن نذكّر بأن منظمتنا، الأمم المتحدة، أنشئت تحديدا كمنتدى للسلام بين الأمم المحبة للسلام، مثلما تمّ الإعراب عنه في مختلف المؤتمرات الدولية التي أدت إلى إنشائها.

ويبدو أن هذا التذكير يأتي في الوقت المناسب وهو هام بالنسبة إلينا، نظرا لأن تطبيق مفهوم السلام بات ضروريا الآن أكثر من أي وقت مضى في مختلف أنحاء العالم، مثل الشرق الأوسط والبحر الأسود.

وتكرر جمهورية باراغواي التزامها بكفالة أن يتم تناول جميع المسائل الاجتماعية. وفي هذا الصدد، إن حكومة الرئيس هوراسيو مانويل كارتيس جارا تعمل بحزم على وضع السياسات الاجتماعية وتطبيقها وتنفيذها، وهي السياسات التي تلبي مختلف المطالب، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات أشد القطاعات ضعفا وحرمانا من سكاننا، بمن فيهم كبار السن، وسكان الأرياف، ومجتمعات السكان الأصليين، والمهاجرون، والأطفال، والمراهقون، والنساء. ولدينا التزام بتمكين أعضاء تلك المجموعات من جعلهم مواطنين كاملي المواطنة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير بوجه خاص إلى المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية، الذي انعقد في المقر قبل بضعة أيام للاستماع إلى الأفكار والمشاعر الحقيقية لشعوبنا الأصلية وسكاننا الأصليين. فالتراث الثقافي للشعوب الأصلية كان ولا يزال واحدا من العناصر الرئيسية التي تشكل الهوية الثقافية لباراغواي، وقد أدى إلى تمازج الأجناس بوصفه العامل الاجتماعي الرئيسي لتوحيد السكان الغوارانيين الأصليين مع الغزاة الأوروبيين. ويفخر بلدنا بالطابع اللغوي والثقافي والسياسي لباراغواي، التي تعتز باعتبار اللغة الغوارانية الأصلية التي كان يتكلمها أجدادنا هي لغتها في الحياة اليومية.

وتمشيا مع الجهود التي تبذلها الحكومة منذ توليها مهام منصبها في آب/أغسطس ٢٠١٣، نؤمن بأن تحقيق التضامن والشراكة أمر ضروري بين البلدان، سواء كانت نامية أو متقدمة النمو، ومع مؤسسات التمويل الدولية. ونحن نراعي أيضا حقيقة أن الضعف ينبع، في كثير من الأحيان، من مجالات أخرى، مثل الافتقار إلى فرص العمل اللائق، وفرص التعليم، والوصول إلى الأسواق الدولية، والتعاون في الوقت المناسب، وينبع من المسائل التي لا تقع المسؤولية عنها حصرا على الدولة، ولكن أيضا على القطاع الخاص الذي يولّد الثروة ويهيئ فرص العمل الكريم. وفي هذا الصدد، ندعو هيئات الأمم المتحدة التي تعمل من أجل تحقيق التعاون إلى زيادة تعزيز وجودها في باراغواي، ودعم السياسات الوطنية الرامية إلى توطيد الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وللمرة الأولى منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان قبل عشر سنوات تقريبا، يطمح بلدي إلى الحصول على مقعد فيه للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وبالنسبة إلى جمهورية باراغواي، إن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها هما الأساس للديمقراطية الفعالة. إنهما قيمتان أساسيتان مكرستان ومضمونتان في دستورنا، الذي ينص صراحة على أن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان لا يمكن رفضها إلاّ من خلال الإجراءات الناظمة لإدخال تعديلات على دستورنا. وبناء على تلك الضمانات والالتزامات الدستورية، نحن على ثقة من أنّ بإمكاننا أن نؤدي دورا أكثر

من أن يكون بنّاء، فنعزز بالتالي أعمال المجلس، بغية توطيد حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وحمايتها بفعالية.

وسوف تستمر باراغواي، وفقا لسياسة حكومتها، بدعم ومتابعة المسائل في الأمم المتحدة المتعلقة بتعزيز مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والأشخاص المعوقين، والعمال المهاجرين، والقضاء على العنف ضد المرأة، وحقوق الطفل، والقضاء على التمييز الذي يستند إلى المعتقدات الدينية، وحماية حقوق الإنسان وعلاقتها بالفقر المدقع.

ونحن في باراغواي نؤيد عولمة الديمقراطية عن طريق التنمية الاجتماعية. ونؤمن أيضا بالأمن العالمي استنادا إلى احترام حقوق الإنسان باعتباره التزاما لا يتزعزع بكرامة الحياة البشرية. لذلك، نأمل في بناء مجتمع إقليمي وعالمي يعمل يدا بيد وبروح تضامنية، ويكرّس جهوده للقضاء على الجوع والفقر، ويتعاون بفعالية من أجل تعزيز مشاركة الجميع في تحقيق الرخاء، من خلال توفير التعليم الجيد، واتباع نظام للحماية الاجتماعية الشاملة.

وكدلالة على رغبة باراغواي في الاستجابة للظروف المتغيرة، أصدر رئيسنا مؤخرا قانونا يقضي بحريّة حصول المواطنين على المعلومات العامة، والشفافية في عمل الحكومة كأداة هامة لتمكين كل مواطن من العمل كمراقب مالي للنفقات العامة. وينص القانون، الذي اعتمد مؤخرا، على وجوب أن تنشر جميع المؤسسات المعلومات التي لديها على أوسع نطاق ممكن. ويضمن هذا القانون أيضا حصول كل مواطن على جميع المعلومات العامة.

ونعتقد في باراغواي أن مفهوم التنمية ينبغي أن يتضمن، كشرط ضروري، مبدأ الاندماج الاجتماعي. إن التحدي الرئيسي لتحقيق التنمية التي تتغلب على أوجه عدم التماثل يفضي حتما إلى بذل الجهود الرامية إلى تعزيز مستوى معيشة أفضل لجميع المواطنين دون استثناء، وإلى تحقيقه. ويجب أن نعطي وجها إنسانيا لنموّنا. فمواطنونا يستحقون حياة أكثر كرامة، والعيش في رفاهية شاملة، ولهم الحق في ذلك.

ونحن نعمل حاليا على وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تكون مستدامة وتركز على الفقر، والتعليم، والصحة، والإدماج الاجتماعي. وقد علمنا أن الأهداف الإنمائية للألفية هامة ولكنها ليست كافية، وأن البشر ينبغي أن يكونوا محور السياسة العامة. وفي هذا السياق، نعتقد أنه بغية نجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن تقترن بتوزيع الموارد المالية الدولية على نحو أفضل.

وباراغواي بحاجة إلى التعاون الدولي الذي يتماشى مع أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير مؤسساتها وتعزيزها، والمعاملة التفضيلية لأشد قطاعاتها ضعفا. ونأمل أن يساعد انفتاح البلدان النامية على إزالة التفاوتات القائمة، وألاّ يتم تطبيق القيود نفسها التي تطالب بها الاقتصادات الأكثر تقدما في عملية التنمية الخاصة بها. ويتمثل موقف باراغواي، على غرار موقف العديد من البلدان النامية، في أن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلا من التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي، بل هو مكمّل له. ونعتقد أن الأمم المتحدة، بوصفها المنتدى العالمي، ينبغي أن تؤدي دورا محوريا في كفالة نجاح الجهود التي نبذلها، من أجل التوصل إلى التنسيق والتماسك الدوليين على نحو أفضل في المجالين الاقتصادي والمالي.

ومع انعقاد المؤتمر الرفيع المستوى لقمة المناخ هنا في المقر بنيويورك قبل بضعة أيام، نعتقد أنه من الضروري التذكير بأن باراغواي تعلم أن تغير المناخ يشكل تهديدا خطيرا ومعقدا للعالم، كما تظهره التأثيرات السلبية المتزايدة التي نشهدها بسبب الجفاف، والفيضانات، وغيرهما من الظواهر الضارة التي تنشر الفقر، وتسبب عمليات التهجير القسري، وقد تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

إن هذا الوضع يتطلب استجابة عالمية منسقة ومسؤولة على وجه السرعة، بغية إيجاد السبل الكفيلة بالتخفيف من حدة العواقب المأساوية والمدمرة لتغير المناخ وعكس مسارها. بالإضافة إلى ذلك، تؤيد باراغواي مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة، على أساس أن البلدان التي ساهمت أكثر في بلوغ المستويات التاريخية والحالية للتلوث يجب في المقابل أن تتحمل مسؤوليات أكبر. وينبغي استخدام هذا المبدأ كمعيار موضوعي، لأن تنفيذه سوف يساهم في الجهود الرامية إلى التخفيف من أثر تغير المناخ على الصعيد العالمي.

ومسألة البلدان النامية غير الساحلية ذات أهمية أساسية لسياسة باراغواي الخارجية. فأوجه عدم التماثل ومساوئ وضعها الجغرافي هذا لن يوازنهما سوى اعتراف دولي بضرورة إبرام اتفاق خاص وتفضيلي بشأن اندماج البلد في كوكبنا المعولم. وباراغواي، إلى جانب غيرها من البلدان النامية غير الساحلية في العالم، التي يبلغ عددها أكثر من ٣٠ بلدا، تواجه صعوبات تتعلق بالنفاذ المفتوح إلى الأسواق الدولية، ويعود سبب ذلك في الأساس إلى القيود المفروضة على حرية العبور في بلدان المرور العابر، والافتقار إلى المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تسمح لها بالمشاركة في الأسواق العالمية، من خلال قدرتها التنافسية بدرجة أكبر وإلى حد أبعد.

وهذا العام يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا، حيث أن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي سيعقد في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر، سيقوم باستعراض برنامج عمل ألماتي. وفي حين أن كون باراغواي دولة نامية غير ساحلية يجعلها في وضع غير مؤات، فإننا مقتنعون بإمكانية التغلب على تلك الضراء. ونعمل من أجل أن يصبح إقليمنا في المستقبل القريب بيئة مؤاتية للتكامل والاتصال المفيد بين المحيطين الكبيرين الأطلسي والهادئ. وبرنامج العمل الجديد الذي سيعتمد في مؤتمر فيينا ينبغي أن يكون إطاراً للتعاون المتبادل النفع بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ليست مجرد عوامل رئيسية لضمان السلام والأمن الدوليين، ولكن أيضا لضمان أن تتمكن البلدان الأكثر ضعفاً من تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ومن خلال تأمين نظام متعدد الأطراف يتسم بالقوة مع الاحترام الصارم لسيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني يمكن ضمان أمننا المتبادل. ونحن مقتنعون بأن الصكوك الدولية الملزمة ذات الصبغة العالمية في مجال نزع السلاح ومعاهدة تجارة الأسلحة، التي ستدخل حيز النفاذ عما قريب، سوف تساعد على تحسين فعالية المبادرات الإقليمية القائمة للحيلولة دون وصول العناصر غير المسؤولة إلى الأسلحة.

ومرة أخرى، نحث إسرائيل وفلسطين على إرساء الأساس لإعادة البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي ينبغي أن يمكن الشعبين من العيش في سلام ووئام. واليوم أكثر من أي وقت مضى، يجب تشجيع عملية المفاوضات بين الأطراف، التي يمكن أن تؤدي إلى سلام دائم لكي يتسنى لإسرائيل وفلسطين العيش جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة وفي سلام.

أود التنويه أيضا إلى أن باراغواي تقدر وترحب بمشاركة جمهورية الصين (تايوان) وإسهاماتها في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وذلك بفضل التقارب بين طرفي مضيق تايوان. وفي عالم تحدق به النزاعات، ترحب حكومة بلدي بالجهود التي بذلتها جمهورية الصين (تايوان) للحد من التوترات عبر مضيق تايوان، والتي أسهمت إلى حد كبير في تأمين السلم والاستقرار.

وجمهورية باراغواي تؤكد التزامها بالسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نؤكد مجدداً على الإرادة السياسية لزيادة مساهمتنا بقوات، قدر الإمكان، في عمليات حفظ السلام والاستمرار في تدريب قوات حفظ السلام وتجهيزها وفقا للمعايير التي حددتها

الأمم المتحدة، وذلك لزيادة مشاركتنا في تلك البعثات تدريجياً. وعلى الصعيد الإقليمي، نرحب بالتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، حيث أن وجود موظفين متخصصين في القوات المسلحة من باراغواي، يعملون مع البلدان الأخرى في منطقتنا، له دور مهم في المساعدة الإنسانية والمشاريع الهندسية للبنية التحتية وفي تحسين مستويات المعيشة على المدى الطويل لفائدة أجيال عديدة من الهايتيين.

والأمم المتحدة، منذ إنشائها، ركزت كل جهودها على التطور باستمرار كيما تصبح صرحاً عالمياً قادراً على تلبية الاحتياجات الحالية للدول الأعضاء. وانطلاقاً من رغبتها في هذا التطور، تدعم باراغواي عملية إصلاح المنظمة، وبالتالي تعزيز الجمعية العامة، الأمر الذي سيؤدي إلى استرداد الوظائف التي أوكلها ميثاق الأمم المتحدة إلى تلك الهيئة، حيث أن الجمعية هي الهيئة الوحيدة ذات التمثيل العالمي. أما بالنسبة لمسألة إصلاح مجلس الأمن، فإننا نحث على أن يجري هذا الإصلاح وفقاً للغرض الأساسي المتمثل في إنشاء مجلس أكثر ديمقراطية. فلم يعد بإمكاننا تأجيل توسيع العضوية في تلك الهيئة. يجب أن يكون المجلس أكثر إنصافا وشمولاً وديمقراطية، بحيث يعكس عدد أعضاء منظمتنا. ولا بد من تحسين أساليب عمله وضمان المزيد من الشفافية في إدارته.

وإذ نحتفل في عام ٢٠١٥ بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نأمل أن نحتفل بنتائج ملموسة لعمل المنظمة تتجاوز مجرد الاحتفال بمرور الوقت. ونعتقد أن تماسك خطة التنمية الأساسية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يؤدي إلى تنمية فعالة وحقيقية لصالح الأجيال القادمة. وهذا أعظم إرث يمكن أن نتركه لمن يأتي بعدنا.

أخيراً، فإننا نحث الجمعية العامة على إيجاد وسيلة أكثر عدلاً وإنصافا لوضع قائمة المتكلمين من رؤساء الدول والحكومات في المناقشة العامة للسنة القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فرناندو خورخي فاهنون فيريرا، رئيس وفد جمهورية كابو فيردي.

السيد فيريرا (كابو فيردي) (تكلم بالبرتغالية؛ والنص الإنكليزي قدمه الوفد): من دواعي سروري البالغ أن نشارك في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في ظل رئاستكم، سيدي الرئيس. ووفدي ينضم للوفود الأخرى التي تقدمت إليكم بالتهنئة على انتخابكم، ويتزامن ذلك مع ثنائنا على دولة أوغندا الشقيقة وإعرابنا عن التقدير لصفاتكم الشخصية والمهنية كدبلوماسي محنك. نتمنى لكم التوفيق في الاضطلاع بولايتكم، ونؤكد لكم، سيدي، دعم وفد كابو فيردي وتعاونه.

وفيما يختص بسلفكم، سعادة السفير جون آش، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، نود أن نعرب عن تقديرنا لتفانيه والطريقة الديناميكية والمقتدرة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة. نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة، باسم حكومة كابو فيردي، لتهنئة الأمين العام بان كي مون وتحيته على جهوده في السعي إلى السلام وإيجاد حلول عالمية للتحديات التي نواجهها حالياً وتتطلب إرادة سياسية مشتركة سعياً إلى حلول عالمية.

وكدولة جزرية صغيرة، تعرب كابو فيردي عن امتنانها بشكل خاص للأمين العام وللمجتمع الدولي لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في ساموا، والنجاح الذي تحقق خلاله. كما نهنئ الأمين العام على مبادرته بعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمناخ لعام ٢٠١٤، بالنظر إلى أن مسألة تغير المناخ تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية، بسبب أوجه الضعف الخاصة التي نعاني منها. وفيما يتعلق بنا، فإن إيجاد حلول للآثار المعاكسة لتغير المناخ ليس مجرد خيار، ولكن مسألة بقاء وسلامة أراضينا، مما يجعل من

الضروري حشد الإرادة السياسية والتعاون الدولي فيما يختص بتلك المسألة. والاستراتيجيات المتفق عليها في الآونة الأخيرة في ساموا تحدد مسارات وأساليب العمل والتنفيذ الفعال التي من شأنها زيادة قدرة تلك الدول على الصمود وجعلها أفضل استعداداً للتعامل مع آثار تغير المناخ.

وكابو فيردي يسرها اتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة تغير المناخ كأحد أهداف التنمية المستدامة. وتحقيق ذلك الهدف يقتضي اعتماد استراتيجيات وسياسات إنمائية من شأنها أن تساعد على جعل كوكب الأرض أكثر مرونة وتدعم وسائل تنفيذها.

والبيانات الواردة في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تسترعي انتباهنا إلى سيناريوهات مفزعة ناتجة عن الزيادة المستمرة في الاحترار العالمي. مما سيعرض البلدان الأكثر هشاشة لحالات قد تهدد تنميتها. وجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى عواقب أخرى، سوف تكون هناك زيادة في الأعاصير المدارية وموجات الجفاف والتصحر، وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات، وفقدان التنوع البيولوجي، وضعف الإنتاج الزراعي وانعدام الأمن الغذائي. وبالنسبة لحكومة كابو فيردي، من المهم التأكد من أن المفاوضات التي ستجرى في كانون الأول/ديسمبر القادم في ليما سوف تترجم إلى تقدم ملموس فيما يتعلق بمضمون الاتفاق الجديد الذي سيتم توقيعه في باريس في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥.

ولا بد أيضاً من مراعاة التوعية بشأن الحاجة إلى خفض مستويات الاحترار العالمي والنهوض بالاقتصادات المنخفضة الكربون. ونحن نؤيد خفض الاحترار العالمي إلى ما دون ١,٥ درجة مئوية، وهذا أمر ممكن اقتصادياً وشرط أساسي للتنمية العالمية المستدامة. وإذ نعمل على التقريب بين مصالحنا، نأمل أيضا في احترام المبدأ الأساسي للمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. وينبغي النظر في إنشاء آلية للتعويض من أجل التنفيذ الفعال والكامل لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار. ونحن مقتنعون بأنه ما لم نفعل شيئاً، فإن التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ سوف تؤثر علينا جميعاً، وسوف ندفع جميعاً ثمن تقاعسنا عن العمل. وكما يحب الأمين العام للأمم المتحدة أن يقول، نحن جميعاً في نفس القارب.

إن التعاون الدولي، سواء فيما يتعلق بتغير المناخ أو غيره من المجالات، عنصر أساسي. ولكي يكون هذا التعاون فعالاً، يجب أن يكون متسقاً وعملياً في الأنظمة الوطنية والهياكل الدولية على حد سواء، كما يجب أن يستند التمويل الإنمائي للبلدان إلى معايير تعكس احتياجاتها ومواطن ضعفها الفعلية.

ونأمل أن يتم الاتفاق على توجيهات والتزامات واضحة في المؤتمر القادم المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥، وأن تفضي إلى الانتهاء من الأعمال التي لم تنجز من الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويحدونا الأمل في أن يضمن ذلك إعادة تعريف معايير تخصيص الموارد المالية للتنمية على أساس المبادئ التي اعتمدت في باريس وتم التأكيد عليها في بوسان. وبالنسبة لكابو فيردي، البلد الذي دخل مؤخراً في عداد الدول المتوسطة الدخل، وإن كان في الشريحة الأدنى للدخل المتوسط، من المهم أن تصمم آليات مبتكرة لتوفير قدر أكبر من الاتساق في تمويل التنمية ودعم الاستدامة الاقتصادية.

الدورة السابقة للجمعية العامة كان موضوعها ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. أما الموضوع المختار لهذه الدورة فهو ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. وبالتالي، نحن مطالبون باتخاذ الخطوة التالية – أي العمل من أجل اعتماد خطة محورها البشر تهدف إلى القضاء على الفقر المدقع والحد من التفاوتات بين الدول. ويأتي هذا الطلب في بيئة دولية

معقدة وصعبة. ونعتقد أنه لن يتسنى تحقيقه إلا إذا كان هناك تضامن وتضافرت جهود المجتمع الدولي للنهوض بالتنمية.

إن النتائج التي تحققت في إطار الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي قام بعمله خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، تشير إلى تدابير وخيارات محتملة لخطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير ما بعد ٢٠١٥ حقاً. وفيما يخص كابو فيردي، فإن بلدنا يوشك على إنجاز جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنسبة لنا، يجب أن تعكس الخطة الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ كل الدروس المستفادة والتقييمات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً، والأهداف المتوخاة لعام ٢٠٣٠ يجب أن تهيئ لتسريع عملية التنمية.

نود أيضا أن نشير بإيجاز إلى انعقاد الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ٢٢ أيلول/سبتمبر. والدرس الذي يمكن أن نستخلصه من ذلك الحدث المهم هو أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تضع الإنسان في صميم الأهداف والغايات التي يتم الاتفاق عليها، وهو ما يعني الاحترام الصارم لحقوق الإنسان أيضاً. ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون الصالح العام والتقدم ورفاه جميع المواطنين أهدافاً تسعى كل الحكومات إلى تحقيقها، إذ نقوم بتطوير وتنفيذ سياساتنا وبرامجنا الإنمائية.

وإلى جانب كونها مسألة تتعلق بالعدالة الاجتماعية، فإن المساواة والإنصاف بين الجنسين اختيار ذكي أيضاً، فما من بلد يمكن أن يتطلع إلى إرساء السلام والتماسك الاجتماعيين في ظل إقصاء جزء كبير من سكانه – أي السكان الإناث.

والعنف القائم على نوع الجنس ظاهرة غير مقبولة في مجتمعاتنا. وحكومة كابو فيردي ملتزمة بتغيير الواقع في بلدنا بشكل كبير وإيجابي، حتى مع إدراكنا أنه لا يزال أمامنا عمل كثير في هذا الصدد.

إن المسائل المتعلقة بالأمن الدولي والتهديدات التي يتعرض لها السلام أمور تثير القلق بشكل خاص. وتصاعد أعمال الإرهاب في الآونة الأخيرة يشكل تهديداً خطيراً حقيقياً للسلامة الإقليمية للدول ولاستقرار مناطق بأكملها. والانتهاك الممنهج والواسع النطاق لحقوق الإنسان والهمجية المصاحبة له أمور غير مقبولة تماماً. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بهذا التحدي للقيم الإنسانية لحضارتنا، والتي تكرسها الأمم المتحدة وتنهض بها أيضاً. ولذلك، فإن حكومة كابو فيردي تدين بقوة جميع أشكال الإرهاب، وتدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير المناسبة بشكل عاجل لوقف تلك المحاولات لنشر الفوضى والتسبب في معاناة الأبرياء.

إننا نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وأفريقيا. ونرى أن على الدول التزام أخلاقي وواجب جماعي لمكافحة تخريب المبادئ العالمية للسلام والتسامح واحترام الاختلافات. ونؤمن بأن الأمم المتحدة لديها دور هام تقوم به عندما يتعلق الأمر باحترام المبادئ الواردة في الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وكابو فيردي دولة محبة للسلام وتحبذ الحوار وحل النزاعات سلمياً. ونحن نؤمن بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والدفاع عنها، واحترام معايير القانون الدولي وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

ونتيجة لذلك، ندرك أنه لا يمكن لأية دولة أو منظمة أن تحل مكان الأمم المتحدة في الاضطلاع بدورها الأساسي لصون السلام والأمن العالميين وأنه لا يمكن السماح بأي استخدام للقوة إلا حينما يمارس في إطار المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وترى الرأس الأخضر أن من الأمور الملحة إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وتعتقد أنه لا يوجد أي مبرر لموت آلاف الأشخاص الأبرياء، والمعاناة التي لا داعي لها للسكان بأكملهم والخراب والدمار الذي لحق بالبنية التحتية في قطاع غزة. ولذلك نناشد الطرفين بدء مفاوضات تؤدي إلى إحلال السلام الدائم وتمكن كلتا الدولتين، إسرائيل وفلسطين، من العيش جنبا إلى جنب في سلام. كما نرى أن من الأهمية بمكان إيجاد وسائل عن طريق المفاوضات لإنهاء النزاع في سوريا ولفتح ممرات لتقديم المعونة الإنسانية.

ونشعر بالقلق من استمرار النزاعات في قارتنا، كما هو الحال في ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن أعمال الجماعات الإرهابية في الصومال ومالي ونيجيريا. ونؤيد الاتحاد الأفريقي ونقف إلى جانبه لإيجاد حلول للمشاكل التي تؤثر على صون السلام والأمن في تلك الدول الشقيقة وفي القارة عموما.

وفي سياق أفريقيا، نود أيضا أن نشيد بالتقدم المحرز في جمهورية غينيا – بيساو، وبعودتها إلى النظام الدستوري وإعادة إرساء الديمقراطية. ونتمنى للدولة الشقيقة كل النجاح في سعيها لتحقيق السلام والتنمية.

وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، تشكل مسألة توفير الأمن بصورة عامة والأمن البحري على وجه الخصوص مصدر قلق خاصا للسلطات في الرأس الأخضر. ويقع بلدنا في ملتقى الطرق التي تربط القارات الأفريقية والأوروبية والأمريكية، مما يضعنا في حالة معرضة للخطر، إذ أن تلك الطرق تستخدمها أيضا عصابات الجريمة العابرة للحدود الوطنية، الأمر الذي يسفر عن تهديد مباشر لاستقرار الدول وديمقراطياتها.

وحاولت الرأس الأخضر، بالاشتراك مع الدول والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مكافحة الأنشطة غير القانونية التي تضر بصورة مجحفة بهذا الجزء من منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر والقرصنة البحرية والإرهاب وصيد الأسماك غير القانوني. وبما أن تلك ظواهر ذات طابع عابر للحدود الوطنية، فإننا نرى أنه لا يوجد أي بلد في المنطقة دون الإقليمية في وضع يمكنه من مكافحتها بشكل فعال بدون المزيد من التعاون الدولي وتضافر الجهود والإمكانيات والاستراتيجيات. ولذلك نود أن نعول على تقديم المزيد من الدعم المستمر من المجتمع الدولي.

لقد قرر مجلس الأمن عن حق أن وباء إيبولا الحالي يشكل تهديدا للأمن الدولي. وينبغي للحالة في البلدان الثلاثة الأكثر تضررا من الوباء أن تدفع المجتمع الدولي إلى الإنخراط في اتخاذ إجراءات أكثر تنظيما وتنسيقا لتقديم المعونة وإنقاذ الأرواح بصورة أكثر فعالية ومنع انتشار المرض إلى البلدان المجاورة وإلى بقية أفريقيا وإلى العالم.

وتشيد الرأس الأخضر بالجهود التي تبذلها جميع الدول والمنظمات المعنية في ذلك الكفاح وتدعم هذه الجهود، لا سيما مبادرات الأمين العام في ذلك الصدد. ويشكل إدراج هذه المسألة في جدول أعمال مجلس الأمن واتخاذ القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤) بالإجماع، والمناقشة التي أعقبت القرار (انظر S/PV.7268) تعبيرا لا لبس فيه عن وعي المجتمع الدولي بالأولوية التي يجب منحها للجهود الرامية إلى وقف ومكافحة الوباء، الذي كان بوسعه أن يحدث آثارا كارثية على الدول الشقيقة المتأثرة، لا سيما جمهوريات غينيا وسيراليون وليبريا، التي تعرب لها الرأس الأخضر عن صداقتها وتضامنها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة العامة.

طلبت دولتان عضوان أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق

الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بافليشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر وفود الدول الأعضاء التي أيدت بقوة سيادة أوكرانيا وحرمة أراضيها في أصعب الأوقات في تاريخنا. وهي بمواقفها الشجاعة لم تؤيد أوكرانيا فحسب بل تمسكت أيضا بالمبادئ الرئيسية المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وكدليل على تقديرنا العميق، قدمنا لكل وفد ألبوما ذا طابع شخصي لمواد من وسائط الإعلام المتعددة للمساعدة في تشجيع فهم أفضل لطابع الحوادث الأخيرة في بلدي وإظهار مدى أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة للمحافظة على سيادة دولها الأعضاء وسلامة أراضيها، لا سيما حينما نقف جميعا صفا واحدا.

وكان مفاجئا لنا بعض التصريحات التي أدلى بها وفد الاتحاد الروسي في هذه القاعة خلال المناقشة العامة وأيضا في بعض المناسبات الرفيعة المستوى الأخرى على هامش الجمعية العامة. فهو يحاول إقناع الآخرين بأن إحتلال القرم والأعمال العدوانية في شرق أوكرانيا أثارتها البلدان الغربية وأن ما يجري في أوكرانيا مجرد انعكاس للمجابهة بين الغرب وروسيا.

وذلك موقف غريب للغاية. فالحقيقة هي أن أوكرانيا لم تكن إطلاقا ضحية لأوروبا أو للولايات المتحدة. وطموحات قادة الكرملين هي التي سببت العدوان الوحشي وأعمال العنف للدولة المجاورة. وموسكو، وليس الدول الغربية، هي التي انتزعت جزءا من أرضنا وتحاول الآن أن تبرر أفعالها بالرجوع إلى عدالة تاريخية غامضة نوعا ما في حين تنتهك انتهاكا صارخا القواعد الواضحة للقانون الدولي، بما في ذلك معاهدات الصداقة الثنائية مع أوكرانيا والحدود بين الدول.

وأطلق الكرملين عنان حربه الوحشية ليس على العالم الغربي بل على أوكرانيا الصديقة السابقة، وهي بلد ضعيف من الناحية الإقتصادية والعسكرية، وبلد ظلت ميزانيته تنهب بصورة منهجية ومخزية على يد نظام زعيم فاسد واستبدادي ومصاب بهوس السرقة أصبح مطاحا به الآن. وكان السبب الوحيد لهذه الحرب الوحشية هو الاختيار السيادي لشعب أوكرانيا في أن يكون جزءا من أسرة الأمم الغربية، مع حكومة ديمقراطية ومسؤولة وتحترم حقوق الإنسان والحريات وتحميها.

ولذلك، نرى أن من السخرية التامة مبادرة سلطات موسكو للتصويت مؤيدة لإعلان الجمعية العامة بشأن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة وعدم الاعتراف بالانقلاب العسكري كوسيلة لتغيير السلطة. وربما أصيب البعض بخيبة الأمل من إشارتي إلى إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول (القرار ١٠٣/٣٦)، الذي اتخذته الجمعية العامة قبل فترة طويلة.

وينص الإعلان الذي اعتمدته الجمعية في عام ١٩٨١، في جملة أمور، على واجب الدول الواضح في الامتناع في علاقاتها الدولية من التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأي شكل من الأشكال وفي الامتناع عن التدخل المسلح والاحتلال العسكري أو أي شكل من أشكال التدخل، السري أو العلني، الموجه ضد دولة أخرى أو مجموعة من الدول أو أي تدخل عسكري أو سياسي أو اقتصادي في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

لا نعتقد أن هناك حاجة إلى تكرار ما تم عمله بالفعل. على الأرجح، حان الوقت للبدء باحترام ومراعاة القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، ومعايير القانون الدولي الملزمة. نعتقد أن الزمن سيضع الأمور في نصابها، نؤكد مجددا أنه على الرغم من أن سلطات موسكو قد نظمت حملة شرسة ضد بلدي، إلا أن الشعبين الروسي والأوكراني سيظلان شعبين صديقين يتشاطران قيم حضارية متشابهة.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن بيان ممثل الوفد الأوكراني الذي استمعنا إليه من فورنا يكرر

الاتهامات الموجهة إلى الاتحاد الروسي التي لا أساس لها. من المؤسف أن أوكرانيا ماضية في جهودها الرامية إلى الاستفادة من مختلف منتديات الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، لتكرر افتراءاتها وتفسيرها للأحداث الذي يجافي الحقيقة تتجاوز خطابات الوفد الأوكراني حدودها للغاية فيما يتعلق بروح ومنطق اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر على أساس مبادرة رئيسي أوكرانيا وروسيا.

إن تقييم الاتحاد الروسي لما حدث في أوكرانيا وما زال يحدث الآن ورد بالتفصيل في البيان الذي أدلى به وزير خارجية الاتحاد الروسي في ٢٧ أيلول/سبتمبر (انظر A/69/PV.15)، ولن أكرر ذلك. أود فقط أن أوجه انتباه الجمعية إلى كلماته بشأن ضرورة إقامة السلام والنظام السياسي في أوكرانيا على أساس حوار وطني واسع النطاق، وإلى استعداد روسيا للمساعدة في إقامة هذا النظام، بما في ذلك في إطار عملية مينسك المفيدة للغاية. وأود مرة أخرى أن أحض الوفد الأوكراني على العمل بهمة من أجل تحقيق اتفاق مينسك.

بيان للرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اجتمعنا طوال الأسبوع الماضي هنا في هذه القاعة التي تم تجديدها حديثا لنتشاطر آمالنا وتطلعاتنا المستقبلية. وفكرنا بشكل جماعي بالتحديات التي تواجهنا، فضلا عن الفرص التي يجب أن نستفيد منها، بوصفنا مجتمعات فردية وأعضاء في المجتمع العالمي الأكبر. وأشكر كل المتكلمين الذين شاركوا في المناقشة العامة على الوقت الذي أمضوه في مخاطبة الجمعية العامة في هذه اللحظة المحورية من تاريخ منظمتنا. إن مشاركة ١١٧ رئيساً من رؤساء الدول والحكومات، وثلاثة نواب رؤساء، و ٨ نواب رؤساء وزراء، و ٥٦ وزيرا، و ٧ رؤساء وفود، ورئيس دولة، ورئيس حكومة لدولة مراقبة، ومراقب واحد، إنما يشهد على الأهمية والقيمة التي يعلقها الدول الأعضاء والمراقبون على المنظمة.

أود أن أبرز بإيجاز بعض المسائل الرئيسية التي نظرنا فيها خلال المناقشة والجديرة باهتمامنا خلال الاثني عشر شهرا المقبل.

ركز العديد من المتكلمين على موضوع المناقشة العامة لهذا العام بعنوان ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“، وشددوا على أهمية المضي قدما بما حققته الأهداف الإنمائية للألفية من نجاحات وزخم، ووضع خطة إنمائية طموحة وشاملة وتحويلية يمكن أن يتمخض عنها فوائد ملموسة وتحسين في سُبل المعيشة لجميع الشعوب. كما ركزوا على أهمية جعل القضاء على الفقر والجوع في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وشددوا على الحاجة إلى وسائل تنفيذ مناسبة من أجل الخطة الإنمائية الجديدة، من قبيل توفر الموارد المالية، وبناء القدرات، وتطوير التكنولوجيات ونقلها. شدد عدد من المتكلمين على أهمية الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الخارجية، ودعوا إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. تم التركيز أيضا على الدور المهم الذي يجب أن يقوم به القطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصالح المتعددين. دعت وفود عديدة إلى نظام تجاري عالمي أكثر إنصافا، وإلى الاستمرار في إصلاح الحكم الاقتصادي العالمي، والمؤسسات المالية الدولية لجعلها أكثر استجابة لاحتياجات جميع الدول، لا سيما البلدان النامية.

تميزت قضايا السلام والأمن بمكانة هامة في المناقشة، إذ عبر العديد من المتكلمين عن قلقهم الشديد إزاء تزايد التهديد الذي يمثله الإرهابيون والجماعات المتطرفة من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية، وتنظيم القاعدة، وحركة الشباب، وتنظيم بوكو حرام، وجهات أخرى. إن قادة العالم إذ شددوا على أهمية التصدي للخطر الذي يمثله الإرهابيون، طالبوا باستجابة عالمية موحدة لمكافحتهم بفعالية. أكد العديد من المتكلمين على أن هذه المجموعات لا تشكل فقط تحديا

إقليميا، ولكن خطرا جسيما على السلام والأمن الدوليين، وشددوا على أهمية مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية سعيا إلى تحقيق الوضع الأمثل من التآزر وتحسين قدرات كل منها.

فيما يتعلق بالمسائل الصحية، كان التفشي المستفحل لفيروس الإيبولا في غرب أفريقيا أمرا بارزا خلال المناقشة، إذ حض العديد من المتكلمين على اتخاذ إجراءات فورية ومنسقة للحد من تفشيه. وأعربت الوفود عن بالغ قلقها إزاء الخسائر المأساوية في الأرواح التي نتجت عن فيروس الإيبولا فضلا عن الاضطرابات، والتوترات الاجتماعية، وما يخلفه من أثر سلبي على التقدم السياسي والاجتماعي – الاقتصادي في البلدان المتضررة مثل سيراليون وغينيا وليبريا. وقد أُولي اهتمام خاص للدمار الذي ألحقه فيروس الإيبولا بنظم الرعاية الصحية الهشة أصلا في البلدان المتضررة. تعهد القادة بدعم بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا التي أنشأها الأمين العام حديثا، ورحبوا بالجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة فيروس الإيبولا. وشددت وفود عديدة على أهمية إيلاء المزيد من الاهتمام لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والملاريا، والسل، فضلا عن سائر الأمراض المعدية وغير المعدية.

كانت معدلات البطالة المرتفعة أيضا أحد المحاور الرئيسية في المناقشة، فقد أعرب العديد عن قلقهم إزاء الآثار المزعزعة للاستقرار بسبب استمرار البطالة. ذكر العديد من المتكلمين بأن ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب مقلق بشكل خاص، ودعوا إلى وضع استراتيجيات وسياسات تهدف إلى إيجاد مزيد من فرص العمل.

بينما سلم العديد من المتكلمين بإحراز بعض التقدم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أكدوا على أهمية إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتلك المسائل والعمل من أجلها. وأكد عدد من الوفود على أنه ما لم تشارك المرأة مشاركة فعالة في جميع جوانب الحياة، ستستمر المجتمعات في فشلها في تحقيق كامل إمكاناتها. إن تأمين السلامة للفتيات وتحسين فرص المساواة لهن للحصول على التعليم، هو موضوع آخر مشترك.

فيما يتعلق بالبيئة، شدد المتكلمون على ضرورة اتخاذ إجراء شامل بشأن تغير المناخ، داعين إلى اتباع نهج موحد تجاه هذه المسألة لأن الوقت بدأ ينفد من أجل التصدي لتهديدات مثل التلوث، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتصحر، وتدهور الأراضي. ورحب العديد من الوفود بمبادرة الأمين العام التي تتعلق بقمة المناخ، ودعوا إلى الالتزام بإبرام اتفاق عالمي في عام ٢٠١٥ في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

تم التأكيد على أهمية تعزيز سيادة القانون، والحكم الصالح، واحترام حقوق الإنسان باعتبارها شروطا لا غنى عنها لتحقيق النمو والتنمية المستدامة. أشارت الوفود إلى أن احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي في غاية الأهمية للسلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فقد شدد العديد من المتكلمين على الدور المحوري لحقوق الإنسان باعتبارها إحدى الركائز التي تقوم عليها الأمم المتحدة، مشيرين إلى أنه ينبغي عدم التسامح مع التمييز القائم على أساس الدين أو نوع الجنس أو أي اعتبارات أخرى.

ودعت كثير من الوفود إلى إصلاح مجلس الأمن وتنشيط أعمال الجمعية العامة. وشدد المتكلمون على أن عضوية مجلس الأمن لا تعكس حقائق اليوم بصورة كافية، ودعوا إلى الوصول إلى مجلس أكثر تمثيلا.

وما تزال المناقشة العامة تتيح الفرصة لأن يجتمع المجتمع الدولي معا تحت سقف واحد للنظر في الحالة الراهنة للشؤون

الدولية. وإنها لفرصة فريدة لأن تتشاطر الدول الأعضاء إنجازاتها وطموحاتها وآمالها ومخاوفها مع الجمهور في جميع أنحاء العالم. ولا ريب أن المناقشة العامة تشكّل محفلا سياسيا عالميا أساسيا في هذا الصدد. فهي فرصة فريدة من نوعها لاستنهاض القيمة المتأصلة في مشاركتنا المتبادلة في أعمال المنظمة.

وأود أن أقترح أن ننظر في المستقبل في ترشيد عدد الجلسات والمناسبات الجانبية المعقودة على هامش المناقشة العامة، بهدف المزيد من التركيز على المسائل التي تجري مناقشتها هنا في قاعة الجمعية العامة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة في عملنا خلال العام المقبل بروح من التعاون والتفاؤل القائمين على الاقتناع بأنه يمكننا معا أن نحدث تغييرا. وكما رأينا أثناء المناقشة العامة، فإن لدينا أعمالا مخصصة لنا. والأهم من ذلك، فإن من الضروري أن نضع خطة تحولية طموحة وشاملة، شريطة أن تقترن بما يكفي من الوسائل اللازمة لتنفيذها. ولنضطلع بتلك المسؤولية ونتصدى لجميع التحديات التي نواجهها بإيمان راسخ بأن بوسعنا – بوصفنا هيئة موحّدة – أن نحدث تغييرا حقيقيا مجديا في سبل كسب العيش للبشرية ولصحة كوكبنا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

رسالة من الأمين العام (A/69/374/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في هذه الرسالة، يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/69/374، سددت جمهورية أفريقيا الوسطى المبلغ اللازم لخفض ما عليها من متأخرات إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.